جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

كليةالعلوم السياسية

السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي إتجاه دول جنوب المتوسط بعد إعلان برشلونة -1995-

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

فرع العلاقات الدولية ، تخصص " دراسات إقليمية "

إعداد الطلبة :

- سهام حدادة

إشراف الأستاذ

أ. خالد بوزوالغ

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة الأصلية	الرتبة	الصفة
أ-سمير بوقشابية	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة		رئيسا
أ-خالد بوزوالغ	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة		مشرفا و مقررا
أ-حمزة سالم	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة		مناقشا

السنة الجامعية :2018/2017

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى نفسي التي تعبت، تحدت، راهنت و نهضت من تحت ركام من الدمار.

كما أهديه أيضا إلى الوالدين الكريمين الذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما.

إلى فتحي الذي كان سندي ماديا و معنويا إلى رقية نور الهدى و زين الدين الي اسيا

و إلى أفراد العائلة:

أخي صبري و محمد

و أخواتي البنات نورة ،سعاد ،سارة ،أحلام

إلى أولاد و بنات إخوتي البنات

و كل زملائي و زميلاتي بكلية الحقوق و العلوم السياسية – سكيكدة – و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

سهام حدادة

شكر و عرفان

نحمد الله عز و جل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة

أتقدم بجزيل الشكر الى أستاذي المشرف

الأستاذ بوزوالغ خالد الذي كان خير موجه لي في إتمام هذه المذكرة.

كما أتقدم بوافر الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة رسالة تخرجي.

كما أشكر الأستاذ بشير شايب الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه القيمة و المفيدة.

أشكر أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة سكيكدة:

الأستاذ بولبنان على نصائحه القيمة و مجهوداته و نصائحه.

أشكر الأستاذ شحماط مراد و الأستاذة بلعمري ، الاستاذ بوسكين على المساعدة و على ما أبلو، سائلة المولى عز و جل أن يحفظ عقولهم و أبدانهم خدمة للعلم و المعرفة.

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

مقـــدمـــة

مقدمة

الفصل الأول: مضامين السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول:مفهوم السياسة الامنية الاوروبية

المطلب1: الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع.

المطلب2: الأسس النظرية للأمن الأوروبي.

المطلب3:مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.

المبحث الثاني:الديناميكية الجديدة للأمن و الدفاع الأوروبي.

المطلب1: تعدد الأطر و تجانس المحتويات.

المطلب2: الأطر السياسية للدفاع و الأمن الأوروبي.

المطلب3: المؤسسات الأوروبية للدفاع و الأمن.

المبحث الثالث: التوجه نحو أوربة السياسة الأمنية.

المطلب1: بين الأوروبوية و الأطلسية.

المطلب2: جدلية الأمن و التعاون بين الإتحاد الأوروبي و روسيا.

المطلب3:المتوسط بين الأدوار الجديدةللإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي.

الفصل الثاني: السلوك الأمني للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط.

المبحث الأول: دائرة المتوسط في معادلة الأمن و الدفاع الأوروبي.

المطلب1:الأهمية التاريخية و الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط.

المطلب 2:تقاطع المنطقةبين روئ دول جنوب المتوسط و شماله.

المبحث الثاني: الحركية السياسيةو الأمنية في دول جنوب المتوسط.

المطلب1:الثورات العربية.

المطلب2: التهديدات السياسية و الاجتماعية للثورات العربية.

المطلب3: التهديدات الأمنية للثورات العربية.

المبحث الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الامنية الاتية من جنوب المتوسط.

المطلب1:مسار برشلونة التحول في الأهداف و الاتجاه الجغرافي.

المطلب2: السياسة الأوروبية للجوار و تصدير النموذج الأوروبي.

المطلب3: الإتحاد من أجل المتوسط مبادرة فرنسية متعددة الأبعاد.

مقدمة:

ظهرت حقبة جديدة افرزتها بيئة مابعد الحرب الباردة , حيث طرأت عدة تغيرات سواء علي مستوي البناء الهيكلي للنظام الدولي وكدا التغير في مظمون العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية من بينها مفهوم الامن الدي تجاوز البعد العسكري التقليدي واصبح يعني بأمن الفرد وامن المجتمعات وبالتالي امنا شاملا ومتعدد المستويات , وجاء كل علي اثر التغير في طبيعة التهديدات حيث ظهرت النزاعات الاثنية و الحدودية , وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي , الهجرة , التلوث البيئي وغيرها من التهديدات التي تستدعي ترتيبات و سياسات واليات جديدة لمواجهتها .

لهذا نشطت الدراسات الأمنية , وسعت معظم الفواعل منفردة او مجتمعة للبحث عن مشروع امني يكفل لها الامن و الاستقرار فجاءت محاولات الاتحاد الأوروبي لحجز مكانته علي المستوي الدولي خاصة بعد القدر من القوة الدي حققها في الجانب الاقتصادي ووصوله الي اعتاب الوحدة السياسية لهذا عكف علي تكثيف جهوده لخلق مشروع امني يكفل امنه الي جانب درء التهديدات وتاكيدا للهوية و الخصوصية الأوروبية .

لقد ادرك الاتحاد الأوروبي أهمية الجوار الجغرافي لهذا قام بتكثيف التعاون و الشراكة مع جيرانهم اهمهم دول جنوب المتوسط كجيران مهمين من الناحية الأمنية وكدا بحكم الروابط التاريخية الي جانب أهمية المنطقة الجيوسياسية كما لا نغفل تصاعد حدة التهديدات كالهجرة , الإرهاب , الجريمة المنظمة كما لا نغفل عودة التنافس علي المنطقة بين مجموعة من القوي كالولايات المتحدة الامريكية , الصين لهدا ادرك الاتحاد الأوروبي أهمية المنطقة من جديد وبادر بتفعيل سياسته المنية لتحقيق امنه و احتواء المنطقة بكل ما تحمله من إيجابيات وسلبيات.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية علمية بالغة لأنه:

- يقوم بتحليل و عرض السياسة الأمنية الأوروبيةوقدرتها على التكيف مع التغيرات الحاصلة من بيئة ما بعد الحرب الباردة خاصة أن هذا الموضوع تم تسليط الأضواء عليه في الآونة الأخيرة و أخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين و الأكاديميين.
- إبراز طبيعة الإشكاليات التي تعاني منها دول البحر الأبيض المتوسط و تشخيصها من أجل وضع الحلول المناسبة.

- التأكيد على أن العمل الجماعي و المشترك و المتواصل هو السبيل الأمثل لإيجاد الحلول لمعظم التهديدات و الإشكاليات الأمنية في المنطقة.
- تقييم الوضع في الضفة الجنوبية، خاصة في الجانب و الإطار المؤسساتي الذي يغيب تماما مما جعل الدول تتعامل فرادى و كطرف يتلقى، يدخل ضمن سياسات الإتحادالأوروبي و خدمة لمصالحه لا غير.
- و أخيرا إن محاولتنا إلقاء الضوء على الدراسات الأمنية لدول متقدمة كأوروبا،رغم ما يتوافر لديها من قوات و معدات عسكرية متطورة إلا أننا نجدها تشعر بالحاجة إلى تعزيز قدراتها العسكرية و الدفاعية لهذا وجب علينا تنبيه توجهات الوطن العربي لاسيما صناع القرار السياسي بالاهتمام بالأمن العربي من خلال العمل المنضبط و مؤسسات و اتفاقيات للدفاع لأن الأمن العربي يتعرض للأخطار و التهديدات من الداخل و الخارج بسبب موقعه الجيوسياسي و موارده.

1- أهداف الدراسة:

- ❖ تهدف الدراسة إلى فهم و تحليل السياسة الأمنية الأوروبية و دورها في خلق فضاء متوسطي آمن و مستقر
- ❖ التعرف على أهم الشراكات بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط.
- ❖ الإلمام بمختلف المستجدات في منطقة جنوب المتوسط.
- ❖ التعرف على خصوصية كل بيئة على حدى و المعيقات التي واجهت مختلف السياسات التي اعتمدهاالإتحاد الأوروبي.

2- مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

-الدوافع الموضوعية:

* تتبع مسار الإتحاد الأوروبي و مختلف سياساته كونه يحتل مكانة هامة إذ يعد من بين التكتلات الإقليمية ذات التأثير الكبير على مختلف القضايا الدولية و الإقليمية.

* محاولة تسليط الضوء عن سياساته الأمنية اتجاه دول جنوب المتوسط كأحد أهم دوائره الأمنية، خاصة بعد أحداث ما أصطلح تسميته ثورات الربيع العربي 2011.

* إثراء مكتبة العلوم السياسية بجامعة سكيكدة.

* دراسة المنطقة المتوسطية باعتبارها منطقة هامة تؤثر و تتأثر بطريقة أو بأخرى على البيئة الدولية و محيطها الجغرافي.

-أسباب ذاتية:

* الضرورة العلمية و تبادل موضوع ذو علاقة بمجال التخصص الأكاديمي.

*الاهتمام الشخصي بظاهرة التكتلات الإقليمية عامة و الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تقع حدود الدراسة ضمن الفترة الممتدة بين 1995 إلى يومنا هذا، إلا أن ذلك لا يشكل تقيد مطلق بتلك الحدود الزمنية، حيث قمنا بالرجوع إلى فترات سابقة لأجل تقصي الحقائق بشان ظهور اولى بوادر الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع.

الحدود المكانية:

حددنا مكان الدراسة هو الإتحاد الأوروبي و كذا المنطقة المتوسطية و بالتحديد – جنوب المتوسط – كأحد أهم الدوائر الأمنية و الإستراتيجية.

إشكالية الدراسة:

أدرك الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة ضرورة بناء سياسة أمنية تعكس الهوية الأوروبية و كذا مواجهة التهديدات و التحديات الآتية من جواره الجغرافي، و تعتبر دول جنوب المتوسط أحد أهم الدوائر الأمنية التي تؤثر بشكل مباشر على أمنه و استقراره، و لمعرفة مدى استجابة السياسة الأمنية الأوروبية للتحولات الحاصلة في منطقة جنوب المتوسط صغنا الإشكالية التالية:

- كيف ساهمت السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في احتواء التهديدات الأمنية الاتية من دول جنوب المتوسط ؟

أسئلة فرعية:

- ماهي مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية؟
- كيف تشكل منطقة جنوب المتوسط مصدر تهديد للأمن اللأوروبي؟

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات السابقة نضع مجموعة من الفرضيات تساعدنا في عملية التحليل:

الفرضية المركزية: كلما زادت حدة التهديدات الأمنية بادر الاتحاد الأوروبي باطلاق سياسات و شراكات اتجاه منطقة جنوب المتوسط.

الفرضيات الفرعية:

- كلما زادت حدة التحديات و التحولات بادر الإتحاد الأوروبي الي تفعيل سياسته الامنية لمواجهتها والحد منها .
- يمكن اعتبار القرب و الجوار الجغرافي أحد أهم العوامل التي ساهمت في سرعة انتقال التهديدات من منطقة جنوب المتوسط إلى الإتحاد الأوروبي.

- **الإطار المنهجي و النظري للدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج أهمها:

- المدخل التاريخي:

يركز هدا المدخل علي دراسة الماضي من اجل فهم الحاضر و التنبأ بالمستقبل وكدا دراسة الحاضر من خلال دراسة الظواهروالاحداث وتفسيرها بالرجوع الي اصلها ، وتحديد المتغيرات و التطورات التي تعرضت لها ومرت بها وكدا الاسباب المسؤلة عن ذلك و التى منحتها صورتها الحالية.[1]وقد وضفنا هدا المدخل في الدراسة من خلال تتبع بوادر ونشأة –اولا:الهويةالاوروبيةللامن والدفاع. –– ثانيا:الاطر و المؤسسات التي عولج فيها الامن الاوروبي.

- المنهج الوصفي :يقوم بوصف الظاهرة كما هي وتنظيم المعلومات وتصنيفها تم التعبير عنها كيفيا وكميا للوصول الي فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الاخرى لوضع استنتاجات ،
- خطوات وصف الظاهرة :
- تحديد المشكلة من خلال مجموعة من الاسئلة ، وضع الفروض واختبار دقتها ، استخلاص نتائج وقواعد عامة لمعالجة الاشكالية.[2]

استخدمناه في الدراسة من خلال وصف الظاهرة الامنية الاوروبية .

منهج دراسة الحالة: يقوم هدا المنهج علي اختيار العينة للدراسة حيث خصصنا منطقة جنوب المتوسط كأحد أهم الدوائر بالنسبة للأمن الأوروبي.

- اقتراب تحليل النظم:

و الذي تنطوي عليه دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما و بيئته العامة من خلال افتراض وجود علاقة تفاعلية مستمرة و متبادلة تتم في إطار عملية دائرية من نوع التغذية الراجعة.

---

[1]–مروان عبد المجيد ابراهيم ، اسسي البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية ، الاردن ،مؤسسة الرازق للنشروالتوزيع ، ط1 ، 2000 ، ص 147 .

[2]–غازي فيصل حسين ، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية** ،عمان الاردن ،دار الراية للنشر والتوزيع ،2014 ، ص 38 .

و تبرز أهمية هذا المنهج في قدرته و كفاءته في تبيين استجابة نظام ما للتغيرات التي تنطوي عليها بيئته الحركية ،فوجود نظام يفترض وجود توازن إلا أنه لا يعني بالضرورة الاستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغيير[1]. تماما مثل ما فرض نهاية الحرب الباردة على الإتحاد الأوروبي ضرورة تبني سياسة أمنية أوروبية من اجل التكيف مع التهديدات و المخاطر التي ظهرت حديثا، اضافة الى اعتبار الاتحاد الاوروبي ينتمي الي نظام جيوستراتيجي اقليمي –نظام الامن في جنوب المتوسط– وادركت ضرورة احتواء المنطقة بكل ما تحمله من امتيازات وتحديات علي حد سواء.

- الاقتراب النسقي:

يقوم على فرضية مفادها وجود مجموعة من التفاعلات الحاصلة بين البيئة الخارجية و البيئة المؤسساتية من خلال ما يعرف بالمدخلات و المخرجات.[2] و الاعتماد على المنهج لفهم طبيعة التفاعلات بين دول جنوب المتوسط و الإتحاد الأوروبي و كذا علاقة التأثير و التأثر بينهما، لفهم ما إذا كانت هذه العلاقات قد ساهمت في خلق ديناميكية أورو–متوسطية مشتركة لحل التهديدات الأمنية بشكل موحد أم أن غياب الاتصال الفعال بين الطرفين أدى إلى إفراز مدخلات لم تسر في اتجاه العمل الموحد حيال التهديدات الأمنية.

و اعتمدناعلى هذا المنهج من خلال تبيان النسق العام لعلاقة الإتحاد الأوروبي بالدول جنوب المتوسط.

- أسلوب جمع البيانات:

لإتمام هذا البحث اعتمدنا على مجموعة من الأدوات هي :

- ✓ مصادر أساسية متعلقة بالدراسة تتمثل في كتب و أبحاث علمية.
- ✓ الدراسات الأكاديمية الرسمية الصادرة عن مراكز البحوث و الدراسات.
- ✓ استخدام الأدبيات السابقة.
- ✓ مقالات و معلومات منشورة من الانترنت.

❖ المدخل النظري للدراسة:

- النظرية الليبرالية–المؤسساتية:

التي تركز على دور المؤسساتو المنظمات في تحقيق الأمن و التعاون و نشر القيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، دولة الحق و القانون.

---

[1]– زهير بوعمامة ، **امن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة** ،الجزائر ، دار الوسام العربي للنشر و التوزيع ،الطبعة الاولى ،2011 ،ص 18 .

[2]– نفس المرجع ، ص 19 .

- النظرية الوظيفية :

باعتبار أن الإتحاد الأوروبي من القوى الرأسمالية التي تعمل على نشر المنظور الوظيفي من خلال مبادرات التعاون المتوسطية و التي ترى بأن النسق المتوسطي لا يؤدي وظيفته كما ينبغي و هو جوهر التحليل الوظيفي.

- نظرية المركب الأمني الإقليمي:

تسعى هذه النظرية الى تبيان مدى أهمية المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق منها جل القضايا الأمنية و ينطبق هذا على الإتحاد الأوروبي كمركب أمني إقليمي، وضع مجموعة من الترتيبات الأمنية لمواجهة التهديدات الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط.

الدراسات السابقة:

لقد حضيت دراسة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا و متزايدا من قبل مراكز البحوث و المعاهد، لذلك فأدبيات الدراسة التي تناولت موضوع السياسة الأمنية الأوروبية تعرف بغزارة و ثراء باللغتين الأجنبية و العربية منها:

– دراسة الطالبة خديجة بثقةتحت عنوان السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية و إستراتيجية سنة 2013–2014 بجامعة محمد خيضر بسكرة، حيث عالجت الباحثة مدى نجاعة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية.

– دراسة الباحث بلال قريب تحت عنوان السياسة الأمنية الأوروبية من منظور أقطابه التحديات و الرهانات مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية و علاقات دولية جامعة الحاج لخضر بباتنة فترة 2010–2011 حيث عالج إمكانية الحديث عن سياسة أمنية أوروبية مشتركة و مستقلة عن المظلة الأطلسية و كذا حل التحديات التي واجهت الإتحاد الأوروبي أثناء محاولته خلق سياسة أمنية مشتركة.

– دراسة محمد السليمان الزواوي و المعنونة بالسياسة الأمنية الأوروبية و العلاقات مع تركيا وهي دراسة تابعة للمعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية قدمت في ماي 2016 و تحدث الباحث فيها عن صعوبات التوصل إلى سياسة أمنية أوروبية موحدة و كذا دور موقف تركيا منها.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

إن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها تقوم بتحليل السياسة الأمنية الأوروبية و دورها في تحقيق الأمن و ذلك من خلال تكثيف الجهود و التعاون مع دول جنوب المتوسط خاصة بعد التحولات التي عرفتها ابتداء 2011 و الذي اصطلح تسميتها بأحداث الربيع العربي و هو ما يبين الاختلاف مقارنة بالدراسات السابقة التي ركزت على دور السياسة الأمنية الأوروبية في الحد من الهجرة و أيضا إقبال الباحثين على دراسة منظور القوى الأخرى من السياسة الأمنية الأوروبية و جل التحديات التي واجهتها هذه الأخيرة، أما هذه الدراسة فجاءت لتركز على عودة الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط و تفعيل سياسته الأمنية لاحتواء التهديدات المتصاعدة من المنطقة.

تبرير الخطة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحةو التحقق من الفرضيات و الوصول إلى نتائج قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

– تناولنا في الفصل الأول إطار مفاهيمي و نظري و أدرجناه تحت عنوان مضامين السياسة الأمنية للإتحادالأوروبي و قسمناه إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول معنون بمفهوم السياسة الأمنية الأوروبية حيث تطرقنا فيه لبوادر الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع ثم تناولنا المطلب الثاني الأسس النظرية التي ارتكز عليها الأمن و الدفاع الأوروبي كما حاولنا عرض المرتكزات التي قامت عليها السياسة الأمنية الأوروبية.

أما المبحث الثاني و المعنون بالديناميكية الجديدة للأمن و الدفاع الأوروبي حاولنا إبراز الكيفية التي واجه بها الأوروبيون تحديات الأمن الجديدة و ظهور بيئة مغايرة ألزم الأوروبيون ضرورة تبني أطر سياسية للدفاع و الأمن و ضرورة تعجيل الوحدة السياسية التي ارتكزت على عدة مؤسسات للأمن و الدفاع.

أما المبحث الثالث و المعنون بالتوجه نحو أوربة السياسة الأمنية فتطرقنا فيه إلى تأرجح الأمن الأوروبي بين مؤسسات أوروبية و أخرى أطلسية و كل هذا يدخل في إطار تبني سياسة أوربية خالصة بالإضافة إلى تأثير الجوار الجغرافي خاصة روسيا على الأمن الأوروبي وانتهينا في المطلب الأخير بعرض التوجه نحو المتوسط كمنطقة تنافس بين الإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي.

– أما الفصل الثاني فقد حاولنا فيه عرض السلوك الأمني للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط باعتبارها مجال حيوي بالنسبة لأوروبا و أهم دوائرها الأمنية و حاولنا رصد رد فعل أوروبا عن التحولات القائمة فيه، فقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول عالجنا فيه منطقة المتوسط كأحد أهم دائرة في معادلة الأمن و الدفاع الأوروبي و اندرج تحت هذا المبحث ثلاث مطالب عالجنا المنطقة المتوسطية بكل خصائصها الجيوسياسية الحضارية و الاقتصادية و كذا تقاطع المنطقة بين روئ دول جنوب المتوسط و شماله لنبين نظرة كل منطقة اتجاه الأخرى –جنوب مقابل شمال– ثم انتقلنا للحديث عن التحولات التي عرفتها المنطقة –جنوب المتوسط–ابتداء من 2011 و ما أصطلح تسميته بثورات الربيع العربي و ما خلفته من آثار و تهديدات على جميع الأصعدة و المستويات انتهينا في الأخير بالحديث عن الآليات و التدابير التي صاغها الإتحاد الأوروبي لاحتواء التهديدات الأمنية حيث تحدثنا عن مسار برشلونة ثم سياسة أوروبا للجوار و انتهينابالإتحاد من أجل المتوسط.

الفصل الثاني

السلوك الأمني للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط

تمهيد:

لقد أدت تحولات ما بعد الحرب الباردة الي بروز مظاهر متعددة تهدد الأمن الوطني الإقليمي و حتى الدولي، حيث لم تعد القوة العسكرية لوحدها قادرة على مواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات، بفعل خاصية انتشارها في ظل مياعة الحدود بفعل العولمة لهذا اهتم الاتحاد الأوروبي بتفعيل سياسته الأمنية لدرء التهديدات و تحقيق أمنه و استقراره وقدرا من الاستقلالية عن الهيمنة الأمريكية و حلفها الأطلسي.

لهذا سنتناول في هذا الفصل و المعنون بمضامين السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي ثلاث مباحث: المبحث الأول جاء تحت عنوان مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية و يندرج تحته ثلاث مطالب: المطلب الأول عالجنا فيه بوادر الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع ثم المطلب الثاني نعالج فيه الأسس النظرية للأمن الأوروبي، ثم ننتهي في المطلب الثالث بالحديث عن مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.

أما المبحث الثاني و المعنون بالديناميكية الجديدة للأمن و الدفاع الأوروبي فقد تحدثنا فيه في المطلب الاول عن تعدد الأطر و تجانس المحتويات التي عولج فيها الأمن الأوروبي و كذا الدفاع ثم نتنقل للحديث في المطلب الثاني عن الأطر السياسية للأمن و الدفاع الأوروبي ثم في المبحث الثالث نتناول المؤسسات الأوروبية للأمن و الدفاع

أما المبحث الثالث و المعنون بالتوجه نحو اوربة السياسة الامنية فسنعالج فيه تأرجح الأمن الأوروبي بين الحلف الأطلسي و المؤسسات الأوروبية للدفاع ثم في المطلب الثاني نتكلم عن الجدلية القائمة بين أوروبا و روسيا فيما يخص الأمن و التعاون ثم ننتهي في المطلب الثالث والاخير بالحديث عن المتوسط بين الأدوار الجديدة للإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية

لقد كان الأمن دائما من المطالب التي عكفت الدول الأوروبية على طلبها و توفيرها ، حيث رافق هذا المطلب التجربة التكاملية منذ بدايتها، إلا أن الظروف لم تكن مواتيةفؤكلت مهمة حماية أوروبا الغربية للحلف الأطلسي.

إلا أن التحولات التي جاءت بعد الحرب الباردة أرغمت الجماعة الأوروبية استكمال مصادر قوتها بعد القدر الذي حققته في الجانب الاقتصادي وبهذا جاءت ضرورة الحديث عن الأمن ضمن أطر أوروبية خالصة . وقبل الحديث عن بوادر الهوية الاوروبية للامن والدفاع سنحاول التطرق او الاحاطة بماهية السياسة الامنية الاوروبية :

1-السياسة الأمنية الأوروبية:

قبل معرفة ماهية السياسة الأمنية الأوروبية يجب معرفة ماهية السياسة الأمنية ؟

أ- السياسة الأمنية:

إن إعطاء مفهوم دقيق و محدد للسياسة الأمنية يستدعي معرفة التحولات التي عرفها مفهوم الأمن و الذي سنوضحه في الجدول الآتي.

فبعد أن كانت السياسة الأمنية تعرف بأنها مختلف السياسات الدفاعية لأجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة ووضع برامج و مخططات و سياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية، و ها هنا يبرز البعد العسكري للسياسة الأمنية وارتباطها بالدولة كفاعل رئيسي.[1]

إلا أن تحول مفهوم الأمن نحو أمن الفرد و الأمن الشامل، انعكس أيضا على مفهوم السياسة الأمنية، حيث أصبحت لها أبعاد تجاوزت البعد العسكري حيث ظهرت أنماط جديدة من التهديدات غير العسكرية و العابرة للحدود، لهذا أصبحت السياسة الأمنية تعرف بأنها عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة و التعاون العسكري و تشدد أكثر على الدبلوماسية،

---

[1] بلال قريب: **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات و الرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 42.

كأداة لبناء الثقة و تحسين التفاعلات الدولية و القدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني، و هنا يبرز دور قوة الدبلوماسية في تفعيل سياسة أمنية داخلية و خارجية محكمة، فهي بالتالي مجموعة من البرامج لتحقيق أهداف و مصالح الأفراد و المجتمعات، فهي سياسة شاملة لمختلف الأبعاد الاقتصادية، الثقافية و الاجتماعية.[1] لأجل صياغة أي سياسة أمنية لأي دولة أو أي فاعل يجب الانطلاق من مجموعة من المح ددات الداخلية، معتقدات، ثقافة، خصوصية البيئة و كذا ضرورة أن تكون هذه السياسة متكيفة مع البيئة الأمنية الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى أن تكون هذه السياسة علي درجة عالية من التنسيق مع المستوى الدولي، كما يجب أن تتبلور توجهات الأفراد و السكان و المصلحة الوطنية ككل.[2]

ب- ماهية السياسة الأمنية الأوروبية:

تعد نهاية الحرب الباردة نقطة فاصلة في تاريخ الجماعة الأوروبية، حيث أعيد طرح مطلب الأمن و الدفاع الأوروبي، حيث جاءت معاهدة ماستريختلتكون أولى الوثائق التي اقرت وجود سياسة أمنية و دفاعية مشتركة و هندسة الأمن الأوروبي تزامنا مع المستجدات الجديدة.

تقوم السياسة الأمنية الأوروبية بمهام حفظ السلام و الأمن الدوليين و حماية حقوق الإنسان، و إدارة الأزمات أو الدبلوماسية الوقائية، كما تنهض بحماية المصالح الأساسية للإتحاد الأوروبي و ضمان استقلاله و أمنه و الترويج للتعاون الدولي ودعم الديمقراطية و استقلال القضاء.

---

[1] خديجة بثقة،**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضرباتنة, 2010 , ص 15

[2] محمد أحمد علي عدوي،**الأمن الإنساني و الأمن التعاوني كمدخل لتطوير السياسات الأمنية العربية**، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 32, العدد 68 , ص 296 .

و يمكن القول أن السياسة الأمنية الأوروبية جاءت لخلق منظومة دفاعية أمنية قائمة على إدراك أوروبا الخاص لمصادر التهديد و كذلك ترتيب المصالح و القيم الواجب حمايتها.[1]

المطلب الأول: الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع الأوروبي

لقد كانت الفترة مابين 1946-1948 مرحلة حاسمة في تقرير مصير الدول الأوروبية فقد تعالت الحركات المنادية للاحتواء ضمن أطر مؤسسية تعكس المصالح المشتركة و كذا الهوية الأوروبية، إلا أن الصيغة المناسبة لم يتم الاتفاق حولها، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الستينات لم تتوصل الدول الأوروبية علي اتفاق فيما يخص اتفاقية تمثيلية أو مؤسسة عسكرية أو خطة اتحاد سياسي فباءت كل المحاولات بالفشل ورغم هذا تعتبر هذه المحاولة أرضية اعتمد عليها من أجل ظهور محاولات أخرى[(2)]

تعد اتفاقية دانكيرك الموقعة في 04 مارس 1947 أول خطوة نحو سياسة دفاع مشتركة و التي جاءت عقب الحرب العالمية الثانية و هي عبارة عن حلف بين فرنسا، المملكة المتحدة لمدة 50 سنة من أجل التصدي لأي محاولات اعتداء ألمانية، أما المبادرة الثانية فجاءت في 17 مارس 1948 و توقيع اتفاقية بروكسل بين كل من بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ و التي جاءت تحت اسم اتفاقية التعاون في المجال الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي و الدفاع الشرعي المشترك و قامت بتشكيل نظام دفاعي أوروبي مشترك في حالة اعتداء ألمانيا و تجسدت في المادتين 4-7 و شكلت هيئة عسكرية في سبتمبر 1948 أخذت اسم منظمة دفاع الاتحاد الغربي إلا أنها فشلت و لم تطبق و حولت النشاطات العسكرية للحلف الأطلسي لأن القدرات الأوروبية كانت محدودة و أدركت الدول الاوروبية أنها لا تستطيع التصدي للخطر السوفيتي[(3)]

إلا أن هذا لميمنع من ظهور مبادرتين هما:

---

[1] بلال قريب , مرجع سابق , ص 46 ز

[(2)] راضية يانيسة مزاني،**مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوف**و، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 31 .

[(3)] حسن نافعة ،**الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 435

- أوروبا العسكرية فوق القومية و هي نوع من الجيش الأوروبيCED
- أوروبا عسكرية ذات إدماج مؤسساتي بدرجة أدنىUED[1]

المجموعة الأوروبية للدفاع: تأسست سنة 1950 و جاءت لضرورتين هما:

– تقوية الدفاع الغربي بمساعدة ألمانيا.

– تطبيق إرادة وزير الخارجية الفرنسي شومان و ذلك بإدماج منتجات الحديد و الصلب لإنشاء فدرالية أوروبية لضمان تقريب وجهات النظر بين فرنسا و ألمانيا و إزالة اللبس بينهما لأجل إنشاء و توسيع المجموعة الاقتصادية.

ولكن خطوة بناء جيش أوروبي موحد جاءت في ظروف صعبة متمثلة في الحرب الكورية و احتمالية اعتداء سوفييتي لذلك اقتضت الضرورة إنشاء قوة تحت يد الحلف الأطلسي فجاء إنشاء القيادة العليا لقوات التحالف في أوروبا و ضرورة تسليح ألمانيا و جيشها إلا أن فرنسا كانت ترفض ذلك و قامت باقتراح مشروع المجموعة الأوروبية للدفاع**CED** كتكملة لخطة شومان و تفادي إعادة تسليح الجيش الألماني و اقتراح إنشاء جيش أوروبي تكون له علاقة بالمؤسسات السياسة لأوروبا الموحدة. ودمج كل القوات العسكرية في جسم مسلح واحد بقيادة منظمة فوق قومية،إلا أنها اعتبرت حل مؤقت و تم دمجها في 20 ديسمبر 1950 في منظمة حلف الأطلسي.[2]

و فتحت بباريس ندوة حول إنشاء الجيش الأوروبي و تم التركيز على 03 عناصر:

- ✓ إدماج الوحدات الوطنية في نفس مستوى الكتيبة في الجيش
- ✓ عدم وجود تهديد للجيش الألماني على أوروبا و اقتصر الأمر على الضباط.
- ✓ لا وجود للاستقلالية بخصوص الجيش فهي تحت قيادة القائد الأعلى التابع للحلف.

من خلال كل هذا فإن ضرورة بناء جيش أوروبي لا يعتبر كخطوة نحو الاستقلالية في الدفاع عن أمن أوروبا و لكن تبقى مهمة الحلف الأطلسي هي الأقدر و الأصلح و يكون الجيش الأوروبي تحت تصرف الحلف.

---

[1] راضية يانيسةمزاني ,مرجعسابق, ص 35 .

[2] –حسن نافعة ،مرجعسابق، ص ص ، 436 –437 .

❖وقد كانت المجموعة الأوروبية للدفاع مستوحاة من المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب و لقد كانت هذه المجموعة بمثابة حلف للدفاع عن أوروبا إلا أنها فشلت لأن تطلعات الدول كانت لا تتناسب مع الإمكانيات المتاحة أنداك إلى جانب عدم رغبة الدول في التخلي عن سيادتها و لكن تبقى كركيزة و نموذج متميز على المستوى العسكري.ويبقي اتحاد اوروبا الغربية النواة المؤسسة للهوية العسكرية الاوروبية.[1]

إلا أن التحولات التي أتت بها نهاية الحرب الباردة و استكمال الجماعة الأوروبية لمصادر القوة جعلها تتجه نحو تبني سياسة أمنية بخصوصية أوروبية لمواجهة التحولات و التحديات . ولقد ارتكز الامن الاوروبي علي مجموعة من الاسس النظرية و هذا ما سننتقل إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للأمن و الدفاع الأوروبي

يرتكز الأمن الأوروبي على مجموعة من الأسس النظرية تتمثل في:

أولا/ نظرية المركب الأمنيالإقليمي : Regional Security Complex

تقوم نظرية المركب الأمني الإقليمي على شرح الكيفية التي يقدمها المستوى الإقليمي لتحليل و تفسير أفضل للظواهر في العلاقات الدولية.

يعد **باري بوزان** و **اولى ويفر** أول من جاء بمصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني و إعطاء أهمية للنطاق الإقليمي كمستوى تحليل مهم في دراسة التفاعلات الدولية، تتحدد من خلاله معظم القضايا و التفاعلات الأمنية.

فأمن الدول يحدد من منطلقات إقليمية و ليس عالمية دون إهمال تعاملها مع التفاعلات على مستوى النظام الدولي[(2)]، وقد طرح " بوزان باري " مفهوم الأمن المركب في كتابه People State Fear The national Security problem in international relation

[1] – راضية يانيسة ، مرجع سابق ، ص 39 –40 .

[(2)] فخر الدين سلطاني، سعيد ناجي،آخرون، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية و نظرية المركب الامني الإقليمي،** ترجمة زين العابدين بولبنان، ص4.

– يقول بوزان واولي ويفر" المركب الأمني يشير إلى الوضع التي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض من الناحية الواقعية ".

من خلال ما تقدم يمكن القول أن المركب الأمني يقصد به مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها البعض، فلا يمكن الحديث عن مركب أمني إقليمي إلا إذا نشأ ارتباط أمني أو اعتماد متبادل في مجال الأمن بين مجموعة من الدول بحيث تنشأ هوية إقليمية متميزة عن باقي الأقاليم[1]

لا يمكن الحديث عن مركب أمني إقليمي إلا إذا توفرت مجموعة من الأسس هي:

- **علاقات العداوة و الصداقة Enmity / Amity**

تحدد علاقات الصداقة و العداوة و التلاحم في ديناميكيات التفاعل داخل مركبات الأمن الإقليمي فتخلق حالة الاعتماد المتبادل الأمني و قد تحدد باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار و هذا حسب طبيعة العلاقة أي – صداقة ، عداوة أو منافسة ، تعاون.

- **التخومية: Adjacency** : التهديدات تنتقل بصورة أسهل و أسرع في المسافات القصيرة عكس المسافات الطويلة، فالمجال الجغرافي عامل فعال ومهم في الامن.
- **الاعتماد الأمني المتبادل:** يتأثر هذا المبدأ بالتخومية أو التقارب الجغرافي أو وجود كيانات سياسية قوية تشكل قلب المركب الأمني الإقليمي انطلاقا من كونها تمتلك قدرات كبيرة على توجيه و تحريك التفاعلات الأمنية الإقليمية[2]
- **الاختراق:** قد يكون المركب الأمني الإقليمي مخترق من قبل قوى خارجية و عملية الاختراق لا تحدث إلا من خلال رغبة القوى داخل المركب أو من طرف إقليمي أو أكثر يتيح فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى و هذا من أجل إحداث توازن للقوى في حالة منافسة حادة بين القوى داخل الإقليم أو السيطرة على مصالح معينة.

---

[1] عامر مصباح ،**نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمن للعلاقات الدولية**، القاهرة ، دار الكتاب الجديد، 2010.ص 201.

[2] هيبة غربي، **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي**، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ط 1،2018، ص/ص. 44-46 .

❖ **مبدأ القوة:** يعد هذا المبدأ من أهم أسس و عوامل التحليل داخل مركبات الأمن الإقليمي فهي متغير يؤثر في الديناميكيات الأمنية فعندما يتفاعل مفهوم القوى على المستوى الإقليمي ينتج خاصة توازن القوى التي تشكل نظام الأمن الإقليمي و تفاعل الأطراف انطلاقا من أزمات هذا النظام[1]

❖ **مستويات التحليل:** تقدم نظرية المركب الأمنيالإقليمي أربع مستويات للتحليل:

1. مستوى محلي يقصد بها الأوضاع الداخلية لأي دولة تنتمي للمركب الأمني.
2. مستوى علاقة دول أخرى: دولة – دولة علاقة دول الإقليم ببعضها البعض، علاقات صراع أو تعاون و التي تحدد معالم الإقليم.
3. تفاعل الأقاليم مع الأقاليم المجاورة.
4. دور القوى العالمية في الأقاليم و هنا تحدد الأدوار بين القوى العالمية و المركب الأمنيالإقليمي.[2]

❖ **متغيرات تشكل البنية الأساسية لمركب الأمنالإقليمي:**

– البنية الفوضوية للأقاليم: تأتي كمثال لفوضوية مصغرة عن فوضوية النظام الدولي ونعني بها وجود دولتين أو أكثر متجاورتين، فأي نظام إقليمي يجب أن يتكون من وحدتين سياسيتين أو أكثر.

– الحدود:و هي ما تفصل نظام إقليمي عن آخر

– البناء الاجتماعي: وهنا تبرز أنماط و طبيعة العلاقة بين الوحدات المكونة للنظام هل هي صداقة،تعاون،عداوة.

– القطبية:و هنا تبرز توزيع القوة بين الوحدات[3].

أنواع المركبات الأمنية الإقليمية: توجد عدة انواع وهي :

---

[1] هيبة غربي ,مرجع،سابق ص46.

[2] Marianne Stone: **Security According to buzencomprehenuve security Analysis**, France, columba university school of International and public Affair, p 5 , 6

[3] – سهام عباس، **محاضرة التكامل و الانذماج**، جامعة 20 اوث سكيكدة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ص 20

- ✓ المركب الأمني الإقليمي المعياري: يقوم هذا المركب على البنية الفوضوية الوستفالية أي وجود أكثر من قوة إقليمية و ليس عالمية، و تتشكل مميزاته وفق التفاعلات الداخلية للقوى، أما خارجيا فيبرز تدخل القوى العالمية.
- ✓ المركب الأمني الإقليمي المركزي: تندرج تحت هذه التسمية معظم المركبات الأمنية التي تتواجد بها القوى العالمية، حيث تكون الدول داخل هذا المركب تابعة لها، و بالتالي تهيمن القوة العالمية على معظم الدول في الأقاليم فينشأ مركب أمني إقليمي أحادي القطبية و إذا هيمنت قوتين عالميتين يصبح مركب أمني إقليمي مزدوج.
- ✓ المركب الأمني المؤسساتي: من خلال التسمية يبرز وجود مؤسسة إقليمية تكون الوحدات المتواجدة داخل هذا المركب تابعين لها بدل من قوة عالمية أو إقليمية، الطبيعة العلاقة القائمة بين الدول علاقة تعاون و عمل جماعي.[1]()

إن نظرية المركب الأمني الإقليمي تلعب دورا بارزا في تحليل الظاهرة الأمنية على المستوى الإقليمي، فهي توفر نماذج للمركبات الأمنية الإقليمية، وكذا تأثير الفواعل الخارجية. و تبين قدرة التكتلات الإقليمية على مواجهة التهديدات داخليا و خارجيا.

- **كارل دوتيش:**

ركز دوتيش على أهمية الاتصال بين الوحدات السياسية كأساس للاندماج، و الذي من خلاله نصل إلى مجتمع آمن، و قد وضع دوتيش ثلاث أنواع لهذا الأخير:

- مجتمع الاحرب : يتوفر داخل هذا المجتمع على آليات لحل المشكلات دون اللجوء للعنف.
- المجتمع التعددي: يتم داخل هذا المجتمع إنشاء مؤسسات سياسية مشتركة.
- المجتمع الموحد: يتم إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.[2]

[1] FAKHREDDIN SOLTANI SAID NEDJI AND OTHERS, levels anlayis , intrantional relation – and regonalsecuity complex theory jornal of puplicadminstration and covernance , 2014 . p ,

[2] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا ،**ضع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2012 ، ص120 .

– يعتبر الاتحاد الأوروبي مركب أمني إقليمي مؤسساتي و ذلك لوجود مؤسسات فوق قومية كالمفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي إلى جانب محاولاتها تبني سياسة خارجية و أمنية مشتركة.

– لقد كان الهاجس الأمني هو البوصلة التي وجهت دول أوروبا الغربية ابتدأ من معاهدة دانيكرك 1947 بين فرنسا و المملكة المتحدة و دول أخرى للتصدي لمحاولات الاعتداء الألمانية و بعدها معاهدة بروكسل 1948 التي أرست نظام دفاعي أوروبي مشترك في حالة اعتداء ألماني ثم توالت الاتفاقيات و المعاهدات التي جاءت كلها في إطار توفير الأمن لأوروبا عبر مختلف التحولات التي عرفها النظام الدولي.فرغم تبني الاتحاد الأوروبي التكامل الاقتصادي فإن الأهداف كانت أمنية بامتياز، فإنشاء جماعة الحديد و الصلب كان الهدف منها هو الحد من الشك و الريبة بين الطرف الألماني و الفرنسي و ذلك لخلق مصالح مشتركة و تقريب وجهات النظر لتبديد الرؤى الخاطئة بين الطرفين. و هكذا تواصلت مسيرة الجماعة الأوروبية و جاءت معاهدة **ماستريخت** مرة أخرى لتأكد الارتباط بين الهواجس الأمنية لدول أوروبا، فبعد نهاية الحرب العالمية الباردة و سقوط جدار برلين و توحيد الألمانيين ظهرت ألمانيا مرة أخرى كتحدي واجه دول أوروبا، إلا أنها اختارت أن تدمج و تتحد ضمن الاتحاد الأوروبي، و هنا يبرز الأمن كهاجس جمع دول أوروبا في تكامل اقتصادي للحد من احتمالات وقوع نزاعات بين الدول و خلق مصالح مشتركة.

ثانيا : الليبرالية المؤسساتية:

لقد جاء الفكر الليبرالي لإضفاء صفة و قيمة التعاون على المجتمع الدولي، باعتبار التعاون حالة طبيعية في علاقات الدول و اعتبار النزاعات و الصراعات ما هي إلا فترات استثنائية.

كما ترى و تؤكد على أهمية التفاوض و الدبلوماسية كبديل للحروب و تأكد أيضا على دور المؤسسات لإدارة التفاعلات بين الدول.[1]

[1]– جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات واشكاليات** ، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2005 ، ص 54 .

فرضيات الليبرالية:

- ترى أن الطبيعة البشرية خيرة.
- ترى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض و تنزع للسلام
- تشيد وتؤكد على دور المؤسسات الدولية في تحقيق السلم و الاستقرار
- تأكد على آلية الأمن الجماعي بين تحقيق الأمن في العلاقات الدولية عبر إنشاء منظمات و مؤسسات إقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن و الاستقرار بطريقة تعاونية تبادلية بين الدول،[1] وقد وضع ايمانويل كانط أسس لهذا التصور في القرن 18 عندما طرح فكرة إنشاء فيدرالية تضم دول العالم وأقر مبدأ الأمن الجماعي القائم على معاقبة أي دولة تتعدى على دولة أخرى تهدد أمنها معاقبة جماعية من قبل الدول الأعضاء و هذا ما جسده **وودرو ويلسن** عبر إنشاء عصبة الأمم.[(2)]

تقوم المقاربة المؤسساتية في العلاقات الدولية على الأسس التالية:

- **الفاعل المؤثر:** ترى الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن الدولة هي الفاعل الأساسي رغم أنهم يعترفون بوجود فواعل أخرى إلى جانب الدولة.
- **الهيكل الدولي المرغوب فيه ليبراليا:** ترى المؤسسات أن النظام الدولي نظام فوضوي وهذا ناتج عن غياب حكومة عالمية، و يرون بأن التعاون بين الوحدات السياسية من شأنه أن يخفف من تأثير البيئة الفوضوية و ذلك عبر القوانين.
- **العملية:** يعتبر نجاح الاتحاد الأوروبي أفضل دليل غلى نجاح الليبرالية المؤسسية الجديدة و معظم التكتلات الأخرى سواء على المستوى الإقليمي و العالمي.
- **الحافز:** تهتم الليبرالية المؤسساتية بالمكاتب المطلقة فالدول تدخل في المؤسسات التكاملية بالرغم من أن بعض الدول تحقق مكاسب أكثر من دول أخرى.[(3)]

---

[1] – جهاد عودة ، مرجع سابق ، ص 55 .

[(2)] تيم دان، ستيف سميت و آخرون، **نظريات العلاقات الدولية، التخصص و التنوع**، ترجمة ديما الخضرا، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة البيانات، ط 1، 2016، ص 297.

[(3)] جهاد عودة، نفس المرجع ، ص ص ، 83 –84 .

عند إسقاط المقاربة المؤسساتية على الإتحاد الأوروبي نجد:

اتسمت القارة الأوروبية بالصراعات و الحروب، فمعظم الحروب كانت أوروبا مسرحا لها، فمعظم الحروب جاءت من داخل أوروبا حيث كانت كل دولة تسعى لفرض هيمنتها على القارة بما يضمن مصلحتها و أهدافها، كل هذه الأوضاع ساهمت في تدمير القارة بعد أن كانت مركز التفاعلات، لهذا أدرك الأوروبيون أن الصراع قد خلف آثار سلبية و عميقة حيث أصبحت القارة الأوروبية تخضع لموازين القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي، لهذا جاء المسار الذي كون الاتحاد الأوروبي ابتداء من معاهدة الحديد و الصلب و نهاية بمعاهدة ماستريخت التي أفضت عن اتحاد أوروبي، هكذا أدرك الأوروبيين ضرورة خلق مؤسسات مشتركة استطاعت من خلالها الدول الأوروبية أن تندمج و تتعاون اقتصاديا من أجل تحقيق السلم و الاستقرار لأوروبا.

وهكذا استطاع الاتحاد الأوروبي أن يغير واقع القارة الأوربية، فاستطاعت هذه المنظمة الفريدة من نوعها أن تعيد القارة الأوروبية إلى مركز التفاعلات الدولية كفاعل مؤثر، وهنا يبرز دور المؤسسات في تحقيق السلم داخل و بين دول أوروبا و استطاع أعضاء الاتحاد الأوروبي أن يعترفوا بوحدة و شرعية هذا الأخير لضمان أمنهم بشكل مستقل عن طريق المسار التكاملي في جانبه الاقتصادي.

لكن نهاية الحرب الباردة أظهرت تحديات جديدة واجهت المجموعة الأوروبية خاصة بعد انهيا جدار برلين و تفكك الاتحاد السوفيتي فابتكرت المجموعة أدوات و آليات جديدة و ذلك عن طريق توسعها وسط و شرق أوروبا و احتواء جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا من خلال فرضها شروط كالديمقراطية، الحكم الراشد و تبني دولة القانون و احترام حقوق الإنسان، أما التهديدات القادمة من الجنوب المتوسط فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي على آليات التعاون و الشاكة الاقتصادية و كذا ضرورة بناء سياسة خارجية و أمنية مشتركة تؤدي إلى الدفاع مشترك لمواجهة التحديات الجديدة.

ثالثا: الوظيفية

يعتبر دافيد ميتراني أب الوظيفية، حيث يرى ان وجود مشاكل وانتشارها بين الدول و الجتمعات سوف يؤدي لا محالة الي تعاون بين الدول لايجاد حلول لهدة الاخيرة لان معظم المشاكل الموجودة اسبابها اما اقتصادية او سياسية.[1]

تقوم النظرية على افتراضات لأجل تحقيق التوافق و الانسجام بين مصالح الدول و هي:

– العملية التكاملية تبدأ من السياسة الدنيا أي الأمور التقنية و المتعلقة بالقضايا الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية لأن هذه المجالات تكون فيها درجة الانسجام و التوافق أسهل و أسرع من ميادين السياسة العليا لأن هذه الميادين تمس السيادة و هي مسائل حساسة و معقدة و درجة التوافق فيها تكون أقل لهذا ابتعد الوظيفيون عن الحسابات السياسية.[(2)]

تركز الوظيفية على التكامل الدولي كأساس لتحقيق السلم و الأمن.

– اعتبار وجود الخبراء و الفنيون و التقنيون دور مهم لأجل تنفيذ السياسات الدنيا و إنجاح عملية التكامل.

– ضرورة خلق شبكة من التفاعلات بين الدول لأنها المسبب الوحيد لكل الصراعات و لهذا وجب خلق منظمات وظيفية عبر قومية تنتقل ولاءات الدول إليها و تكون نابعة من الشعوب لأجل إنجاح العملية التكاملية.

– يرى ميتراني أن مبدأ الانتشار و الذي يقصد به أن التعاون في مجال معين يؤدي إلى تعميم وخلق التعاون في مجالات لاحقة، فانتشار التعاون يؤدي إلى التكامل و الإدماج.[(3)]

وكنتيجة للانتقادات التي وجهت للوظيفية و القائمة على أساس أنها فضلت القضايا و المسائل الأمنية عن القضايا الاقتصادية و هذا أمر غير واقعي، فتحقيق التكامل يأتي عن

---

[1] –خديجة بوريب ، **دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد علي مستوي المغرب العربي** ، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة منتوري قسنطينة ، 2011 ، ص 43 .

[(2)] عبد القادر محمد فهمي،**النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية**، عمان، دار الشروق، 2010، ص 148.

[(3)] عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 46.

طريق توافق الإرادة السياسية لأجل تحقيق و تسهيل الجوانب الفنية و الاقتصادية لهذا جاء

الوظيفية الجديدة

جاءت الوظيفية الجديدة لاستدراك النواقص و الخلل الذي وقعت فيه الوظيفة التقليدية، بفصلها المسائل الفنية و التقنية عن الإرادة السياسية، وقد تبنت الوظيفية الجديدة تصور جديد يبني على أساس التكامل الإقليمي، لتحقيق التكامل و السلام الدولي و ضرورة وجود إرادة سياسية من أجل ضمان الأمن و التعاون بين الوحدات السياسية.

لقد كانت الوظيفية الجديدة محاكاة للتجربة التكاملية الأوروبية لأنها تزامنت مع ظهور التكامل الأوروبي، و اعتبرت أن إنشاء جماعة الفحم و الصلب نابع من إرادة سياسية بين كل من فرنسا، ألمانيا.[1]

لقد جاءت الوظيفة الجديدة بإسهامات مجموعة من الباحثين و الرواد أهمهم:

أرنست هاس: يرى بأن المسار التكاملي الإقليمي يجب أن ينبع من إدراك النخب السياسية و يدخل ضمن مصالحها الذاتية، حيث قال أن التفرقة بين الأمور السياسية و الأمور الفنية أو بين رجل السياسة و الخبير التقني هي مسألة غير قائمة لأن الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي، مما جعله يقترح نظرة جديدة تقوم عليها النظرية الوظيفية.[2]

إلى جانب أرنست هاس نجد:

الباحث أتزويوني: الذي وضع أربع مراحل لعملية التكامل و الاندماج و هي:

- **المرحلة الأولى:** تتمثل في وجود اعتماد متبادل بين الدول في قطاعات معينة.
- **المرحلة الثانية:** هنا يبرز دور قوى التوحيد و المتمثلة في الجوانب الاقتصادية و الفنية وزيادة نشاطها.

---

[1] حسين طلال مقلد، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية**، مجلة الفكر، ع 9، ص 52.

[2] محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 70 .

– **المرحلة الثالثة:** تزايد تدفق السلع و الخدمات و الأفراد و الاتصالات بين الدول – خاصة الانتشار–

–**المرحلة الرابعة:**و هي مرحلة الانتهاء، أين ينتشر الاتحاد في مختلف القطاعات و هذا بعد مرور الاتحاد بالمراحل الثلاثة السابقة. و يضيف نقطة أن الاتحادات الناجحة تتوقف على مستوى التوحيد التي وصلت إليه أي درجة التوسع و الانتشار.

و يعتبر **أتزيوني**السوق الأوروبية المشتركة النموذج الأكثر تقدما في مستوى التكامل و هذا راجع إلى العوامل التالية:

– التطور المحقق في القطاعات الإنتاجية و الخدمية في دول مستقرة و متماسكة داخليا.

– تعاون و تماسك الدول لتحقيق التكامل الاقتصادي.

– توفر الوعي بضرورة العملية التكاملية لتحقيق منافع متبادلة.

– تطابق أهداف و تطلعات النخب الحاكمة.

– الدعم المتبادل بين النخب.[1]

تساعد الوظيفية على فهم عملية التكامل التي تبدأ بوجود هدف أو موضوع مشترك يشكل قاعدة اجتماع بين أطرافه وغالبا ما يكون هذا الهدف ذو طبيعة اقتصادية ما يؤدي بالضرورة إلى اتحاد قرارات سياسية لا تجارية.[2]

وعند إسقاطه على التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي نجد أن المجموعة بدأت بمجموعة الحديد و الصلب التي قادت إلى السوق الأوروبية المشتركة و انتهت بالاتحاد الأوروبي، وأن هذه المصالح تداخلت فيما بينها إلى المستوى الذي تصبح فيه أي دولة معتمدة في جانب كبير من نشاطها الاقتصادي على بقية الدول الأخرى. وهذا ما شأنه يدفع النخب السياسية

[1] عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 151– 152.

[2] نفس المرجع ، ص 154.

الحاكمة إلى توحيد السياسات و توحيد القرارات التي تزيد من فاعلية النشاطات و تعظيم المنافع و المكاسب.

و بالتالي فإن عملية التكاملية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مؤسسات تقوم بوظائف معينة و هذا الطابع الوظيفي للعمل المؤسساتي يشكل محمر العملية التكاملية.[1]

إن الطرح النظري الذي جاءت به الوظيفية بصفة خاصة و نظريات التكامل بصفة عامة يمثل خيار عقلاني لتحقيق الأمن و الاستقرار.

المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية

لقد كان و لازال الهاجس الأمني البوصلة التي توجه و تحدد معظم التفاعلات داخل أوروبا، فمن منا لا يعرف الحروب و الصراعات التي اصطبغت بها القارة الأوروبية، حيث أصبح الصراع أهم سمة من سماتها " فطابع أوروبا كان دائما الصراع المستمر ، الحروب و التناحر، ولم تكن فترات السلم إلا استراحات قصيرة استعدادا لحروب أخرى".[2]

وكرد فعل عن هذه الواقع حاولت الدول الأوروبية إعادة الأمن و السلام و الاستقرار للقارة، إلا أن الأدوات و الآليات التي اعتمدت عليها كانت دائما من خارجها، فخلال الحرب الباردة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية على ما يقارب نصف القرن أن تضمن الأمن و الاستقرار النسبي لأوروبا فنظام توازن القوى بين الكتلتين و الردع النووي رغم ما يحمله من انقسامات و سلبيات، فانه حقق و لو نوع من الاستقرار و الحفاظ على الوضع القائم.

إلا ان نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي افرز عدة تغيرات مثلت نقطة تحول في النظام الدوليالدولي ككل، فكل هذا لم تكن أوروبا بمعزل عنه. فالبيئة الجديدة تختلف

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع، الجيز**ة، المكتبة الأكاديمية، 2011، ط1، ص 33.

[2] زهير بوعمامة ، مرجع سابق ،ص 181 .

اختلافا جوهريا سواء على مستوي هيكلية النظام ، الفواعل وحتي المفاهيم ، حيث ظهرت تحديات جديدة معقدة واكثر حدة لم تعد الاطر التقليدية للامن قادرة علي احتوائها و التصدى لها[1]

"فالنظام السياسي الدولي يصف بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر، و إذا كان النظام يبدو و كأنه على وشك التداعي من مرحلة لأخرى و مابين هذين البديلين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار يحاول النظام السياسي الدولي الاحتفاظ بأدائه الطبيعي بصورة أو أخرى و لكن في كل الأحوال يبقى احتمال التغيير قائما".[2]

كل هذه التغيرات المتسارعة و المتشابكة لم تكن القارة الأوروبية بمعزل عنها لهذا و جب علينا معرفة الطريقة التي انتهجتها أوروبا الغربية خاصة ، لمواجهة التحديات،لكي تتماشى مع بيئة ما بعد الحرب الباردة و تتناسب مع إمكانيات القوة الاقتصادية و تعكس الهوية الأوروبية.

فما هي هذه التحديات؟ :

– تعدد المؤسسات المنوطة بها حفظ الأمن في أوروبا

– تفكك الاتحاد السوفياتي و عدم امتلاك القوى الكبرى لرؤى واضحة في التعامل مع المحيط الناشئ.

– غياب نموذج واضح ومحدد لتسيير وضعية ناشئة.[3]

كل هذه الأسباب أدخلت أوروبا في حالة من الاضطراب و الشك و عدم القدرة على التعامل مع هذا الواقع و ضرورة تبني سياسة أمنية أوروبية موحدة لأجل تجاوز الأطر الأمنية التقليدية ومواكبة التحولات، فظهور نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] زهير بوعمامة ، مرجع سابق ،ص 217 .

[2] إسماعيل صبري مقلد ،**العلاقات السياسية الدولية النظرية و الواقع**، مصر، المكتبة الأكاديمية، ط1، 2011، ص 47

[3] زهير بوعمامة ، نفس المرجع ، ص 187.

كقطب وحيد و قائد للنظام الدولي، إضافة إلى الاستراتيجيات التي اتبعتها للهيمنة والانتشار هنا أصبح واضحا أن مصالح هذه الأخيرة لم تعد منسجمة و متفقة مع الطرف الأوروبي.

– انهيار جدار برلين وتوحد الألمانيتين أثار جدلا مرة أخرى حول مستقبلها و توجهاتها و تأثيرها على الأمن الأوروبي.[1]

– انفجار الصراع في يوغسلافيا سابقا باعتبارها منطقة تحوي مصالح متضاربة لمختلف القوى، كما ساهم هشاشة الوضع في البلقان و القوقاز و دورهما كملتقى طرق و كنقطتين ارتكاز استراتيجي كل هذه التهديدات مثلت تحدي حقيقي لأوروبا باعتبار أن ما يحدث يأتي مباشرة ضمن المسرح الأوروبي.

– التحول في طبيعة النزاعات حيث أصبحت نزاعات من داخل الدول و تستمد من الجماعات الإثنية و اللغوية و الدينية تطلعاتها لتحقيق مكاسب كالانفصال، و يحدث كل هذا في وسط و شرق أوروبا، فالفراغ الأمني الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفيتي جعلها بؤر للتوتر و النزاع و عودة مشاكل الحدود و الانتماءات حيث مثل كل هذا تهديد مباشرا على أوروبا.[2]

– تعدد أطر المؤسسية للأمن في أوروبا و تداخلها جعل مسألة الحديث عن من يقوم بتأمين و حماية أوروبا يطرح تحدي، فتعدد المؤسسات يثير خلافات فكل مؤسسة أمنية جاءت في فترة معينة و ظروف مغايرة.[3]

– ظهور خطر الدولة الفاشلة و الضعف الذي تعاني منه جراء عدم قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها من جهة و عدم قدرتها على استتباب الأمن و الاستقرار، و ما تنتجه من

---

[1] زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص209 .

[2] –نفس المرجع ، ص ص 194 –199

[3] مرجع نفسه ، ص 211 .

انتشار للفوضى و تحولها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تهديد يعصف الأمن و السلم الدوليين.[1]

– الاختلال الحاصل بين القوة الاقتصادية للجماعة الأوروبية و دورها السياسي و الأمني فاكتمال القوة الاقتصادية يقتضى استكمال مظاهر القوة، حيث آن الأوان لأن تكون لأوروبا الكلمة في النقاشات الدولية حول المسائل السياسية و الأمنية.[2]

– بالإضافة إلى ما سبق ظهرت تحديات ملحة كتحدي الطاقة فانخفاض مستوى إنتاج الطاقة في أوروبا في السنوات القادمة كاحتمالية قائمة فرضت على أوروبا أن تنوع مصادرها من خلال علاقاتها مع القارة الأفريقية ودول المتوسط، كما لا ننسى تغيير المناخ إذ يعتبر هذا العامل مضاعف للتهديدات فتدهور البيئة بفعل استنزاف الثروات و عدم الاهتمام بالتنمية المستدامة له تداعيات خطيرة و هنا نجد أوروبا تحاول أن تكون من بين الفواعل التي تولى الاهتمام بالبيئة و ضمان استدامة الموارد و تنويع مصادر الطاقة و تنويع شركاتها.[3]

– كذلك نجد بيئة ما بعد الجرب الباردة أعادة دور البعد الثقافي في العلاقات الدولية، فأصبح الحديث في أوروبا عن ما تحدثه الهجرة من تداعيات على الهوية الثقافية الأوروبية.

– كما لا نغفل تنامي التهديدات و المخاطر الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط في ظل الظروف المتأزمة داخل دول هذه الأخيرة، كالمشاكل الاقتصادية و ضعف التنمية ، انتشار البطالة و التحولات التي أحدثتها أحداث الربيع العربي، كل هذه الظروف خلقت بيئة خصبة لانتشار الإرهاب ، التظرف ، الإسلام السياسي، الهجرة الغير شرعية، و ساهمت مياعة الحدود على سرعة انتشار و انتقال هذه التهديدات إلى الضفة الشمالية للمتوسط الاتحاد

---

[1] وسام ميهوب ، **محاضرة التحولات السياسية في افريقيا تحدي الدولة الفاشلة بعد احداث 11 سبتمبر** 2001 جامعة 20 اوث سكيكدة ، كلية العلوم السياسية ، ص ،06 .

[2] حسن نافعة، مرجع سابق ، ص 434 .

[3] توفير الأمن في عالم متغير، **تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية**، ص ص 5–6 .

الأوروبي كل هذه التحديات و الإشكاليات استدعت أوروبا إعادة سياستها الأمنية و ارتكزت على:

– انفتاحها و توسعها نحو وسط شرق أوروبا لاحتواء الصراعات و النزاعات الإثنية .

– استكمال الوحدة السياسية و الأمنية. البحث عن شركاء إقليميين لاحتواء و مواجهة التهديدات الجديدة التي لا يمكن القضاء عليها دون تضافر جهود إقليمية و هنا تبرز منطقة جنوب المتوسط كأحد أهم الدوائر الأمنية البالغة الأهمية و الحساسة بالنسبة للأمن الأوروبي.[1]

لهذا حاول الاتحاد الأوروبي ابتكار ديناميكية جديدة للأمن و الدفاع لمواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين و هذا سنتناوله في المبحث الثاني.

[1] على الحاج ، **سياسات حول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 32.

المبحث الثاني: الديناميكية الجديدة للأمن و الدفاع الأوروبي

لقد انصب اهتمام الجماعة الأوروبية دائما حول مواجهة تحديات الأمن وكذا البحث عن السياسات و التنظيمات و الهياكل المنوطة بها حفظ الأمن الأوروبي و موازنة هذه الهياكل مع تحدي السيادة الوطنية في مواجهة السلطة الفوق قومية بالإضافة إلى علاقة كل هذه الهياكل بالحلف الأطلسي.[1]

وفي هذا المبحث حاولنا عرض مختلف جهود الاتحاد الأوروبي للبحث عن دينامكية جديدة للأمن و الدفاع تعكس التغيرات الحاصلة داخل النظام الدولي و داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته حيث نتناول في المطلب الأول تعدد الأطر و تجانس المحتويات في محاولة لعرض أهم الجهود الأوروبية للبحث عن هياكل و سياسات أوروبية خالصة أما المطلب الثاني سنتناول الأطر السياسة للدفاع و الأمن الأوروبي أما المطلب الثالث فسنتناول فيه المؤسسات الأوروبية للامن و الدفاع .

المطلب الأول: تعدد الأطر و تجانس المحتويات

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة تحول علي القارة الاوروبية، فأصبحت في حالة من الضعف ، كما لا ننسى أيضا الحرب الباردة التي قسمتها إلى قسمين كل هذه الأوضاع ساهمت في خلق بيئة غير آمنة مما دفع دول أوروبا الغربية البحث عن ضمان لأمنها ضد الخطر الشيوعي.

فجاءت أولى نقشات الأمن الأوروبي حول الهياكل و التنظيمات المنوطة بها حفظ الأمن و الدفاع عن أوروبا الغربية، فكان اتحاد غرب أوروبا خلال الحرب الباردة هو المنظمة الدفاعية و الأمنية لها، ففي أعقاب تدهور العلاقة بين الاتحاد السوفيتي سابقا و الولايات المتحدة

[1]– هاني خلاف ، احمد نافع ، **نحن واروبا شواغل الحاضر وافاق المستقبل** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، 1997 . ص 113 .

الأمريكية جاءت اتفاقية التعاون في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الدفاع المشترك التي وقعت في بروكسل في 17 مارس 1948 بين كل من فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا و المملكة المتحدة وقد كان الأساس الذي اجتمعت حوله الدول هو ضمان الأمن لأي دولة في الاتفاق من قبل الدول الأخرى في حالة تعرضها للتهديد أو الهجوم الشيوعي وقد عرف هذا التحالف اتحاد الغرب .[1]أو منظمة اتفاقية بروكسل، إلا أن إمكانيات هذه الدول مجتمعة لم تكن بوسعها التصدي للخطر الشيوعي هذا ما مهد للاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية و ظهور النواة الأولى لحلف الشمال الأطلسي NATO أما فيما يخص اتحاد غرب أوروبا فجاء على إثر تعديل اتفاقية بروكسل باتفاقية باريس 23 أكتوبر 1954 و التي انضمت إليها كل من ألمانيا و ايطاليا لتوفير المساعدة و المساندة ضد أي سياسة عدائية ضد أطراف الاتحاد.[2]

لقد ظل إتحاد غرب أوروبا من 1954 حتى 1973 يلعب أدوار هامة إلا أن الحلف الأطلسي نزع منه المكانة و الأهمية لأن الدول الأوروبية لم تكن قادرة على حماية أمنها الخاص، فرغم إنشاء التعاون السياسي الأوروبي EPA إلا أن الأوروبيون لم يصلوا إلى رؤية أمنية موحدة, لهذا جاءت معاهدة روما 1948 بغرض تنشيط اتحاد غرب أوروبا مرة أخرى و إعادة تعريف الأمن الأوروبي و على أن يلعب الاتحاد أدورا أفضل.و يمكن القول أن الأمن الأوروبي قد اعتمد على ثلاث ركائز أساسية للحفاظ على أمنه فترة الحرب الباردة و هي حلف الأطلسي NATO الذي تأسس 1949 واتحاد غرب أوروبا EWE الذي تأسس 1954، إضافة إلى مؤتمر الأمن الأوروبي الذي تأسس 1957 وهذا ناتج عن عدم قدرة

---

[1] هاني خلاف،أحمد نافع، مرجع سابق ، ص 117.

[2] –حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص ص435 – 437.

الدول الأوروبية على الحفاظ على أمنها بصورة مستقلة لهذا كان الأمن الأوروبي يقع ضمن الأطر الإستراتيجية الأمريكية بامتياز.[1]

جاءت اتفاقية **ماستريخت** لتعطي بعدا جديدا للأمن الأوروبي من خلال انتهاج سياسة خارجية و أمنية مشتركة و امتصاص جميع التناقضات و الاختلافات القائمة حول الأمن الأوروبي.فأوروبا القوة الاقتصادية كان عليها أن تستكمل مصادر القوة من خلال اعتبار اتحاد غرب أوروبا لاحقا الدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي و ذلك حسب المادة الخامسة من معاهدة **ماستريخت و التي اكدت ايضا علي حماية القيم المشتركة و المصالح الاساسية لاتحاد** ،المحافضة علي السلم والامن الدوليين ، تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .[2]وجاءت معاهدة امستردام 1997 التي اضفت صفة الاستقلالية للاتحاد وضرورة الدفاع عن حدوده الخارجية بوجه أي تهديد محتمل ، وهدا التصريح يؤكد البعد الدفاعي والامني الخارجي للاتحاد .[3] هذا من جهة و من الجهة المقابلة اعتبار اتحاد غرب أوروبا الدعامة الأوروبية داخل حلف الناتو و بهذا تم نقل مقره من لندن إلى بروكسل و جاء إعلان **بترسبورغ**سنة 1992 ليعيد التأكد على دور اتحاد غرب أوروبا وتقويتهوتجهيزه بوحدات عسكرية :

- القوة الاوروبية العملياتية السريعة. EUROFOR
- القوة الاوروبية البحرية اورمافور.
- ويكون للقوتين مهام محددة في اعلان بترسبرغ .[4]

بعد ما وصلت اليه التجربة من تقدم ظهرت تناقضات ، زحم و تحولات غير واضحة و متسارعو في وسط وشرق اروبا – النزاعات الإثنية و الهوياتية– لتأكد مرة

---

(1) –حسينطلال مقلد ، **محددات السياسة الخارجية و الامنية الاوروبية المشتركة** ، دمشق ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 25 ، العدد 1 ،ص 622 .

2– راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 124 .

3 – حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 623 .

4 – هاني خلاف ، احمد نافع ، مرجع سابق ، ص 125 .

أخرى على دور الحلف الأطلسي و قدرته على احتواءتهديداتأوروبا الغربية خاصة بعد قيام هذا الأخير بتغير إستراتجيته و ماهمهبما يتناسب مع بيئة ما بعد الحروب الباردة حيث لعب أدوار في منطقة الخليج و أزمات البلقان و بذلك أعتبر القوة الوحيدة القادرة على لعب أدوار هامة في أروبا و التدخل في حل أزماتها و خاصة بعد رغبة دول وسط و شرق أوروبا الانضمام

للحلف و البقاء تحت مظلته و حمايته، وبهذا فشل اتحاد غرب أوروبا و كذا السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، بقى الحلف الأطلسي هو المظلة الامنيةالأوروبية.**(1)**

جاءت الفترة الممتدة بين 1991 – 1997 و الذي طور فيها الاتحاد الأوروبي سياستة الدفاعية و الامنية ، التي ارتكزت علي الهوية الاوروبية للامن و الدفاعIESD– –و التي استعملت رسميا في اجتماع بروكسل 1994 تهدف الي تطوير القوة و الامن والدفاع الاوروبي و توازن العلاقة مع الحلف الاطلسي و قد توجت هده الاخيرة بانشاء قيادة اوروبية داخل الحلف وعززت باتحاد غرب اوروبا [2]. تم عقدت قمة **سانت مالو** سنة 1998 و استطاعت هذه القمة أن تقرب وجهات النظر البريطانية و الألمانية و تطوير دفاع مشترك للتحرك في المستقبل و كذلك الأدوات التي تستخدمها هذه القوات للرد السريع على المخاطر و التهديدات الجديدة و أن هذه المهام متوافقة مع الالتزامات في إطار حلف الناتو باعتباره يمثل أساس للدفاع الجماعي كما جاءت هذه القمة لتأكد على ضرورة ان يكون للاتحاد الأوروبي هياكل عسكرية للتدخل و التخطيط الاستراتيجي و ذلك للتدخل خارج إطار الحلف الأطلسي و كذا تأييدهملدور اتحاد غرب أوروبا لقيادة هذه المهام.

وتوالت الاجتماعات و القمم لتأتي قمة **كولون** في 3–4 1999 لتأكد على إنشاء السياسة الأمنية و الدفاعية ESDP باعتبارها جزء من السياسة الخارجية و الأمنية و تم وضع إطار

---

(1) هبة غربي ، مرجع سابق ، ص ص 59 –61

2 –راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 213

مؤسسي لها و تم تدشينه في قمة هلسنكي و دخلت حيز التنفيذ في تشرين الأول 1999 – آذار 2000 حيث عين **خافيير سولان** ممثل أعلى للسياسة الخارجية و الأمنية الأوروبية المشتركة و إنشاء أجهزة جديدة و هياكل هي:

– اللجنة السياسية و الأمنية.

– لجنة عسكرية أوروبية EMC.

– إنشاء خلية تخطيط عسكرية.

وإنشاء صيغة الإجماع لاتخاذ القرارات في حالة حدوث الأزمات.[1]

وجاءت قمة **هلسنكي 1999** لتأكيد على إنشاء قوة عسكرية أوروبية من أجل الحفاظ على السلم و إدارة الأزمات و ذلك لحلول كانون الأول و يتراوح عددها ما بين 50 ألف و 60 ألف جندي حيث تكون قادرة على الانتشار خلال 60 يوم و الاستمرار لمدة عام على الأقل. وبعد هذا جاءت قمة نيس 8 –9 كانون 2000 لتضع النواة للقوة العسكرية الأوروبية و أقرت هياكل و مؤسسات جديدة لتسيير القوة العسكرية و هما اللجنة السياسية و الأمنية و التي تتكون من مندوبين دائمين و اللجنة العسكرية و التي تكون تحت قيادة رؤساء أركان الجيش و لكن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت الرغبة الفرنسية في أن تكون هذه المؤسسات و الهياكل مستقلة عن الحلف الأطلسي، واعترضت تركيا أيضا و منعت استخدام هذه الهياكل لقوات الحلف في حالة استقلاليتها و انتهت القمة بصيغة توافقية بين الطرف الأوروبي و الأمريكي.[2]

وجاء معاهدة لشبونة لتعطي أبعادًا جديدة للسياسة الخارجية 13 ديسمبر 2007 و التي دخلت حيز النفاد في حالة مصادقة الدول الأعضاء عليها في 2009 حيث زودت الاتحاد بإطار مؤسسي دائم و فعال و ذلك عن طريق خلق منصب دائم لرئيس الاتحاد مدته عامين

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 624 .

[2] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق 274

و نصف قابلة للتجديد مرة واحدة، كما لا تملك هذه المؤسسات الحق في التدخل في صلاحيات الدول الأعضاء و تمثيلهم في المنظمات الدولية و ذلك حسب المادتين 30-31.

- وضعت معاهدة لشبونة أهداف واضحة و محددة للاتحاد الأوروبي فيما يخص: السلام، الأمن، العدل، التشغيل و غيرها كما حاولت أن تكون مؤسسات الاتحاد متلائمة مع التوسع الجديد الذي و صل إلى 27 دولة إلى جانب تأسيس مجلس الشؤون الخارجية و فصله عن مجلس الشؤون العامة.

يمكن اعتبار معاهدة لشبونة قد حققت تقدماً كبيرًا في مجال السياسة الدفاعية و الأمنية المشتركة و كذا تطوير الدفاع الأوروبي و ذلك عبر خلق نظام للأمن الجماعي بين الدول الأعضاء في حالة تعرض أي دولة من دول الاتحاد للاعتداء الإرهابي أو لكارثة طبيعية و ذلك عبر التعاون المنظم و المفتوح لكل الدول التي تتعهد بالمشاركة في العمليات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة ذلك.[1]

أما بخصوص العجز الذي تعرفه القدرات العسكرية الأوروبية فقد تم استحداث وكالة الدفاع الأوروبي ADE و التي شرعت في عملها في 2005 لأجل تحسين القدرات العسكرية الأوروبية، وإيجاد إدارة أكثر فعالية للتعاون المشترك و تطوير أسواق الدفاع الأوروبية.

تعتبرمعاهدة لشبونة بمثابة خطوة نحو إعطاء مزيد من الشرعية على الوجود السياسي للاتحاد الأوروبي[2]

و في الأخير يمكنا القول رغم تعدد الأطر المؤسسية للأمن الأوروبي و فإن الهدف واحد و هو بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة تؤدي إلى خلق دفاع اوروبي مشترك يعكس الخصوصية و الهوية الأوروبية و استقلالها عن الهيمنة الأمريكية و التبعية للحلف الاطلسي.

---

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق ، ص 625 .

[2] راضية يانيسة مزاني، نفس المرجع ، ص 429.

المطلب الثاني: الأطر السياسة للدفاع و الأمن الأوروبي

سعت فرنسا دائما إلى توحيد دول أوروبا ضمن أطر سياسية و دفاعية مشتركة تعكس الهوية الأوروبية، وتبعد الهيمنة الأمريكية و البريطانية، إلا أن التناقضات و الخلافات بين الدول حال دون ذلك، فجميع محاولاتها باءت بالفشل لأن أوروبا المنهارة اقتصاديا و عسكريا لا تزال غير قادرة على الاتحاد و الحديث بصوت واحد لهذا جاء الاهتمام ببناء أوروبا اقتصاديا .و بعدما و صلت إليه الدول الأوروبية من تقدم بحيث استعادة عافيتها أصبح الحديث عن الجانب السياسي و الأمني أكثر مرونة[1]وقد دعم بعده تقارير منها :

- **تقرير لكسمبورغ:**جاء هذا التقرير بعد تبني فرنسا مواقف أكثر مرونة باتجاه إنشاء اتحاد سياسي خاصة بعد رحيل **شارل دوغول** و انضمام بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية، حيث تم البحث من جديد عن اتحاد سياسي أوروبي و جاء تقرير **دافني يون** الذي قرر تكوين الجمعية السياسية التي تقوم بالتنسيق في مجال التعاون السياسي، وقد قامت هذه الأخيرة بدور مهم في مجال اللقاءات الوزارية و تبني التصريحات المشتركة و التقارير لهذا جاء التأكيد على ضرورة إعطاء دفعة قوية أخرى فجاءت قمة **كوبنهاجن**.
- **تقرير كوبنهاجن:** لقد أعطى هذا التقي الطريقة الواضحة للعمل السياسي عن طريق تلني المواقف المشتركة و بلورة الهوية الأوروبية، لأجل تطوير التعاون السياسي من أجل أن تلعب الدول الأوروبية دور هام في الشؤون العالمية بتبنيها مواقف مشتركة إزاء القضايا على المستوى الدولي.[2]
- **قمة باريس– تأسيس المجلس الأوروبي:**خلال قمة باريس المنعقدة في ديسمبر 1974 تم إنشاء المجلس الأوروبي الذي يعتبر نقلة نوعية في مجال التعاون السياسي، حيث

[1] راضية يانيسة مزاني مرجع سابق ، ص ص ، 85 –87 .

[2] – نفس المرجع، ص ص 87 –88 .

أعتبر منبر لانطلاق تبني سياسة دبلوماسية مشتركة و مواقف مشتركة إزاء قضايا السياسة الدولية، بما يتناسب مع مصلحة المجموعة الأوروبية.[1]

- **تقرير تندمان:** جاء تقرير تندمان ليصيف بعد جديد للجانب السياسي من خلال منح شخصية قانونية للاتحاد على المستوى الدولي و ذلك خلال قمة باريس جوان 1975.
- **تقرير لندن:** فيما يخص هذا التقرير فانه قام بتطوير ميكانزمات التعاون السياسي و ذلك من خلال جعل ترويكة فعاله.
- **تقرير قرنبر و كولومبو:**جاء على اثر مساعي وزير الخارجية قرنبر من ألمانيا و كولومبو من ايطاليا و اللذان ركزا على ضرورة تبني نشاط مشترك في مجال السياسة الأمنية.
- **مشروع سينيلي:**جاء من قبل البرلمان الأوروبي الذي اهتم بنشاطات الاتحاد الدولية خاصة في مجال حل الأزمات بالطرق السلمية و المساهمة في احلال السلم و الأمن كذا ردع أي اعتداء ضد أي دولة و ذلك بالتحالف الجماعي ويعد هذا المشروع من أهم المشاريع كونه أعتبر الجسر الذي مهد لتبني السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.[2]

ورغم توالي الجهود في الجانب السياسي و كذا الجانب الاقتصادي من الجهة المقابلة، فإن الدول الأوروبية أدركت حقيقة مفادها ضرورة ترقية التعاون السياسي لأجل تبني سياسة خارجية و أمنية مشتركة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور بيئة دولية بتحديات مغايرة، فرضت على دول أوروبا الغربية ضرورة الإسراع في البناء السياسي، وجاءت معاهدة **ماستريخت 1992** لتعطي بعد جديد للبناء الأوروبي و ذلك عبر ميلاد الاتحاد الأوروبي و قد قامت هذه الأخيرة بتحديد صلاحيات و مؤسسات السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و ذلك عبر إعطائها صلاحيات أعمق و أوسع[3] نتطرق إليها فيما يلي:

- المجلس الأوروبي كمؤسسة عليا:

---

[1] حسن نافعة ، مرجع سباق ، ص190.

[2] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ص ص.97 .100

[3] نفس المرجع ، ص 86 – 87.

أنشأ هذا المجلس كما ذكرنا سابقا سنة 1974 و يضم رؤساء الدول و الحكومة و كذا رئيس المفوضة، له صلاحيات واسعة حيث أنه يضع و يحدد المبادئ العامة و التوجيهات العامة للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، تتخذ قراراته بالإجماع، و قد ضمنت اتفاقية شتوتغارت للمجلس أن يكون المعبر عن المواقف الأوروبية المشتركة و قضايا السياسية الخارجية، يجتمع في الحالات الطارئة أو بطلب من المفوضية أو من أي طرف أي دولة عضو.

قام المجلس بعدة دورات أهمها:

- لشبونة 26 - 27 جوان 1992 :

تبني المجالس الأعمال المشتركة و ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف و هي احترام حقوق الإنسان و الأقليات و كذا تطوي الاستقرار الإقليمي و التصدي للازمات كما كد على المشاركة في حالات الطوارئ و الإغاثة، فمكافحة الإجرام الحدودي و تطوير و مساندة التسيير العام كما قام بالتطرق لماهية المصالح المشتركة لأنها الأساس لتبني أي عمل مشترك، وقد حدد المجال الجغرافي لهذه الأخيرة و هي أوروبا الوسطى و الشرقية، يوغسلافيا سابقا، البلقان، دول المتوسط و الشرق الأوسط.[1]

و لقد أعطت اتفاقية لشبونة أدوار جديدة للمجلس من بينها:

- يحدد المجلس الأوروبي المصالح الإستراتيجيةو الأهداف و يقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.
- في ظل بعض التطورات الدولية، يدعو رئيس المجلس لانعقاد دورة استثنائية في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الاتحاد لمواجهة هذه التطورات.
- يعد المجلس إطارا للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و يتحد القرارات الضرورية للدفاع و التنفيذ، مرتكزا على أساس التوجيهات العامة و الخطوط الإستراتيجية المجددة من قبله.

[1] حسين طلال مقلد: مرجع سابق ، ص 625 .

- يقوم المجلس و الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة بالتأكيد على وحدة و توافق و فعالية إجراءات الاتحاد.
- يتم وضع السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة في التنفيذ بواسطة الممثل الأعلى للدول الأعضاء، ويتم استخدام الموارد الوطنية لتنفيذها فضلا عن إمكانيات الاتحاد الأوروبي.[1]
- المجلس هو المناط بعملية اتخاذ القرارات في المجالات الدولية كما يسطر الأهداف و الوسائل التي تحقق هذه الأخيرة في حيز زماني محدد و شروط مناسبة.
- في حالة وجود تغيرات في الظروف و أدت إلى تأثيرات واضحة في القرار كما هو مبين في المقطع الأول فعلى المجلس أن يعيد النظر في الأهداف و المبادئ القرار و اتخاذ القرارات المناسبة.
- تلتزم دول الأعضاء بقرارات المجلس المشار إليه في البند الأول و بطريقة تنظيم تنفيذها.
- في حالة اتحاد أي دولة عضو موقفا وظنيا أو قيامها بأي تحرك بما لا يتناسب و القرار المشار إليه في البند، فعلى الدولة المعنية تقديم المعلومات خلال وقت قصير و ذلك للتشاور داخل المجلس.
- في الحالات الطارئة من صعود وهبوط و التي تستدعي إعادة النظر في القرار من قبل المجلس تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات المناسبة كجزء من الحالات الطارئة بما يتناسب مع أهداف القرار، و على الدولة العضو التي قامت لذلك أن تعلم المجلس بشكل فوري عن أي إجراءات ستتخذها.

- في حال وجود صعوبات تتعرض تنفيذ القرارات على الدولة أن تعود إلى المجلس الذي بدوره يبحث عن الحلول الأنسب لذلك و طبعا لا يعني ذلك أن تتعارض تلك الحلول مع أهداف القرارات و مدى فعاليتها.[2]

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص ص 134-135.

[2] حسن طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص ،627 - 629.

- كما جاءت أيضا المادة 15 من معاهدة لشبونة: في حالة اتخاذ المجلس قرارات معينة في مناطق معينة يجب أن تتوافق المواقف الوطنية للدول مع مواقف الاتحاد الأوروبي، كما أقرت أن يكون للاتحاد رئيس يترأس الاتحاد لمدة سنتين و نصف يتم انتخابه من قبل أعضاء المجلس، أما بخصوص المجالس الفرعية للاتحاد فيتم إدماج مهامها إلى ثلاث دول حيث يتم تولي رئاستها بالتناوب.

قد استطاعت معاهدة لشبونة أن تعطي للمجلس مكانة هامة بخصوص صناعة السياسة الخارجية و الأمنية وزودته بوسائل و آليات لتجاوز معضلة الإجماع، إلا انه يبقى عاجزًا نوعًا ما في ظل الصعوبات و المعضلات التي واجهتها السياسة الخارجية و الأمنية.[1]

الهياكل المساعدة للمجلس الأوروبي:

1.مجلس الوزراء:

يضم عضو من كل دولة في الاتحاد مقره بروكسل ، معظم اجتماعاته تعقد بطلب من رئيسه أو بطلب من أحد أعضائه، أو بطلب من المفوضية، يتكلم كل عضو من أعضائه باسم دولته، حيث يناقشون المسائل المتعلقة بالسياسة العامة والشؤون الخارجية، و للتفريق بين المجلس الأوروبي و مجلس الوزراء وضع المبادئ و التوجيهات العامة التي تعتبر كأرضية لمجلس الوزراء، أما بخصوص القرارات فتتخذ بالأغلبية المؤهلة، هذا ما أعطاه المرونة في العمل.

يتكون من مجموعة من الأجهزة هي مديرية التخطيط، مديرية الشؤون الجغرافية، مديرية الشؤون الخارجية و مديرية الشؤون المتعددة.[2]

2.المفوضية الأوروبية: The European Commission

تعتبر المفوضية من بين الأجهزة التي تؤدي أدورا أساسية في الاتحاد الأوروبي، جاءت على اثر دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاثة أي المجموعة الاقتصادية الأوروبية **CEE** و المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب**CECA** و الجماعة الأوروبية

---

[1] حسن طلال مقلد، مرجع سابق، ص 629.

[2] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 137.

للطاقة الذرية ، لهذا فقد صيغت وظائفها بما يتناسب مع ما وصلا إليه حركة التكامل الأوروبي، وقد دخلت معاهدة دمج السلطات حيز النفاد سنة 1967.

تعتبر المفوضية بمثابة الحكومة في الدولة الوطنية، وتضم أعضاء ينتمون للدول الأعضاء في الاتحاد و بذلك يشكلون هيئة المفوضين و هم أشخاص مستقلين، أي أنهم لا يتلقون التعليمات من أي جهة.

تقوم المفوضية بعدة وظائف:

- تبادر بطرح مشاريع القوانين.
- تتابع و تراقب تطبيق القرارات.
- تمثيل الاتحاد الأوروبي في الخارج.[1]

يعين رئيس المفوضية من بين المرشحين الأعضاء بواسطة قرار يتم اتخاذه بالأغلبية الموصوفة، و لا يطبق القرار إلا بموافقة البرلمان الأوروبي أما بخصوص المفوضين الأعضاء فيقوم المجلس ورئيس المفوضية باختيارهم بنفس العملية السابقة، وبذلك تصبح المفوضية جاهزة لممارسة أعمالها بكل استقلالية عن حكومات أو توجيهات الدول فالمفوضين هنا يعملون بشكل مستقل عن دورهم، فلا يتلقون الأوامر و لا التعليمات من دولهم و لا تملك أي دولة الحق في إقامة أي مفوض، و يتولى ذلك كل من البرلمان و محكمة العدل الأوروبية.

تعتبر المفوضية أهم و أقوى جهاز في الاتحاد لأنها تمثل الجماعة الأوروبية و لأنها منظمة فوق قومية فهي تحوي إمكانيات بشرية و مادية و تقنية تفوق باقي المؤسسات فهي تجسد روح الجماعة « Community Spirit »

لقد غيرت معاهدة ماستريخت طريقة تعيين رئيس المفوضية، فأصبح يعين من قبل رؤساء حكومات الدول المجتمعين في المجلس الأوروبي وذلك بعد استشارة البرلمان الأوروبي، أما مدة تعينه فأصبحت 5 سنوات وهي نفسها مدة المفوضين، تتوقف أعمال المفوض بناءا

[1] جون بيندر وسايمون أثروود ،**الاتحاد الأوروبي مقدمة قصية جدا**، ترجمة خالد غريب على مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، ط1، 2015، ص90.

على شخصيته فإذا كان قوي الشخصية مكانه لعب أدوار مهمة فيما يخص فرض آراءه و كذا توزيع الأدوار بين المفوضين و بين أولوياته الشخصية و الوطنية.[1]

تشارك المفوضية في أشغال السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و لها الحق المبادرة حسب الفقرة الثالثة من المادة **J8**. و هذا ما يمثل تقدما في تعريف محتوى السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، كما أنها تقوم بإعلام البرلمان الأوروبي و الدعوة إلى اجتماع المجلس في المواضيع التي تهتم بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، تقوم المفوضية بأدوار هامة تتمثل منع وقوع النزاعات ومعالجتها إن حدثت و ذلك من خلال المساعدة الإنسانية و إعادة البناء و التأهيل و كذا من خلال و سائل غير مباشرة مثل المساعدات على تطبيق القانون و البناء المؤسساتي.[2]

3.البرلمان الأوروبي:

لقد أطلقت معاهدة روما إنشاء جمعية مشتركة وبعد يومين من بدء اجتماعاتها غيرت اسمها واصبح الجمعية البرلمانية المشتركة ثم صدر قرار في 30 مارس 1962 بتسميتها البرلمان الأوروبي. لقد جاء البرلمان الأوروبي للتعبير عن إرادة الشعوب الأوروبية و مشاركتها في صنع القرار.

يتميز البرلمان الأوروبي بميزتين هامتين هما:

- ✓ أعضاؤه منتخبين مباشرة من قبل الناخبين.
- ✓ يتمتع البرلمان الأوروبي باختصاصات و سلطات فعلية في مجال إصدار القوانين و القرارات الملزمة.

---

[1] مخلد عبيد البيضين ، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية** ، عمان – الاردن ، الاكاديميونللنشرو التوزيع ، الطبعة الاولي ، 2012 ، ص144- 145.

[2] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سباق ، ص 138.

يتكون البرلمان الأوروبي من 626 عضو و ينتخبون بالاقتراع المباشر، يتمتع أعضاؤه بالاستقلالية عن دولهم، أما مدة العضوية فهي سنوات تنتهي بالوفاة أو الاستقالة أو سقوط العضوية.

يمارس البرلمان عدة وظائف أهمها:

- يعتبر بمثابة القوة السياسية المحكومة للاتحاد فهو يطور السياسات الخاصة بالجماعة الأوروبية.

✓يمارس سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية كما يناقش أعمالها و يراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق أسئلة شفوية و مكتوبة للمفوضية و المجلس، كما يستطيع فتح المواطنين.

كما يشكل مع المجلس هيئة خاصة بالميزانية كما يصوت على اعتماد الميزانية و يراقب تنفيذها بالإضافة إلى الاختصاص التشريعي [1] و قد و سعت مهام البرلمان فأصبح يستشار في المسائل و الاختيارات الأساسية لسياسة الأمن و الدفاع الأوروبي كما أصبح يلعب دور الإعلام عن أشغال التعاون السياسي الأوروبي و التعبير عن أرائه إلى الرئاسة و كذا توجيه أسئلة و توصيات للمجلس مثلما كان الأمر في التعاون السياسي الأوروبي.[2]

- الرئاسة:

تضم ممثلين و ظنيين برتبة سفير، يقومون بمهمة دراسة جوانب السياسية الخارجية و الأمنية المشتركة، مقرها بروكسل، تخضع أعمالها للمجلس الأوروبي،قراراتها تتخذ بالاجتماع.

---

[1] مخلد عبيد البيضين ، مرجع سابق ، ص 132- 133.

[2] جمال بن سالم ، **البرلمان الأوروبي بنيته و نشاطه**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدستوري، جامعة الجزائر، 2006، ص 13

- اللجنة السياسية:

تتولى مهمة متابعة الأوضاع الدولية فيما يخص السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، كما تقوم بالتعريف بالسياسات عن طريق اقتراحات و أراء المجلس، و قد يكون ذلك بطلب منه او بمبادرة من المفوضية و تقوم بجميع هذه الأعمال وفقا لمادة J8 التي أضافت مهام جديدة لها كما اعطت مهامها السابقة للجنة الممثلين الدائمين.

- لجنة الممثلين الدائميينCorper :

هي منظمة إدارية تحضر مداولات مجلس الوزراء، أعضائها هم ممثلين دائمين من كل الدول يقومون بدور الدبلوماسيين أنشأت في 1958 و ذلك عن طريق الاتفاقية التي جمعت بين الهيئات التنفيذية لدول المجموعة عام 1965.

تضم جزئين أولهما يضم ممثلين دائمين مساعدين مكلفين بالمسائل التقنية و ثانيها ممثلين دائمين يتناولون المسائل السياسية، رئيسها هو الممثل الدائم للدولة التي تترأس مجلس الوزراء.

تقوم اللجنة بتحضير المجلس بكل الوسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و ذلك حسب المادة 8 من الفقرة الخامسة.[1]

- إدماج الأمانة السياسية في الأمانة العامة:

لقد قامت المادة 11 بإدماج الأمانة التعاون السياسي التي أنشئت من قبل العقد الأحادي في الأمانة العامة للمجلس، و كذا فيما يخص المسائل المتعلقة بالتمويل، حيث أن المشاريع المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة يمكن للمجلس أن ينظم المصاريف و ذلك عبر قرار تمويل مجموعاتي من خلال إجراءات الميزانية التي جاءت في ميثاق المجموعة

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 140 .

الأوروبية أو بترك الأم للدول الأعضاء حتى و لو اقتضت الضرورة تقسيم المصاريف بينهم.[1]

- استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الأمنية و الخارجية المشتركة:

جاء هذا المنصب على اثر دمج منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمن المشترك مع منصب المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية و سياسة الأمن ، إلا أنه يبقى منصب لا يحضى بوزن دبلوماسي نوعا ما لأن قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها في المجلس الأوروبي.

يقوم الممثل الأعلى حسب معاهدة لشبونة كمنسق في مجال السياسات التكاملية و في اللجنة الأوروبية، و يكون نائب رئيس اللجنة، كما يقوم بواجبات اللجنة في مجال العلاقات الخارجية، كما ينسق عمل اللجنة في مجال السياسة الخارجية.[2]

- وظائفه:

- وضع و مراجعة السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و تطبيقها و ذلك بمشاركة الدول الأعضاء.
- يؤكد المجلس على الوحدة و التوافق وفعالية السياسة الأمنية و الخارجية المشتركة.
- ممثل الاتحاد الأوروبي في شؤون السياسة الخارجية و الامنية المشتركة.
- إعداد مقترحات حول السياسة الخارجية والامنية المشتركة و التأكد من تنفيذ المجلس الأوروبي و المجلس لقراراتها.
- البحث عن حل عندما تعتمد الدولة العضوة سياسة البطء في مجال تنفيذ قرارات السياسة الخارجية و الامنية المشتركة المتخذة بالأغلبية.
- إعداد التوصيات للمفاوضات في الاتفاقيات الدولية في مجال السياسة الخارجية و الامنية المشتركة و تمويل الاتفاقيات.

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 141 .

[2] جسين طلال مقلد، مرجع سابق ، ص 629 .

- يمثل الاتحاد في الأمم المتحدة، مجلس الأمن ، ينظم و ينسق أعمال و تحركات الدول الأعضاء في المنظمات و المؤتمرات الدولية.
- له سلطة تعيين الممثلين التابعين للاتحاد الأوروبي في الخارج ، كما يعين ممثلا ليرأس اللجنة السياسية و الأمنية.
- يقدم رأيه حول التعاون مع طرف ثالث في مجال السياسة الخارجية و الامنية المشتركة و يقوم بإعلام المجلس و البرلمان حول مدى التقدم في التعاون.
- يتشاور مع البرلمان الأوروبي حول السياسة الخارجية و الامنية المشتركة و يؤكد على الأخذ بوجهات نظر البرلمانيين.
- ينسق في المجالات المدنية و العسكرية لعمليات الاتحاد في مجال السياسة الخارجية و الامنية المشتركة.
- يقترح عمليات في مجال السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة.
- بالتعاون مع المجلس يعد المسئول عن اللجنة السياسية و الأمنية عندما تقود عمليات لحل الأزمات.[1]
- يشرف على إجراء التحضيرات لنشاطات الدول الأعضاء في مجال السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة.
- يقدم أرائه حول التأسيس لتعاون منظم دائم في المجال العسكري و الدفاعي.

لقد لعب هذا المنصب المستحدث دورا هاما إذ كاد أن يسمى وزير الخارجية للإتحاد الأوروبي لولا اعتراض بعض الدول الأعضاء ،إلا انه سيصبح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية على مستوى المحافل الدولية، كما سيصبح مسئولا عن تطبيق سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية و الأمنية أمام كل من البرلمان الأوروبي و كذا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[2]

---

(1) حسين طلال مقلد ، مرجع سابق ، ص 630، .

(2) نفس المرجع ، ص 633 .

- وكالة الدفاع الأوروبية ADE:

تعمل مع اللجنة العسكرية الأوروبية و ذلك للوقوف في وجه العجز الفادح الذي تعرفه القدرات العسكرية الأوروبية، شرعت الوكالة في عملها في جانفي 2005 بهدف تحسين القدرات العسكرية الأوروبية و إيجاد إدارة أكث فعالية للتعاون المشترك و تطوير أسواق الدفاع الأوروبية.

لقد حاولت الوكالة تطوير أداء قدرات العسكرية الأوروبية في مجال إدارة الأزمات و إيجاد إدارة أكثر فعالية في سبل التعاون المتعدد الجنسيات و تطوير و تحقيق أسواق الدفاع الأوروبية، وتنسيق عمليات البحث و التطوير كما كان الهدف من هذه الوكالة هو العمل كمرجعية للدول الأوروبية في مجال الأسلحة و إيجاد هيئة تحاول حل المشاكل الدول في هذا المجال.

و قد اقترحت اللجنة مشايع مثل مشروع تطوعي غير ملزم يتعلق بتجارة الأسلحة البيئية الأوروبية بين الحكومات، تطوير طائرات بدون طيار.

لكن تبقى الوكالة محل خلاف بين الدول الأعضاء خاصة حول ميزانيتها و كذا تدخلها في استراتيجيات و مشتريات الدول الأعضاء.[1]

كل هذه المؤسسات ساهمت في أعمال و مهام السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة، إلا أن وظائف و أعمال هذه الأجهزة يجب أن تترجم من خلال أجهزة دفاعية مشتركة و هذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: المؤسسات الأوروبية للدفاع و الأمن:

لقد كان الشغل الشاغل للبيت الأوروبي هو البحث عن هياكل و مؤسسات و أجهزة أمنية أوروبية خالصة، تعكس الهوية الأوروبية.

[1] راضية يانيسة مزاني: مرجع سابق ، ص 429 - 430

ولقد تأرجح الأمن الأوروبي بين مجموعة من الأجهزة و ذلك عبر مختلف تطورات ومسارات التكامل الأوروبي، كذا حسب التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي.

و قبل التعرض لهذه الأجهزة علينا أن نفرق بين مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يقع ضمنها الأمن الأوروبي:

أولا/ الدفاع عن أوروبا: يتمثل في وجود نظام أمن للدفاع عن أوروبا بدون أن يكون بالضرورة مدار من قبل الأوربيين مثل الحلف الأطلسي.

- ✓ الدفاع الأوروبي: يعني تكفل الأوروبيون مباشرة بالدفاع عن مصالحهم و أمنهم.

ثانيا/ مفهوم أمن أوروبا المشترك: يتعلق بكامل القارة الأوروبية.

- ✓ الدفاع الأوروبي المشترك: مفهوم خاص بالمجال العسكري و يتعلق بأوروبا الغربية و خصوصا الاتحاد الأوروبي.

ثالثا/ الهوية الأوروبية للدفاع و الأمن: و هنا يجب ان نفرق بين ما يتشكل في إطار الحلف الأطلسي و ما يتشكل خارجه أي ضمن الأطر الأوروبية و كنتيجة لكل هذا فإن الأمن الأوروبي ينتظم ضمن ثلاث حلقات أمنية هي:

- الحلقة الأوروبية القارية – الكلية –
- الحلقة الأوروأطلسية.
- الحلقة الغربية الأوروبية – غرب أوروبا.[1]

إتحاد غرب أوروبا: Western European Union

منظمة أمنية و دفاعية أوروبية تشمل الدول التي لا تنتمي للحلف الأطلسي تأسست عام 1998، أثناء الحرب العالمية الثانية ، و ذلك بسبب تدهور العلاقات بين غرب أوروبا و شرقها، فجاء الضرورة لإنشاء تخالف لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، فجاء الضرورة لإنشاء تحالف لمواجهة الاتحاد السوفيتي، فعقدت اتفاقية تعاون في المجالات الاقتصادية،

[1] زهير بوعمامة، مرجع سابق ، ص 211.

الاجتماعية، الثقافية و الدفاع المشترك بين كل من فرنسا و بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا و المملكة المتحدة و قد عرف أنداك إتحاد الغرب Wostorn Union أو منظمة اتفاقية بروكسل Brassels Treaty Organzation، إلا أمن إمكانيات معظم تلك الدول مختلفة لا يمكنها أن تواجه الخطى السوفيتي، فوكلت مهمة حماية أوروبا للحلف الأطلسي ، وقد جاء اتحاد غرب أوروبا نتيجة تعديل اتفاقية بروكسل باتفاقية باريس في أكتوبر 1954 حيث انضمت إليه كل من ألمانيا، ايطاليا.

و قد تضمنت الديباجة الموقعة على مايلي:

- إرساء أسس قوية لإعادة بناء اقتصاد دول غرب أوروبا.
- توفير المساعدة و المساندة لمقاومة أي سياسة عدائية.
- تشجيع الوحدة و العمل للوصول للاندماج الأوروبي.[1]

هياكل إتحاد أوروبا الغربية: يتكون من الهياكل التالية:

- المجلس: هيئة رئيسية للاتحاد يقوم بمهام دراسة مسائل الأمن و الدفاع، يتكون من وزراء الشؤون الخارجية و الدفاع، تكون اجتماعاته كل سداسي أو بطلب من الدول الأعضاء.
- المجلس الدائم: يقوم بضمان التسيير الدائم لجمعية المنظمة أعضاؤه هم ممثلين دائمين للدول الأعضاء، يساعدهم مبعوثون عسكريون اجتماعاته حسب الحاجة.
- جمعية إتحاد أوروبا الغربية: تقوم بالمهام الاستشارية للاتحاد يتكون من 115 عضو يجتمعون مرتين في السنة و ذلك لدراسة قرارات المجلس و التصويت على توصياته، وكذا إرسال اللوائح إلى المنظمات الدولية و الحكومات و الجمعيات الوطنية
- الأفواج الدائمة: جاءت لتساعد المجلس في أعماله.[2]
- أعضاء الاتحاد: يوجد ثلاث أنواع من الأعضاء.

---

[1] هاني خلاف، أحمد نافع، مرجع سابق ، ص ص 116 – 117 .

[2] نفس المرجع ، ص 119.

- الأعضاء الأساسيين: هم بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، أسبانيا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، اليونان.
- الأعضاء المراقبون: الدنمارك،ايرلندا.
- الأعضاء المنتسبين:أيسلندا، النرويج، تركيا، المجر، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا،لانيفيا، استونيا، ليتوانيا.[1]
- الأعضاء المشاركين:هي دول عضوة في الحلف الأطلسي و ليست منتمية للاتحاد الأوروبي هي : النرويج، تركيا، أيسلندا ، بولونيا، جمهورية التشيك.

لقد تباينت ادوار اتحاد غرب أوروبا من فترة إلى أخرى و سنعرض أهم أدواره:

*** ضعف دور الإتحاد 1954:**

انخفض نشاط الاتحاد من 1973- 1984 كمنظمة بين الحكومات و نقلت اختصاصاته إلى وكلات و منظمات أخرى، كما لا ننسى دور حلف الأطلسي في إبقاء اتحاد غرب أوروبا بعيدا عن الأضواء لفترة زمنية، و تولى هذا الأخير مهمة توفير الأمن لأوروبا و نقلت اختصاصات الاتحاد الاجتماعية و الثقافية لمجلس أوروبا عام 1976.

*** إعادة تنشيط الإتحاد: 1984- 1989**

- إعلان روما: لقد كان قرار الرئيس الأمريكي ريغان بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي دون إعلام الأوروبيين، وكان هذا الأمر بمثابة الضربة التي أيقظت البيت الأوروبي لأجل الحديث مرة أخرى عن ضرورة أن يكون لها جناح داخل الحلف الأطلسي و جاء الحديث مرة أخرى عن اتحاد غرب أوروبا و إعادة تنشيطه ليكون له أدوار جديدة تتمثل في التعريف بالأمن الأوروبي و التوقيف بين السياسات الدفاعية للدول الأعضاء و لا يقتصر مهمته على حفظ الأمن فقط بل أيضا تقوية السياسات الأمنية لدول حلف الناتو.[2]

---

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق ، ص 140.

[2] هاني خلاف، أحمد نافع ،مرجع سابق، ص 118.

– برنامج لا هاي 1978:قام اتحاد غرب أوروبا باعداد تقرير عن مقتضيات الأمن الأوروبي و كذا مسؤولية الأوروبيين إتجاه أمنهم العسكري، وهذا ضمن إطار حلف الناتو و طرح فكرة الحوار مع حلف وارسو لأجل ضبط التسلح و تم فيما بعد قيام المجلس الوزاري لاتحاد غرب أوروبا بعرض برنامج المصالح الأمنية الأوروبية.

– اتفاقية ماستريخت:جاءت اتفاقية ماستريخت بعدا جديدا للاتحاد غب أوروبا و ذلك باعتباره الدرع الدفاعي للاتحاد الأوروبي و حددت علاقته بالحلف الأطلسي عبر اعتباره الدعامة الأوروبية داخل الحلف، و تم نقل مقره من لندن إلى بروكسل.

– إعلان بترسبورغ:لقد كان لاتفاقية ماستريخت دور كبير و ذلك من خلال تعريفها بالأمن الأوروبي من خلال تعرضها للتعريف بسياسة دفاع مشتركة ، التي تؤدي بدوها إلى دفاع مشترك و أصدروا إعلان بترسبورغ الذي أقر دعم الدور التنفيذي لإتحاد غرب أوروبا وذلك بإنشاء وحدة تخطيط ووضع وحدات عسكرية تحت تصرفه و ذلك من أجل حفظ السلام و إدارة الأزمات و القيام بالمهام الإنسانية في حالات الأزمات و الطوارئ و الكوارث الطبيعية و ملاحقة النشاطات الغير شرعية مثل تهريب المخدات و الهجرة غيرالشرعية واعتباره كدفاع مشترك لدول الاتحاد الأوروبي.[1]

– القوات الموضوعة تحت تصرف إتحاد غرب أوروبا:لقد وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد وحدات عسكرية تخت تصرفه إلى جانب قوات أخرى من قوات الحلف الأطلسي و جاء تبني كل هذا خلال اجتماع مدريد في 14 نوفمبر 1995 و هي:

- ✓ قوات التحرك السريعة المشتركة ARRC
- ✓ لواء متعدد الجنسيات، مركزي جوي مكون من وحدات بلجيكية، بريطانية، هولندية، ألمانية.
- ✓ قوات Amphibies الانجليزية، الهولندية.
- ✓ الجسم الأوروبي Eurocorps .
- ✓ الفوج الجوي المشترك الفرنسي البريطاني.

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا ، مرجع سابق ، ص ص 142 – 143.

- ✓ قوات الانتشار السريع الأوروبية أوروفور Eurofor قوة برية غير متمركزة لها قدرات عالية للاستجابة السريعة تتكون من قوة قوامها 15 ألف جندي مقر قيادتها فلورينا، رئاستها بالتناوب بين الدول الأربعة فرنسا،اسبانيا،ايطاليا،البرتغال.
- ✓ القوة البحرية Euromarfor جاهزة للعمل من 1996 مقرها روتا باسبانيا.
- ✓ الفوج الجوي الأوروبي GAE تأسس سنة 1995 باتفاق بين فرنسا،بريطانيا، ثم انظمت إليها ايطاليا ، بلجيكا، هولندا، اسبانيا، ألمانيا.
- ✓ فوج قوي مركب متعدد القوى متعدد الجنسيات.
- ✓ هيكل عسكري ألماني.
- ✓ القوات الجوية DAFF .
- ✓ القوات الاسبانية، الايطالية.
- ✓ القوات الجرمانية، الدنماركية LANJUT[1]

لقد لعب اتحاد غرب أوروبا أدوارًا مهمة كالتي قام بها في حربي الخليج الأولى و الثانية، كما قام بتنسيق حقيقي بين سياسات دول الاتحاد الأوروبي و هذا ما مكن امكانية خلق ذراع أوروبية مستقلة، كما لا ننسى الحوار الذي قام به مع دول المتوسط سنة **1991** و بالتحديد مع الدول المغاربية و مصر سنة **1994**، حيث تم تبادل الآراء بخصوص الاهتمامات المشتركة خاصة في الجانب الأمني و ذلك لمنع الأزمات و انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أن الحوار توقف بسبب اهتمام الاتحاد بترتيب أوضاعه الداخلية و علاقته بدول الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي إلا أن الروابط تعززت مرة أخرى فترة التسعينات.[2]

ثم جاءت قمة ينس في ديسمبر **2000** لتنهي مهام إتحاد غرب أوروبا و تحويل كل هياكله إلى اتحاد الأوروبي أصبح يخدم مصالح الحلف الأطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من خدمته للأعراض التي أقيم لأجلها و هي الحماية و الدفاع عن أمن أوروبا و هكذا انتهت مسيرة إتحاد غرب أوروبا.[3]

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص ص149- 150 .

[2] -هاني خلاف ، احمد نافع ، مرجع سابق ، ص ص ، 120 -121 .

[3] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 267.

كما قامت قمة نيس بوضع أجهزة جديدة لتكون النواة لقوة عسكرية أوروبية و تطوير السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع التي أقرتها قمة كولن وهي:

– اللجنة االسياسية و الامنية: COPSتتكون من ممثلين وطنيين برتبة سفراءالأوروبي، يقومون بمهام دراسة جوانب السياسية الخارجية و الامنية المشتركة كما يقوم باعطاء توجيهات للجنة السياسية ، قراراتها تتخذبالاجماع.

اللجنة العسكرية : تتكون من رؤساء اركان الجيوش ، تجتمع حسب الضرورة

مهامها :

- ✓ اعطاء أراء عسكرية.
- ✓ تقديم توصيات اللجنة السياسية و الأمن الدائم.
- ✓ تقدير أوامر عسكرية لأركان الجيش.
- ✓ كما يحضر رئيس اللجنة دورات التي ينظمها المجلس عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات في ميدان الدفاع.
- ✓ كما يشارك ضمن الحلف الأطلسي و يشارك اللجنة السياسية و الأمنية الدائمة و يشارك أيضا في النقاشات.
- ✓ العمل مع الممثل الاعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة.

– أركان الجيش:

تعمل هذه المؤسسة تحت سلطة قوات حكومات الاتحاد الأوروبي و كذا الادارة العسكرية للجنة العسكرية.

مهامها:

- ✓ إدارة و تسيير العمليات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي.
- ✓ التحدير السريع و تقييم الأوضاع.
- ✓ التخطيط الاستراتيجي لمهام بترسبورغ.
- ✓ التعريف بالقوات الأوروبية الوطنية و المتعددة الجنسيات.

- ✓ يقدم للجنة السياسية و الأمنية الدائمة بوساطة اللجنة العسكرية الاقتراحات الاستراتيجية و ذلك حسب الأولويات وذلك في حالة الأزمات.
- ✓ يشكل فوج عمل مكلف التقييم العسكري.
- ✓ يضمن التخطيط الاستراتيجي و تسيير العمليات.[1]

الهياكل المؤقتة:

- <u>اللجنة السياسية و الأمنية المستخلفة:</u>

تكون تحت قيادة اللجنة السياسية، أعضائها موظفون سامون.

مهامها:

- ✓ إعطاء توصيات حول العمل المستقبلي للسياسة الأوروبية المشتركة للأمن و الدفاع.

-<u>هيئة مستخلفة:</u>

تتكون من ممثلين عسكريين لرؤساء أكان جيوش الدول الأعضاء.

مهامها:

- ✓ إعطاء أراء عسكرية للجنة السياسية و الأمنية الدائمة.

- <u>فوج متخصص عسكري و طني:</u>

تقوم هذه الهيئة الانتقالية بالتحضير لتكوين أركان جيش أوروبية سنة **2001**.[2]

وبهذا تكون **قمة نيس2000** باستحداث هياكل ومؤسسات جديدة أين تم فيها اتخاذ القرار و كذا التحرك بصفة مستقلة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت استقلالية هذه المؤسسات عن الحلف الأطلسي، كما عارضت كذلك امتلاك الاتحاد الأوروبي لقوةعسكرية مستقلة.[3]

---

[1] راضية يانيسة مزاني: مرجع سابق ، ص 268.

[2] – نفس الرجع ، ص 299 .

[3] نفس المرجع ، ص 274.

- **الجسم الأوروبي: Corps European**

جاء انشاء الجسم الأوروبي عن طريق المبادرة الفرنسية الألمانية في رسالة المستشار الألماني **هلمت كول** و الرئيس الفرنسي **فرانسوا ميتران** في أكتوبر 1991 وهذه القوة يمكن أن تكون مستقبلا حنين لجيش أوروبي و التي يمكن للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية ان تنظم إليه مستقبلا.

فجاءت **قمة بروشيل** يومي 12- 22 ماي 1992 تحت القيادة الفرنسية الألمانية بتكوين جسم جيش فرنسي ألماني يتكون من 35000 جندي ووضع لجنة مشتركة للتنسيق بين الدول المنظمة للجسم و كذا بين اتحتد أوروبا الغبية و حلف الأطلسي ومجلس التعاون الشمال أطلس و منظمة التعاون و الأمن الأوروبي،وقد اعتبر هذا الجسم بأنه وجدة أوروبية كبيرة مدمجة و متعددة الجنسيات، وهي من العناصر التي تتبنى في مسار الاتحاد الأوروبي، كما أنه يعزز العمود الأوروبي في الحلف الأطلسي و كذا الدفاع المشترك.

كما أدرج هذا الجسم تحت قيادة العملياتية للحلف الأطلسي حيث يقوم بالدفاع عن أعضائه و ثم اشراكه في مهام ذات الطابع الانساني و المحافظة على السلام و ذلك وفق المبادئ المتعارف عليها في قمة روما 1991.[1]

كما يتم الاتفاق ان يبقى الجسم تابع للجنرال القائد للجسم الأوروبي أن يحترم سيادة كل دولة وذلك في ظل قيادة الحلف الأطلسي للجسم الأوروبي و قد تم إدراجه تحت تصرف اتحاد غرب أوروبا و ذلك في حالة رغبة الاتحاد الأوروبي قيادة الجسم خارج إطار الحلف الأطلسي ثم اعتبار **ستراسبورغ** مقره و ذلك في أكتوبر 1993 كما أصبح عملياتي سنة 1995 ثم انضمت إليه كل من بلجيكا،اسبانيا ثم لكسمبورغ و ايطاليا و هولندا.

- يقوم الجسم بممارسة مهامه عن طريق قوات احتياط تزوده بها الدولة المشاركة،وكذا قوات مساندة حسب العملية و الوضع أما القيادة فهي تحت اشراف اللجنة المشتركة المكونة من رؤساء أركان الجيوش و المدراء السياسيين لوزراء الشؤون الخارجية، كل هؤلاء يشكلون خلية

[1] راضية يانيسة مزاني: مرجع سابق ، ص 156 .

مهمتها تولي الانضمام للجسم الأوروبي و كذا التنسيق السياسي و الاستراتيجية مع اتحاد غب أوروبا و الحلف الأطلسي و مختلف المنظمات الدولية كما تدرس أيضا التنسيق بين السلطات السياسية الوطنية و اركان الجيش الأوروبية و مكلفه بتطبيق قرارات الحكومة و اعطاء اوامر لأركان الجسم الاوروبي.

للجسم الأوروبي أركان جيش يقوم بمهام متعددة مقره ستراسبورغ

مهام الجسم الاوروبي:

- ✓ الدفاع المشترك حسب اتفاقية بروكسل وواشنطن.
- ✓ المحافظة و اقرار السلم .
- ✓ العمل الانساني.[1]

-منظمة الأمن والتعاون الأوروبي:

- **نشأتها و تطورها:**

لقد كانت فترة التسعينات فترة التعايش السلمي و الانفراج بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي جاءت فكرة عقد مؤتمر للأمن و التعاون الأوروبي حيث ضم هذا الأخير فكرة عقد مؤتمر للأمن و التعاون الأوروبي حيث ضم هذا الأخير 35 دولة أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، جاء إعلان هلنسكي عام 1975 و الذي أطلق عليهHelsenkiFinalAct ليؤكد على تعهد الدول المشتركة على علاقات الأمن و الثقة و التعاون بينهم.

و تضمن الاعلان ثلاث سلل هي:

- سلة تشمل المسائل الأمنية و السياسية.
- سلة تشمل المسائل الاقتصادية و الفنية و البينية.
- سلة تتعلق بالتعاون في المجالات الانسانية و الثقافية و الاجتماعية.[2]

---

[1] راضية يانيسة مزاني: مرجع سابق ، ص ، 159.

[2] TenenceHopman; The OSCE and US Foreign policy. United states .United States Institute of peace .1999 P 6

➢ **أجهزة و آليات المنظمة:**

* **مؤتمرات القمة:**شارك فيها رؤساء و حكومات دول المنظمة و هي أعلى سلطة في المنظمة تعقد اجتماعاتها كل عامين.

* **المجلس الوزاري:**يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء بعقد مرة واحدة في السنة يقوم بالإشراف على أنشطة المنظمة و اتخاذ القرارات.

* **المجلس الأعلى:**تتمثل مهامه في تحضير اجتماعات المجلس الوزاري، كما يناقض سياسات الميزانية للمنظمة و كذا القرارات ذات البعد الإستراتيجي بعقد مرتين في السنة بالإضافة إلى اجتماع آخر و ذلك قبل انعقاد المجلس الوزاري.

* **المجلس الدائم:**

✓ يتناول هذا الجهاز المشاورات السياسية.

✓ يضع القرارات التنفيذية.

✓ أعضاؤه ممثلين دائمين كما تم اجتماعاته أسبوعيا.

* **الرئاسة:**يتناوب على الرئاسة كل سنة و ذلك عبر انتخابها تقوم برئاسة أعمال المنظمة ورئاسة اللجان و الأجهزة التابعة للمنظمة.

***السكرتير العام:**يمارس السكرتير العام مهام إدارة أجهزة و أنشطة المنظمة و كذا تنظيم جداول الاجتماعات بالتعاون مع رئاسة المنظمة و يشارك أيضا في اجتماعات الترويكا.

* **مكتب المؤسسات الديمقراطية و حقوق الانسان:**

يمارس مهام مراقبة مدى احترام الحريات الأساسية و حقوق الانسان و كافة التزامات في المجالات ذات الصلة بالسلة الثالثة، مقره وارسو – بولندا.

* **المفوض السامي لشئون الاقليات:**

يتناول مشاكل الاقليات خاصة في دول أوروبا الشرقية و جمهوريات **CIS**.

* **مركز منع المنازعات:**

يقوم برصد المبكر للأزمات و الدبلوماسية الوقائية ووسائل سوية و كذا ترتيبات بناء الأمن و الثقة.

*** منتدى التعاون الاقتصادي:**

يقوم بتنفيذ التعهدات الواردة في السلة الثانية من إعلان هلنسكي، مقره مدينة **براج** ينعقد مرة كل عامين، يعني بدراسة انتقال دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق و نقل الخيرات إليها وذلك بواسطة الندوات.

*** منتدى التعاون الأمني:**

يتناول المسائل ذات الطبيعة الأمنية و العسكرية و يضم كافة الدول الأعضاء عضويته مغلقة، يجتمع في فيينا.[1]

تمارس المنظمة أعمالها بطريقة متميزة وفريدة من نوعها فالوثائق الأساسية للمنظمة ذات قيمة أدبية و سياسية و لا تلزم اعضائها كما أن قراراتها تتخذ عن طريق توافق الآراء، أما بخصوص محاضر جلساتها تظهر في شكل سطور و قرارات مختصرة، لا تقوم المنظمة بأي طابع عملياتي في أعمالها فلا تملك امكانيات مادية و يقتصر عملها على تنسيق مواقف الدول، تمارس أعمالها عن طريق ندوات دولية تنتهي بملخصات و نتائج لا غير.

*** قمم المنظمة:**

- جاءت أول قمة للمنظمة سنة **1990** و جاءت في مرحلة نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا وتبني دول أوروبا الشرقية الديمقراطية و على اثر هذا قامت المنظمة باحتواء دول حلف وارسو و تقديم يد العون لها و ساعدتها لتبني النظم الديمقراطية.
- جاءت القمة الثانية للمنظمة في **هلسنكي** عام **1992** و جاءت هذه القمة لتراجع ما تم تنفيذه في قمة باريس كما أصدرت وثيقة عنوانها **تحدي التغيير** و هذا لأجل تغيير عمل

[1] أحمد نافع، هاني خلاف ، مرجع سابق ، ص 128 – 129.

المنظمة ليواكب التغيرات الحاصلة في وسط و سرق أوروبا و جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا.

- و تعتبر قمة بودابست **ديسمبر 1994** نقطة فاصلة في تاريخ المؤتمر حيث تم تحويله إلى منظمة و ذلك ابتداء من **1995** ، و أصدرت مدونة للسلوك لتكون الزاما للدول من أجل بناء الثقة و الأمن فيما بينها هذا من جهة، كما أصدرت عدة قرارات بشأن تطوير العلاقة بين المنظمة و الدول المتوسطية غير الأعضاء من جهة ثانية.
- لقد أولى المؤتمر منذ نشأته اهتماما كبيرا بمنطقة المتوسط و ذلك لتكون الامن الاوروبي بمفهومه الواسع يرتبط بأمن البحر المتوسط و لقد شاركت الدول المتوسطية في مؤتمرات المنطقة مثل مؤتمر **هلنسكي** عام **1975** الذي شاركت فيه كل من:**مصر، سوريا، لبنان،ليبيا، الجزائر، تونس، الكيان الصهيوني.**[1]

لقد ساهمت كل هذه الأجهزة و الهياكل و المؤسسات في توفير الأمن لأوروبا، حيث تأرجح الأمن الأوروبي بين مجموع هذه الهياكل فكل مرحلة جاءت بجهاز و ذلك عبر مختلف تطورات و تحولات النظام الدولي من جهة و كذا عبر تطور مسار التجربة التكاملية في حد ذاتها و السؤال المطروح هنا هل استطاعت هذه الأجهزة و المؤسسات توفير الأمن لأوروبا ؟

[1] أحمد نافع، هاني خلاف ، ص ص 130 -131 .

المبحث الثالث: التوجه نحو اوربة السياسة الامنية

تمهيد:

سنتناول في المبحث الثالث المعنون بالتوجه نحو اوربةالسياسة الامنية الاستثناءات التي قام عليها الأمن الأوروبي منذ انطلاق العملية التكاملية حيث سنتناول في المطلب الأول تأرجح الأمن الأوروبي بين الحلف الأطلسي و محاولات أوروبا صياغة أطر للأمن و الدفاع تعكس الهوية الأوروبية ثم سنتناول في المطلب الثاني المعنون بجدلية الأمن و التعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا و دورها و تأثيرها على الامن الأوروبي أما المطلب الثالث المعنون بالمتوسط بين الأدوار الجديدة للاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي سنتناول عودة الاهتمام بمنطقة المتوسط من طرف الحلف الأطلسي و ذلك من خلال صياغة حوارات مع هذه الأخيرة لاحتواء التهديدات الآتية من المنطقة.

المطلب الأول: بين الأوروبية و الأطلسية

لقد كانت أوروبا مركز رئيسي لمختلف الأحداث و التفاعلات تاريخيا، فقد كانت مسرحا لحربين عالميين وحرب باردة، هذا ما أدى إلى إنهاكها – أوروبا المنهكة اقتصاديا و عسكريا –، مما أفضى إلى وقوع أوروبا تحت رعاية أمريكية لإعادة إعمارها عبر مشروع **مارشال1947** وحماية عسكرية الحلف الأطلسي و ظلت أوروبا لا أكثر من أربعة عقود تحت حماية أمريكية ،ألا أن التحولات التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة شكلت نقطة فاصلة للنظام الدولي ككل و كذا بالنسبة لأوروبا، حيث تفكك وزال التهديد السوفيتي و معه حلف وارسو، إلا أنه أفرز معادلة لأوروبا قوة اقتصادية بنظام أمني واطر مؤسسية قديمة[1]في ظل هذا بدأ الحديث عن دور الحلف الأطلسي بعد انتقاء الأخطار التي قام لأجلها، وها هنا بدأ الشد و الجدب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي، فبيئة ما بعد الحرب الباردة أنتجت تحديات و تهديدات جديدة لم تعد القوة العسكرية لوحدها قادرة على الحد منها و مواجهتها فالنزاعات الإثنية، الهجرة، الإرهاب و

[1] حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 435 .

الجريمة تستدعي ترتيبات و أطر مؤسسية جديدة تتناسب مع التغير الحاصل في طبيعة التهديد، فأوروبا القوة الاقتصادية تفتقر لمؤسسات أمنية تواجه بها هذا التحول.[1]

فكيف تعاملت أوروبا مع هذا الواقع؟

لقد تأسس حلف الناتو سنة 1949 لحماية دول المعسكر الغربي ضد الاتحاد السوفيتي سابقا، ضمن استراتيجيات الاحتواء و التطويق حيث طبق الحلف نظرية الأمن الجماعي، القائمة على أن أي هجوم على طرف من أطراف الحلف بعد هجوم على جميع الأطراف .[2]

تعد بدايات ظهور حلف الناتو إلى معاهدة دانكيرك الموقعة 1947 بين كل من فرنسا ، بريطانيا ، ضد الخطر الألماني ثم توسعت بتوقيع معاهدة بروكسل 1948 و التي ضمت دول البنلوكس (هولندا، بلجيكا،لكسمبورغ) إلا أن قدرة هذه الدول مجتمعة لا تستطيع مواجهة الخطر السوفيتيلهدا اتجهت هذه الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية فانضمت هذه الأخيرة إلى معاهدة بروكسل ، و صياغة معاهدة الحلف الأطلسي و تم التوقيع الرسمي عليها 4 أفريل 1949 بواشنطن و بهذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بدعامتها الأطلسية تؤدي دور حماية الأمن الأوروبي و بهذا امتص الحلف الأطلسي كل المبادرات الأوروبية كمنظمة دفاع الاتحاد الغربي كهيئة عسكرية انشأت في سبتمبر 1948 في الشق العسكري لاتفاقية بروكسل وبهذا أصبح الحلف الأطلسي الدعامة العسكرية لأوروبا، خاصة بعد أحداث براغ 1948 وحصار برلين 24 جوان 1948 و 9 ماي 1949 و هنا أدركت أوروبا أن الخطر السوفياتي يفوق قدراتها لهذا تم ادماج الدفاع الأوروبي في الحلف الأطلسي.[3]

إلا أن هذا لم يمنع من ظهور مبادرات أوروبية في مجال الأمن و الدفاع،فخلال مراحل تطور التعاون في الجانب السياسي كانت الدول تطرح فكرة سياسية خارجية و أمنية مشتركة التي تؤدي إلى دفاع مشترك، إلا أن المحاولات كانت دائما تدرج ضمن مجال التعاون

---

[1] زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص ص ، 180-184 .

مشروع مارشال: صدر عن وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال، وهو مشروع اقتصادي بالدرجة الأولى بهدف إلى اعادة بناء أوروبا المنهكة و تقديم مساعدات مالية لها

[2] عبد القادر رزيقالمخادمي، **الحلف الأطلسي من الحرب الباردة... إلى حروب الهيمنة**، الجزائر، د.م.ج 2014، ص 29.

[3] راضية يانيسة مزاني، مرجع سابق ، ص 35 .

السياسي حيث كانت الجماعة الأوروبية تربط بين الجوانب الاقتصادية و الدفاعية و السياسية حيث كانت تتطور بالتزامن مع بعضها البعض، إلى جانب الاتحاد الأوروبي كنتيجة لمسار طويل وكذا التحولات التي حدثت حيث سرعة البناء الأوروبي فانهيار الاتحاد السوفيتي و توحيد الألمانتين و التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي كلها عوامل استدعت ضرورة تبني سياسة خارجية و أمنية مشتركة.[1]

ثم جاءت معاهدة ماستريخت التي أعطت بعدا جديدا لهذه الأخيرة و أكدت على اتحاد غرب اوروبا باعتباره القائم بمهمة الأمن و الدفاع عن الاتحاد الأوروبي و تحديد علاقته بالحلف الأطلسي وجاء هذا من خلال الاعلان الذي صدر عن المجلس الأوروبي:

- اسناد مهمة الدفاع و الأمن لاتحاد أوروبا الغربية.
- تطوير علاقته مع الحلف الأطلسي من أجل اعتباره الاطار الدفاعي لأوروبا في حالة انتهاء حلف الأطلسي أو حله.
- نقل مقره من بروكسل إلى لندن.
- ضرورة دعم الجهاز التنفيذي للاتحاد و انشاء وحدة تخطيط و تجهيز وحدات عسكرية داخل كل دولة تخصص لتنفيذ مهام اتحاد غرب أوروبا.[2]

أما بخصوص علاقته بالحلف الأطلسي فقد تبني الحلف فكرة أن إتحاد أوروبا الغربية هو المناط بالدفاع و حماية دول الإتحاد الأوروبي كما حث الدول على الالتحاق به و ذلك في الاجتماع الذي عقد في ديسمبر 1994، ثم جاءت قمة الحلف ببروكسل ليعيد التأكيد مرة أخرى على الدعم الأمريكي لإتحاد غرب أوروبا ماديا وزيادة فعاليته و اعتباره جزء من الحلف ومكون أوروبي فيه ، وكذا استخدامه لأصول الحلف و كافة رسائله و بهذا أصبحت السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و اتحاد غرب أوروبا تحت وصاية الحلف الأطلسي

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 70 .

أحداث براغ: اجتياح القوات السوفيتية الجدود التشيكوسلوفاكية ووصولها إلى قلب العاصمة براغ.

حصار برلين: كان من بين أوائل الأزمات الدولية الكبرى في الحرب الباردة حيث فرض الاتحاد السوفيتي حصارا اقتصاديا على وصول الحلفاء الغربيين إلى برلين.

[2] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 201.

مرة أخرى و تأكيد هذا في الاجتماع الذي عقد ببروكسل حيث لم يتم الإشارة فيه لا للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و لا لاتحاد غرب أوروبا، خاصة بعد تبني الحلف إستراتيجية الجديدة حيث ضاع فيها مبررات بقائه و إقامته علاقات مع دول وسيط وشرق أوروبا هكذا أصبحت علاقة الحلف الأطلسي باتخاذ غرب أوروبا علاقة حاكم و محكوم أو تابع لا غير.[1]

لهذا جاء انقسام البيت الأوروبي إلى ثلاث مجموعات إحداهما أطلسي ترى ضرورة الإبقاء على الحلف الأطلسي باعتباره الأقدر على حماية أوروبا و ذلك من أجل البقاء على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية نجد على رأس هذه الدول بريطانيا التي حاولت دائما تقوية العلاقة مع الحلف و دول أوروبا و كانت همزة و صل بينهما، حيث كانت بريطانيا الرافض الأول لأي استقلالية عن الحلف، لأنها كانت تثق في الولايات المتحدة أكثر من ثقتها في الطرف الأوروبي كذلك نجد البرتغال و هولندا.

أما الطرف الألماني الفرنسي ،البلجيكي فقد كانوا يسعون إلى الاستقلالية عن المظلة الأطلسية، خاصة فرنسا التي كانت دائما تتخوف من الطرف البريطاني ودوره في عرقلة مسيرة التكامل الأوروبي و تعود هذه النظرية إلى فترة الجمهورية الخامسة و ذلك في عهد تشارل ديغول، لقد كانت فرنسا دائما تحاول أن يكون للبيت الأوروبي استقلالية أمنية عن المظلة و الهيمنة الأمريكية كما لا ننسى الأطراف الحيادية التي لا تبدي أي اهتمام لمسألة الامن و الدفاع الاوروبي مثل النمسا ، فلندة ، السويد و ايرلندا.[2]

وكما أشرنا سابقا لقد كانت أزمة كوسوفو بمثابة الضربة التي وجهت للإتحاد الأوروبي، ما جعلته يفكر بجدية في ضرورة أن يكون له قوة عسكرية مستقلة عن المظلة الأطلسية لأجل هذا جاء الحديث عن الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع والتي ظهرت رسميا و تبناها الحلف

---

[1] راضية يانيسة مزاني ،مرجع سابق ، ص 155 .

[2] نفس المرجع ، ص ص ، 205 –206.

الأطلسي في إعلان القمة في بروكسل 1994 و هي نوع من القيادة الأوروبية داخل الحلف يمكنها ان تجري عمليات السلام و تكون العمود الأوروبي في الحلف و هذا تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا، إلاّ أن الحلف الأطلسي كان دائما يسعى إلى إبقاء الأمن الأوروبي مرتبطا له و تحت اشرافه و خير مثال على ذلك القوة العسكرية المتعددة الجنسيات GFIM فهي أوروبية لكنها تابعة للحلف و تحت إشرافه.[1]

وتواصلت الجهود الأوروبية فجاءت السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع خاصة بعد التقارب بين الدول حول فكرة بناء قوة أوروبية مستقلة، خاصة الموقف البريطاني و توالت القمم من قمة كولن التي عززت السياسة الأوروبية للأمن و الدفاع بقوة عسكرية و هياكل مؤسسية لصنع القرار ثم جاءت قمة هلنسكي، ثم قمة نيس التي نصبت مؤسسات أوروبية للدفاع وهنا تدخل الحلف الأطلسي حيث حاول عرقلة استقلالية أي قوة عسكرية قد تبعده عن الفضاء الأوروبي و تم الاتفاق أن يكون للحلف دور استشاري مع الأجهزة الجديدة.[2]

ولكن رغم ما توصل إليه الاتحاد من تطورات في الأمن و الدفاع فإنها لم تحقق نتائج حقيقية حيث كان أول اختيار لها هي أحداث **11 سبتمبر 2001** و كذا غزو الولايات المتحدة للعراق **2003**، حيث ظهر قصور شبه تام حول توافق الآراء و الانسجام في مواقف الدول و عجزها عن تبني مواقف مشتركة اتجاه القضايا الدولية، فانقسم البيت الأوروبي مرة أخرى بين معارض و مؤيد، فرفض الطرف الفرنسي فكرة الحرب بينما أيدت الأطراف الأطلسية بريطانيا– شن الحرب على العراق.[3]

لهذا جاء تبني الإستراتيجية الأوروبية الجديدة لأجل الوصول إلى صيغة توافق فيما بينها، وكذا علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الحلف الأطلسي.

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص ص 211–213.

[2] – نفس المرجع، ص 219 –220.

[3] ستار جبار الجابري، **موقف دول الاتحاد الاوروبي تجاه الاستراتيجية الامريكية في العراق** ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات دولية ، العدد36، ص 36 .

فجاء التقارب الفرنسي، البلجيكي، الألماني ، لكسمبورغ في بروكسل 2003 لتبني استراتيجية للدفاع الأوروبي و تعزيزه لأنها الوسيلة الوحيدة لإسماع صوتها، لهذا انصب اهتمام الدول المشاركة على:

- تدعيم القدرات العسكرية بنواة من القدرات المشتركة لتخطيط أركان جيش أوروبي.
- إنشاء قوة عسكرية مبنية حول اللواء الفرنسي الألماني.[1]

كما تكون هذه القوى قادرة على القيام بعمليات عسكرية خارج إطار الحلف الأطلسي، كما خرجت أيضا " القمة" بعدة التزامات متعلقة بالدفاع الأوروبي وهي:

- إنشاء وكالة أوروبية للتسلح و الأبحاث الإستراتيجية.
- تكوين نواة جماعية ذات قدرة تخطيط لتنفيذ عمليات الاتحاد الأوروبي دون اللجوء إلى وسائل الحلف الأطلسي.
- اقامة مقر قيادة عسكرية متعددة الأطراف لإدارة عمليات أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي.
- إنشاء قوة للرد السريع.[2]

إلا أن جميع هذه المجهودات لم تحقق الكثير بل اقتصرت أعمال الإتحاد الأوربي في الأزمات على بناء السلام و إعادة الأعمار ، والمساعدة المالية، حيث قدم مساعدات لأفغانستان تتراوح بين **مليار أورو** خلال **2002- 2006**، و قدمت التزامات مالية إلى غاية **2013** أما الإشكالية الثانية فتتمثل في مشاركة الدول الأوروبية فرادي القوى الدولية للأمن في أفغانستان، ولم تحقق الموافقة من قبل **15** دولة لأجل إرسال قوة تحت راية الاتحاد الأوروبي، و اقتصر الأمر على بعثة الشرطة EuROpol، و لكنها تظل بعثة متأخرة و أعمالها ضئيلة.[3]

---

[1] راضية يانيسة مزاني ، مرجع سابق ، ص 331.

[2] نفس المرجع، ص 332 .

[3] راضية يانيسة مزانى ، مرجع سابق ، ص 333 .

و يمكنإرجاع كل هذا الخلل إلى:

- اختلاف نظرة كل دولة بالنسبة للدفاع الأوروبي المشترك و كذا دفاعه الخاص، فغياب الإجماع حول مفهوم الدفاع المشترك يشكل تحدي كبير خاصة لأن هذا الجانب مرتبط بالسيادة الوطنية لكل دولة عضو.
- النزاعات البيئية بين الدول الأوروبية، خاصة النزاع اليوناني التركي حول قبرص.
- وجود دول حيادية و التزامها الصمت و عدم التجاوب إزاء أي سياسة أوروبية للأمن و الدفاع كالنمسا، السويد.
- انخفاض مستوى النفقات المخصصة للدفاع بين دول الاتحاد و كذا تفاوتها هذا ما انعكس على محدودية القدرات.
- التنافس الكبير بين المؤسسات السياسية و العسكرية مثل المفوضية و البرلمان.
- فشل الدستور الأوروبي الذي كان بمثابة الضربة و الهزيمة، فالدول ترفض الانصهار تحت بوثقة واحدة وغير مستعدة للتنازل عن سيادتها هذا ما يؤثر على التمثيل في مجال السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و من بين أهم الدول التي رفضت نجد فرنسا التي كانت دائما تدعو للوحدة .[1]
- أما على الصعيد الخارجي فنجد أن الفضاء الأوروبي يقع ضمن التنافس الجيوسياسيكروسياو الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت دائما مصرة على إبقاء الرابط الأطلسي و وقوفها الدائم أمام جميع المحاولات الأوروبية في الجانب الأمني.[(2)]

ولهذا يبقى الحلف الأطلسي حاليا الجهاز الوحيد القادر على التدخل و الانتشار في أي مكان، فرغم الجهود الأوروبية لتطوير قوات للتدخل و حل الأزمات إلا أن النتائج لم تكن و لم تصل للمستوى المرغوب و لا تزال تواجهها عوائق جمة و تضطر دائما إلى طلب العون من الحلف الأطلسي.

---

[1] راضية يانيسة مزانى ، مرجع سابق ، ص ص 391-411 .

[(2)] نفس المرجع ، ص 413 .

ويعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بعد الاستفتاء الذي أجري 23 جويلية 2016 باغلبية وصلت 51.9 بمثابة موجة خلفت مجموعةمن الاضطرابات.

ولقدكانت مسألة الدفاع والامن من المسائل المهمة التي دارحولها النقاش سواء فيما يخص علاقة

بريطانيا بالجيش المخطط تشكيله وكذاعلاقة الاتحاد الاوروبي بمنظمة الحلف الاطلسي.[1]

ويعتبرخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلاح دوحدين يمكن ان يؤثر بالسلب كما بالايجاب وهذا راجع إلى:

أ) سلبيا:

- تعتبر بريطانيا من اكثر الدول انفاقا عن الدفاع كما انها رات ضرورة وضع خطط في المستقبل لزيادة الانفاق كما وضعت مبلغ قدره 178 مليارجنيه استرليني علي مدار عشر سنوات تنفقه علي شراء معدات عسكرية أي بنسبة 1 بالمئة من ميزانية المشتريات ولهدا سيخصر الاتحاد الاوروبي اهم دولة منفقة على الدفاع.
- تعد بريطانيا احداهم الاطراف التي تولي اهتمام كبير للبحث وتطوير الابتكار في مجال الدفاع حيث تشارك مع فرنسا و المانيا بـ 92 بالمئة من اجمالي التمويل علي هدا الجانب والذي يقدربـ 2 مليارىورو وتعد بريطانيا اهم ممول في الاتحاد الاوروبي على الاطلاق.
- كانت بريطانيا من اهم المشجعين للابحاث في مجال الدفاع ضمن وكالةالدفاع الأوروبية ولهدا فخروجها يستدعي صياغة علاقة جديدة مع الوكالة خاصة انهاكانت تدفع مبلغ يقدربـ 3.5 مليونيورو.[2]

ب) إيجابيا:

---

[1] أنـا بلاسيو : تأمين أوروبا ما بعد خروج بريطاني، مقال مأخوذ من سلسلة ماذا يحدث في أوروبا؟ ترجمة أحمد ياسين، مأخوذ من الموقع: http//www.project Syndicate.org، أطلع عليه في 10 ماي 2018، على الساعة 20:00

[2] جيمس بلاك، ألكس كول و آخرون: الدفاع و الأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، تقري مؤسسة RAND، 2017، ص ص 16 – 17.

قديكون خروج بريطانيا دافع ومحفزالي التكاثف والتكامل في جانب الدفاع بين دول الاتحاد الاوروبي لانها لطالما عرقلت مختلف السياسات في الجانب الامني والدفاعي المشترك لابقاء التبعية للولايات المتحدة الامريكية.

خروج بريطانيا يساعد علي الاستقلالية وانتهاء النفود–البريطاني–لمعظم توجهات ومشاريع وابحاث الدفاع خاصة بعد قرار الاتحاد الاوروبي وضع صندوق بقيمة 09 مليون يورو للبحث وتطوير في مجال الدفاع للفترة الممتدة بين 2017 – 2019.

يساهم خروج بريطانيا من وكالة الدفاع الاوروبية قدرة هده الاخيرة علي المضي قدما بكل حرية خاصة كون بريطانيا كانت دائما تعيق وتعترض جل مبادرات الوكالة خاصة في جانب الميزانية التي حددت ب 30.5 مليون يوروو بهدا فخروج بريطانيا يساهم في تعزيز عمل واجندة الوكالة. [1]

هكذا يبقى الأمن الأوروبي يتأرجح بين الرغبة الأوروبية و الهيمنة الأمريكية، إلى جانب هذا نجد عوائق و تحديات أخرى آتية من الجوار الأوروبي – روسيا– وريثة الاتحاد السوفيتي سابقا و ما تشكله من عوائق أمام مسيرة الأمن الأوروبي و هذا ما سنتعرض له في المطلب الموالي

المطلب الثاني: جدلية الأمن و التعاون بين الاتحاد الأوروبي و روسيا

يعتبر الإتحاد الأوروبي و روسيا من أهم القوى في النظام الدولي فكلاهما من القوى المحركة لديناميكيات النظام الدولي.

تعتبر روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي و تعد أكبر الجمهوريات من حيث المساحة، السكان و القوة العسكرية و ذلك بسب حيازتها مقعدًا في مجلس الأمن، بهذا تعد قطب جديد في النظام

[1] ماتياس ماتهيجز: **أوروبا بعد البريكست: إتحاد أقل كمالا**، ترجمة عادل زقاع، باتنة، 2017، ص ص 2– 3

الدولي، فرض عليها هذا الواقع تبني سياسة تعاون مع القوى الإقليمية على الصعيد الاقتصادي و إعادة هيكلة الداخل من خلال التقارب مع الغرب الأطلسي.[1]

يعد الإتحاد الأوروبي أهم دائرة من دوائر الاهتمام الروسي، و يعتبر أهم شريك استراتيجي لهاو قد حاولت النخب السياسية المتوالية في النظام الروسي إعادةإدماج روسيا في النظام الدولي لأن روسيا تعاني من أزمات داخلية خاصة في المجال الاقتصادي، فروسيا اليوم محدودة القدرات و الإمكانيات لهذا اختارت الدخول في علاقات مع الدول الأوروبية لأجل التعاون و التقارب و هذا يدخل في إطار حسابات جيوسياسية واقعية.

فاختيارها العقلاني جعلها تتجه نحو أوروبا و لكن أي أوروبا انها اوروبا الأطلسية، و قد جاء هذا الاختيار لأجل تجنبها العزلة الجيوبولتيكية و يمكن لروسيا من خلال هذه العلاقة أن تندمج في تفاعلات النظام الدولي.[2]

فتخلي روسيا عن صراعها الإيديولوجي مع الغرب ناجم عن إدراكها الحقيقي و الواقعي لمحدودية إمكانياتها و قدراتها ، لهذا اتجهت نحو أوروبا و هذا بحكم انتمائها الجغرافي، السياسي و الحضاري فالرئيس فلاديمير بوتين قد صرح أن روسيا جزء لا يتجزأ من أوروبا و قد شكل هذا التقارب حصول روسيا على صفة الشريك المميز للاتحاد الأوروبي و كذا للحلف الأطلسي، واعتبار أن مستقبل روسيا يدخل ضمن أهم المصالح الإستراتيجية لأوروبا، لهذا أصبح الاتحاد الأوروبي أما خيار مهم في القرن الحادي و العشرون يتمثل في قبول روسيا الاندماج في الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد تبنيها الديمقراطية و تخليها عن الاعتبارات الإيديولوجية و هكذا أدركت روسيا ضرورة تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها، كما اتجهت دول الاتحاد الأوروبي خاصة ألمانيا و فرنسا لأن روسيا تمثل خيار جيوسياسي لأوروبا من الناحية الشرقية.[3]

---

[1] خولة بوناب ، **تاثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الاوروبي** ، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : سياسة مقارنة ، جامعة المسيلة ، 2016 ، ص 1 .

[2] نفس المرجع ، ص 17.

[3] بلال قريب ، مرجع سابق ، ص ص 100 –101 .

تعتبر روسيا الشريك الثالث بالنسبة للاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية حيث و صلت واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا **181,844 مليون أورو** أي ما يعادل **10,8 %** من إجمالي واردات الاتحاد، أما الصادرات فقد و صلت **103,296 مليون أورو** أي ما يعادل **6,1 %** من إجمالي صادراته للخارج حسب إحصائيات**2014**، كما تعتبر روسيا الممول الرئيسي للاتحاد الأوروبي بالطاقة – البترول – **19,8 %** و الغاز **41 %** كما يتوقع أن تصل إجمالي الطاقة التي يعتمد عليها الاتحاد من روسيا إلى **70 %** في **2030**، كما أن هناك دول تعتمد على الطاقة الروسية بنسبة كبيرة جدا تصل 100 % مثل فلندة ، سلوفاكيا، كما بلغ إجمالي التبادل التجاري إلى 75 مليار أورو.[1]

ونتيجة لكل ما سبق جاءت اتفاقية الشراكة و التعاون بين الشريكين ثم توقيعها من قبل الرئيس **بوريس يلتسن** و قادة أوروبا سنة **1994** في**كورفو** و دخلت حيز التنفيذ سنة 1997، حيث منحت قروض لروسيا ومساعدات وبرنامج معونة للدول المستقلة و طرحت اتفاق الشراكة والتعاون في قمة الاتحاد الأوروبي" روسيا " في **ماي 2006** في **سوتشي**.

لقد تبنى الاتحاد الأوروبي مهمة منح المساعدات الاقتصادية لروسيا لأجل مواجهة الأخطار القادمة من الجهة الشرقية فتنامي التهديدات القادمة من وسط وشرق أوروبا خاصة فيما يخص انتشار الدولة الفاشلة، الجريمة المنظمة، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، و كذا النزاعات الأثنية،لا يستطيع الاتحاد الأوروبي لوحده التصدي لهذه الأخطار و بهذا يحتاج الاتحاد شريك إقليمي من أجل التعاون و الوصول إلى خلق فضاء أوروبي آمن و مستقل.[2]

و بهذا تعتبر روسيا أهم شريك يمكن الاتحاد الاعتماد عليه لاحتواء الصراعات و النزاعات الأثنية التي تحاول إعادة تغيير الخارطة الأوروبية على أساس اثني و عرقي و هذا ما سيعيد أوروبا للتشتت و الانقسام فجاء توسيع الاتحاد شرق أوروبا بضم هذه الدول مقابل تبنيها القيم

---

[1] أحمد عبد الأمي خضر الانباري، **العلاقات الروسية–الغربية و تطوراتها بعد أحداث أوكرانيا 2014**، بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2016 ، ص 80.

[2] –رونالد تيرسكي ،جون قان اوديان، **هل مازالت اوروبا مهمة ؟** ، تر : طلعت الشايب ، المركز القومي للترجمة ، ط 1 ، 2016 ، ص113 –114 .

الليبرالية[1]، ثم اعتمد على تطوير علاقاته مع روسيا في الجانب الأمني و عقدت عدت قمم شاركت فيها روسيا مثل قمة نيس التي أحدثت تقارب بين الظرفين في مجال الدفاع و الأمن و ذلك من خلال تعزيز الحوارات بين الشريكين و بهذا أصبحت أحد الأطراف في منظمة الأمن و التعاون الأوروبية**OSCE** و شاركت مع الاتحاد الأوروبي في عمليات حفظ السلام و تسيير الأزمات، وتطويرالشراكة الاستراتيجية في اطار سياسة دائمة وحوار امني لتقريب المصالح المشتركة ومواجهة تحديات الالفية القادمة و دلك من خلال اجتمعات وقمم تعقد مرتين في السنة .[2]

و أخيرا يمكن القول أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و روسيا قائمة على تبادل المصالح، فكلا الطرفين يدرك أهمية الطرف الآخر، فروسيا ترى في الاتحاد الأوروبي الوسيلة التي تمكنها من العودة إلى دورها الفاعل في النظام الدولي خاصة بعد المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لها هذا من جهة و ترى في الاتحاد أيضا كشريك لكبح جماع الولايات المتحدة الأمريكية لخلق نظام متعدد الأقطاب أما الاتحاد الأوروبي فيرى فيروسيا الشريك الأمني و الجدار العازل لمختلف التهديدات القادمة من الجهة الشرقية.

ولقد ساهمت الأزمة الأوكرانية 2015 في تغيير تصورات الأمن الأوروبي بشكل كبير حيث تحولت روسيا من شريك إقليمي إلي خصم وعدو أو بالأحرى تهديد لهداجاءالنقاش مرة أخرى في العديد من الدول الأوروبية حول الدفاع الأوروبي خاصة فيم ايخص زيادة نفقات الدفاع حيث ازدادت النفقات بين عامي 2014-2013بنسبة 4,8 بالمئة وزيادة تكثيف التعاون مع الحلف الأطلسي[3]،وقدكانت الأزمة سبيل أدرك من خلاله الاتحادالأوروبي ضرورةتحسين

---

[1] بلال قريب، مرجع سابق ، ص 120.

[2] -رونالد تيرسكي ، جون قان ، مرجع سابق ، ص 116 .

[3] ستيفاني بيزارد، أندرو رادين و آخرون، **العلاقات الأوروبية مع روسيا تطورات التهديد و الاستجابات**، مؤسسة RAND للنشر، كاليفورنيا، 2017، ص 67.

قدراته العسكرية والدفاعية المشتركة وربما تكوين جيش أوروبي وذلك للرد علي تهديدات روسيا.[1]

المطلب الثالث : المتوسط بين الادوار الجديدة لالتحاد الاوروبي و الحلف الاطلسي

يعتبر الحلف الأطلسي تحالف دفاعي و أمني بين أوروبا، أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية، تقرر إنشاؤه في معاهدة واشنطن **عام 1949** لحماية كل من أعضائه بمختلف الوسائل السياسية و العسكرية ضد الخطر الشيوعي و المتمثل في الاتحاد السوفيتي.

جاء الحلف لغرض مهمتين هما:

- مواجهة الخطر الشيوعي و الحد من توسعه نحو أوروبا الغربية خاصة.
- ضمان تبعية الدول الأوروبية للولايات المتحدة.[2]

و بهذا كان الحلف الأطلسي يمثل نظام دفاعي و أمني للقارة الأوروبية و مجمل أعضائه ضد الخطر الشيوعي فترة الحرب الباردة.

اعتمد الحلف في جانبه السياسي على دعم القيم الديمقراطية و إيجاد قنوات للتعاون و التشاور في الدفاع و الأمن من أجل خلق و بناء الثقة و الحد من النزاع بين أعضائه، أما الوسائل العسكرية فاعتمد فيها على حل النزاعات بطرق سلمية و اعتماده على الدبلوماسية كآلية و في حالة فشلها فإنه يستطيع التدخل عسكريا و هذا بموجب المادة 5 من اتفاقية واشنطن.

يستمد الحلف شرعيته من منظمة الأمم المتحدة لأجل الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.[3]

ولقد أعطى الحلف تعريفا لمهامه و أدواره و ذلك بـ:

---

[1] ستيفاني بيزارد، أندرو رادين و آخرون،مرجع سابق ، ص 71.

[2] عمار بالة، **توجيهات حلف شمال الأطلسي تجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية و الحوارات**، جامعة خنشلة، جانفي 2017، العدد 7، ص 423.

[3] عبد القادر رزيقالمخادمي، **الحلف الأطلسي من الحرب الباردة..... إلى حروب الهيمنة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 31.

«تجمع يوف فرصة فريدة للدول الأعضاء من اجل التشاور و اتخاذ القرارات بشأن القضايا الأمنية على جميع المستويات و في مختلف المجالات و إن قراراته تعبر عن الإرادة الجماعية للدول الأعضاء بالحلف مجتمعة حيث تتخذ جميع القرارات بالإجماع، و في سبيل أن يكون الحلف فاعلا فإنه يتم بناءه بصيغة مؤسسية. تتيح لكافة الأعضاء تبادل علاقة ايجابية في الإطار العقدي للحلف، و هيأ له المقرات اللازمة، وثم رفده بمئات الخبراء المدنيين و العسكريين و تبادل المعلومات، إقامة الورش و الندوات و الحلقات، وكل ما من شانه السماح بتشارك الأفكار و المساعدات في إعداد قرارات الحلف».[1]

يتكون الحلف من بنية مدنية تتمثل في:

- **مجلس الحلف:** أعلى سلطة يتم فيها التشاور و التعاون من اجل اتخاذ القرار السياسي، يجتمع مرة كل عام، و قد تكون له ندوات استثنائية، يضم وزراء الخارجية و الدفاع و المالية للدول الأعضاء.
- **لجنة نواب المجلس:** مقرها في باريس و هي هيئة أساسية و دائمة تقوم ببناء السياسة العامة و الخاصة و كذا تنسيق أعمال اللجان الدائمة بالإضافة إلى تبادل الآراء في المسائل المتعلقة بالجانب السياسي.
- **اللجنة الاقتصادية و المالية:** تختص بالمسائل المالية و العمل على عدم وقوع الحلف في أزمات اقتصادية و مالية و اجتماعية و ذلك أثناء تنفيذ الحلف لبرامجه الدفاعية و الإنتاجية، كما تقوم برسم خطط لكيفية استخدام الحلف لموارده المالية، وتعتبر اللجنة غير دائمة و تجمع جميع الأعضاء في الحلف.[3]

أما بخصوص الهيكل التنظيمي العسكري للحلف فهو كالآتي:

- **اللجنة العسكرية:** تقوم بتوجيه سياسات الحلف العسكري، تجمع رؤساء أركان حزب الدول الأعضاء.

[1] عباس سعدون رفعت ، **سياسية حلف الناتو اتجاه المنطقة العربية**، مجلة دراسات دولية، العدد 69، ص 115

- **اللجنة الدائمة:** تعتبر هذه اللجنة تابعة للجنة العسكرية مقرها واشنطن، أعضاؤها من ممثلين عسكريين للولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا منوطة بعدة مهام:
  - النظر في مدى تطبيق السياسة العسكرية التي جاءت بها اللجنة العسكرية.
  - تقديم التوصيات إلى لجان التنظيم الإقليمية.
  - القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا: تقوم بإدارة أعمال القتال و الدفاع عن الدول الأوروبية المنتسبين للحلف.
- **لجنة كندا و الولايات المتحدة الأمريكية:** تشمل مندوب عسكري من كندا و الولايات المتحدة.
- **لجنة الإنتاج العسكري:** تقوم بإنتاج العتاد العسكري الذي يحتاجه الحلف و التي تحتاجها اللجان المختلفة تجمع كل الدول الأعضاء في الحلف وقد عمل الحلف على توفير الغطاء الأمني لجميع أعضائه في مقابل توفير للحلف موارد مالية و قوات و أسلحة للقيام بمهامه و فتح الحدود الوطنية للدول لأجل نشر قواته و استخدام مجالها الجوي البري، البحري دون أن يطرح مشكل السيادة لأي دولة عضو داخل الحلف و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المساهم الأكبر من ناحية الإنفاق العسكري و المعدات و القوات ثم تأتي مساهمات باقي الدول و كنتيجة لهذا استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الحلف لتحقيق أهدافها و مصالحها القومية.[1]

وبعد التحولات التي عرفتها بيئة ما بعد الحرب الباردة و ذلك اثر انهيار الإتحاد السوفيتي و حلف وارسو و دخول النظام الدولي في مرحلة التعايش السلمي و توقيع اتفاقية **سالت الأولى و الثانية** للحد من التسلح و كذا ظهور بوادر التعاون و التكتلات الاقتصادية، ظهر نظام الأحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،طرحت مسألة ملحة بشأن بقاء و استمرار حلف الأطلسي خاصة بعد زوال و انتفاء أسباب وجوده.

وهنا طرح سؤال ما جدوى من بقاء الحلف الأطلسي؟

---

[1] عباس سعدون ، مرجع سابق ، ص 117 .

وكنتيجة لهذا أصبح الحلف يبحث عن ادوار جديدة تعطي له الشرعية و الاستمرارية و عمل على تحديد وظائفه الجديدة و هياكله و أدواته بما يتناسب مع هذه الأدوار، لذا أدخل الحلف في إستراتيجية جديدة ابتداء من 1991 وظائف جديدة تتمثل في:

الحماية المدنية، الإغاثةالإنسانية، حفظ التراث الثقافي، حماية البيئة و غيرها و ذلك بما يتناسب مع التحديات و التهديدات الجديدة.[1]

و تم كل هذا في إطار عدة قمم هي:

- قمة لندن **1990**.
- روما نوفمبر **1991**.
- واشنطن **1999**.[2]

و ما يهمنا في هذه القمم هي قمة روما التي جاءت قبل شهرين من اجتماع المجلس الأوروبي و الذي وافق على اتفاقية **ماستريخت**، وهذا ما يدل على التشاور الأطلسي الأوروبي حول تبني السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة،و التي أكدت مواصلة دول الاتحاد الأوروبي على الاعتماد على حلف الناتو، وكذا توسيع مفهوم الأمن ليشمل تهديدات جديدة تمس أمن القارة، حيث أصبحت التهديدات سياسية، اقتصادية، بيئية، وانطلاقا من كل هذا يجب تبني مفهوم الأمن الموسع و الشامل لمواجهة التهديدات و ذلك اعتمادا على الحوار، التعاون و الدفاع الجماعي.

و هذا ما أدى إلى اتفاق أعضاء الحلف على قيامه بالتدخل خارج الحدود الإقليمية للدول الأعضاء.

و هكذا أصبح الحلف درع امني أمريكي لأجل السيطرة و الهيمنة و الانتشار أينما و جدت التهديدات و أصبح الحلف أحد أدواتها لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة.[3]

---

[1] هاني خلاف ، احمد نافع ، مرجع سابق ، ص176.

[2] طارق بادي الطراونة ، **دور حلف الشمال الأطلسي في استقرا دول البلقان: كوسوفو دراسة حالة**، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 56.

[3] –زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص ص ، 226 –227 .

و بما أن المنطق الأمريكي يتعامل مع وجوب استحضار عدو لتعبئة الموارد و الإمكانيات، فقد أصبحت دول الجنوب بكل ما تحمله من تناقضات و مشاكل العدو الجديد، لهذا جاءت فكرة طرح حوار أطلسي متوسطي لاحتواء التهديدات القادمة من المنطقة كالصراعات و النزاعات الأثنية انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة و هي تهديدات مباشرة للاتحاد الأوروبي بحكم الجوار الجغرافي، لهذا ألحت دول القوس اللاتين (اسبانيا، فرنسا، البرتغال، ايطاليا) على فتح قنوات للحوار مع دول جنوب المتوسط، فجاء الحوار الأطلسي المتوسطي سنة **1994** و قد ضم كل من مصر، موريتانيا، المغرب ، تونس، الأردن، الجزائر و الكيان الصهيوني و قد جاء الاهتمام بالمنطقة لسببين هما: [1]

- المتوسط كمصدر للتهديدات الأمنية المختلفة:

فبعد زوال الصراع الايدولوجي، جاء الانقسام و الهوة بين دول الشمال و دول الجنوب، حيث شمال يعيش في رفاهية، يعتمد النظم الديمقراطية و يحصل الفرد فيها على كامل حقوقه و جنوب يعاني من عدة إشكاليات، فقر، بطالة، دول فاشلة، إرهاب، انقسامات سياسية و دينية و بذلك أصبحت دول الجنوب مصدر للتهديدات الجديدة حيث حولت المنطقة إلى خطر و تهديد حقيقي يجب احتوائه.

لهذا فقد طرح الأمين العام للحلف الأطلسي **فيلي كلاس** عام **1995**« الأصولية الإسلامية، مصدر خطر على الحلف بمثل ما كانت عليه الشيوعية و أطلق على المنطقة وصف هلال للأزمات».[2]

---

[1] عمار بالة، **توجيهات حلف الشمال الأطلسي اتجاه جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية و الحوارات**، مرجع سابق، ص 430.

(2) نفس المرجع ، ص 432.

- المتوسط في معادلة للأمن الأوروبي:

بحكم العلاقات التاريخية و علاقات الجوار الجغرافي تمثل منطقة المتوسط العمق الاستراتيجي لقارة أوروبا و بالتالي تعتبر مجالها الحيوي و أحد الدوائر الأمنية المهمة إلى جانب المصالح الاقتصادية خاصة النفطية – البترول، الغاز – كل هذه الاعتبارات جعلت من المتوسط منطقة جيواقتصادية بالنسبة لأوروبا.[1]

و كنتيجة لهذه المعادلة قام الحلف بتوزيع مهامه و ذلك لأجل حماية الأمن و الاستقرار في مختلف أنحاء أوروبا و ما حولها لأن أمنة المنطقة مرتبطة بصورة وثيقة بأمن أوروبا، لهذا أخذت المنطقة حيزا كبيرا من توجيهات الحلف و أثير هذا الموضوع في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في العاصمة اليونانية **أثينا** خلال **1993** و كذلك بروكسل **1993**، وقد حدد الحلف لقاءات بينه و بين دول المتوسط مرتين في السنة و ذلك من خلال تبادل المعلومات وزيارات الضباط و تقديم مساعدات فنية للإدارات المدنيةعند حدوث طوارئ، كما جاء لقاء آخر سنة **1996** ليشير أن الحلف لن يتدخل في الصراعات داخل المنطقة و كذا عدم تقديمه لأي مساعدات في الجانب الاقتصادي و أكد أن أعماله تنحصر في الجانب الأمني كالحرب على الإرهاب الجريمة.[2]

كما حاول الحلف تبديد عامل الشك و الريبة حوله من خلال عرضه لدوره في التعاون العسكري في مستوى منخفض كالتخطيط الطارئ و دعم و حفظ السلام، كما تعتبر قمة براغ 2002 نقطة فاصلة في تحول حوارات الحلف، حيث قام بتحسين أبعاده السياسية و العملية في مجال القضايا المشتركة خاصة في مجال مكافحة الإرهاب أما قمة اسطنبول 2004 فقد رفع مستوى الحوار إلى شراكة لأجل إرساء الأمن و الاستقرار الإقليمي.[3]

---

[1] مصطفى بخوش ، **حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006، ص63

[2] محمد حسون ،**الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد 26، عدد2، 2010، ص 352.

[3] جويدة حمزاوي ، مرجع سابق، ص ، 100.

و لكن رغم كل هذا يبقى الحوار الأطلسي – المتوسطي، تشوبة الضبابية باتجاه بلورة دور واضح في المنطقة لأن الأطراف داخل الحلف لم تكن لهم أهداف مشتركة اتجاه المنطقة،إضافة إلى عدم صياغته لوثيقة تترجم أهدافه و إستراتيجية، ضف إلى ذلك كيف يمكن الحديث عن أمن و استقرار في المنطقة دون التطرق للصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب كل هذا نجد أن جل الإشكاليات التي تعاني منها الدول المتوسطية حاليا هي إشكالياتسوسيو اقتصادية فكيف لحلف ذو طبيعة عسكرية بالدرجة الأولىأن يساهم في حل مشاكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

و أخيرا نجد أهمإشكالية تعاني منها الدول المتوسطية عي غياب هيكل مؤسسي يجمع هذه الدول لأجل تقوية مركزها في الحوار و الشراكة فالدول تتعامل فرادي هذا ما يساهم في تقسيم المنطقة لنظم فرعية غير متماسكة.[1]

خلاصة الفصل:لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة بإفراز بيئة جديدة مغايرة، في هذا السياق أعادة الجماعة الأوروبية فكرة تبني سياسة امنية اوروبية تعكس هويتها و خصوصيتها و استقلاليتها هذا من جهة و من جهة أخرى تواجه التحديات و التهديدات الجديدة.

فبعد أن اعتمدت أوروبا لعقود على المظلة الأطلسية في جانبها العسكري و مشروع مارشال في جانبها الاقتصادي و الذي حققت به قدرا من القوة ظل الجانب السياسي و الأمني حبيس و رهين أسباب داخلية و أخرى خارجية لهذا جاءت الظروف مواتية لتدفع بأوروبا نحو تبني سياسة أمنية و خارجية مشتركة تعيد بها دورها الذي غيب لعقود.

لقد ارتكز الأمن الأوروبي على مجموعة من الأطر النظرية و الفكرية فسرت و حللت مرتكزاته و أسسه مثل نظرية المركب الأمني الإقليمي و الليبرالية المؤسساتية و الوظيفية .

---

[1] تباني وهيبة ، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 100 .

لقد تزامنت الوحدة السياسية لأوروبا جنب إلى جنب مع الوحدة الاقتصادية إلا أن الظروف لم تكن مواتية لذلك خاصة بعد فشل المجموعة الأوروبية للدفاع. ثم جاءت معاهدة **ماستريخت** لتعجل الوحدة السياسية عن طريق نظام سياسي و قانوني و اجتماعي موحد و عملة موحدة و ترجمت السياسة الأمنية و الدفاعية عن طريق مجموعة من الأجهزة و المؤسسات السياسية و الأمنية إلا أن الأمن الأوروبي ظل يتأرجح بين بعده الأطلسي و سماته الأوروبية و فرضت تحديات داخلية و أخرى بقاء الشد و الجدب بين الحلف الأطلسي و إستراتيجية و توجيهاته الجديدة و كذا تحديات الجوار الجغرافي " روسيا" و تحدي اعتماد أوروبا على نفسها لتوفير أمنها و ترجمت ذلك من خلال توجهها نحو جوارها الجغرافي " دول جنوب المتوسط ".

تمهيد:

يعتبر المتوسط من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم، حيث كان و لازال محورا للتفاعلات على مر التاريخ، لقد اعتبر هذا الفضاء فضاء أزمات و حروب بحكم موقعه و موارده و اللاتجانس بين ضفتيه، فإحداهما دول متقدمة و متطورة تقع في الشمال و الأخرى ضفة أزمات و تخلف و اضطرابات خاصة بعد الحراك الشعبي الذي عرفته المنظمة ابتداء من 2011 حيث خلف مجموعة من التهديدات كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة مما جعلها مصدر للتوتر و اللاأمن، و كرد فعل على هذا الواقع و في إطار التعاون و الشراكة طرح الإتحاد الأوروبي مجموعة من المشاريع و الآليات باتجاه المنطقة و هذا في ظل البحث عن شريك أمني إقليمي لاحتواء التهديدات الجديدة و خلق صيغة للتفاهم بين الضفتين من جهة و إثبات قدرة الإتحاد الأوروبي على المنافسة الاقتصادية الأمنية و السياسية من جهة أخرى.

المبحث الأول: دائرة المتوسط في معادلة الأمن و الدفاع الأوروبي

يتميز المتوسط بمجموعة من الخصائص جعلته يبرز و كأنه كتلة واحدة متجانسة، إلاّ أن المفارقة تتمثل في كونه يحوي ضفتين تتجلى فيهما تقسيمات العالم على أساس تقدم و تخلف و كذا عالم مسيحي و آخر إسلامي مما أنتج اعتبار إحداهما تهديد للأخرى.

المطلب الأول: الأهمية التاريخية و الجيو سياسية لمنطقة المتوسط

المتوسط هو البحر الذي يتوسط القارات الثلاث إفريقيا، أوروبا و آسيا، فهو مهد الحضارات التي يوحدها التاريخ و تقسمها الجغرافيا كما يمثل للجزء الشمالي مركزا للعالم.[1]

لقد كان المتوسط محل صراع و تنافس عبر التاريخ فتعاقبت عليه حضارات كالرومان الذين استحوذوا عليه في فترة زمنية سابقة و أطلقوا عليه " **بحر الروم** " أي **مار نوستروم** "**Mar Nostrom**" و تعني بحرنا.

ثم جاءت الفتوحات الإسلامية و أطلقت عليه " **البحر الثامن** "، و هكذا شهد المتوسط تنافسا و صراعا حول نسبه للجهة الشمالية أو الجهة الجنوبية.

كما أطلق عليه الشريف الإدريسي و هو جغرافي مغاربي تسمية " بحر الزقاق " الذي يسلكه الناس إلى حيث يشاءون إلاّ أن البعض اعتبره بحرا لجميع الأمم التي تحيط بجنباته.

لقد تعددت أسماء المتوسط عبر التاريخ، فالأتراك سموه أكندير التي تعني البحر الأبيض المتوسط، أما العرب فسموه البحر الأبيض المتوسط، أما الاسم الذي يعرف به حاليا فهو

---

[1] إيف لاكوست: **الجغرافيا السياسية للمتوسط** , ترجمة : زهيدة جبور , ابو ظبي , هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث , 2010 ، ص 25.

مشتق من كلمتين **ميدياس** أي المتوسط ثيرا Terra أي الأرض و بذلك فهو يعني البحر الذي يتوسط الأرض.[1]

و في الفترة الفاصلة بين القرن 18م و 19م أطلق عليه الأوروبيين اسم " **la méditerranée** " باللغة الفرنسية و " **The Mediterranean** " باللغة الإنجليزية، هذا التحول في التسمية جاء بعد اكتشاف أوروبا من جديد و الأهمية التي يكتسيها خاصة بعد شق قناة السويس سنة 1869م.

لقد ساهم الموقع المتميز للمتوسط – توسطه القارات الثلاث – باعتباره طريق هام للتجار عبر العصور مما يسمح لهم بالتبادل التجاري، فانتعشت التجارة في جنوة و البندقية و مرت طرق التجارة الرئيسية من الشرق حيث يستوردون السلع الكمالية من بلاد الشام مثل: التوابل، الأصباغ، الحرير و بيعت في إيطاليا ثم في جميع أنحاء أوروبا و بالتالي اعتبرت هذه الطرق قنوات للتبادل الثقافي و المعرفة فأصبح المتوسط رافعة حضارية أي مركز إشعاع حضاري.

تتالت على هذا البحر عدة حضارات كان لها تأثير على التطور الانساني كالحضارة المصرية، القرطاجية و الرومانية و لكن تبقى الحضارة الإسلامية و الأوروبية المسيحية أبرز حضارتين كان لها تأثير كبير و واضح على البيئة المتوسطية.[2]

لقد كان المتوسط مسرح لمعظم الصراعات بين الحضارات، الفرس و الإغريق كمعركة " **ماراثون Marathon** " سنة 490 ق.م، الحروب البونيقية الثلاث بين الرومان، القرطاجيين، الحروب الصليبية بين المسلمين و المسيحيين، التنافس العثماني – الإسباني في البحر الأبيض المتوسط الذي بلغ قمته في معركة **Lépante** سنة 1971 ثم تحول المتوسط إلى جسر استعماري مع الحركة الاستعمارية الأوروبية ابتداء من حملة " **بونابرت**

---

[1] ليندة عكروم , **تأثير التهديدات الامنية الجديدة علي العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** , الجزئر , دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع , 2011 ، ص 34 .

[2] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية** –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 2001، ص ص 10 – 11 .

Bonaparte " على مصر بين 1798 و 1801 و هكذا توالت الحركات الاستعمارية على الضفة الجنوبية فاحتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، تونس، المغرب ، سوريا.

كل هذه الحروب ساهمت في خلق جميع التناقضات التي يعيشها المتوسط حاليا و أضفت على المنطقة الصبغة السياسية الآنية.[1]

تعاقب على المتوسط كل هذه الحضارات مما جعلها منطقة تقع ضمن التنافس الجيو سياسي لمجموعة من القوى ، و هذا راجع أيضا للأهمية و المكانة التي يحضى بها المتوسط و هذا ما سنحاول توضحه في المطلب الموالي :

تفيد لفظة جغرافيا سياسية إلى إبراز علاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية م و على من يعيش فيها من سكان، و تتمثل هذه العلاقات بين تنافس سلمي و صراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة و الغرض منه وضع اليد أو السيطرة على مساحات من الأراضي قد يكبر حجمها أو يضيق.[2]

يتميز المتوسط بمشكلات جيوسياسية هي الأشد و الأعقد في العالم عبر تاريخه و هذا راجع لكونه منطقة تحمل مجموعة من الخصائص أهمها:

أولا: الخصائص الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط:

يعتبر المتوسط وحدة حقيقية متكاملة بين شماله و جنوبه في اعتقاد علماء الجغرافيا الطبيعية و هذا راجع إلى:

- المتوسط بحر متاخم للمحيط الأطلسي يقع بين جنوب جنوب أوروبا و شمال إفريقيا و غرب آسيا، حيث يشكل شبه مستطيل بين خطي عرض 46-30 درجة شمالا و خطي طول 5.50 غربا و 36 شرقا.

---

[1] أحمد كاتب ، مرجع سابق، ص ص 24 – 25 .

[2] إيف لاكوست، مرجع سابق ، ص 22 .

- تبلغ مساحته 000 966 2 كلم^2، مع إضافة البحر الأسود التي تبلغ مساحته 800 50 كلم^2 و يشكل هذا الأخير امتداد له و أيضا بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 400 1 كلم^2 و بالتالي يصبح إجمالي المتوسط 400 475 3 كلم^2.[1]
- جاءت تسمية المتوسط كونه يقع وسط اليابس فالأرض تحيط به من جميع الجهات، أوروبا من الشمال و الغرب، إفريقيا من الجنوب، آسيا من الشرق و لا يفصل هذه القارات إلاّ مضايق صغيرة: مضيق جبل طارق الذي يفصل أوروبا عن أفريقيا و يفصل المتوسط عن المحيط الأطلسي بمسافة تبلغ حوالي 14 كلم، كما يفصل آسيا عن أوروبا مضيق الدردنيل بمسافة تبلغ حوالي 12 كلم و يفصل هذا المضيق المتوسط عن بحر مرمرة و البحر الأسود الذي يعتبره البعض جزء منه، كما تفصل قناة السويس إفريقيا عن آسيا بعرض مئات الأمتار و تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر.
- أما بخصوص الجزر فالمتوسط يحوي جزرا كثيرة منها إيجة، صقلية، سردينيا، قبرص، كورسيكا، كريت، مالطا، جزر البليار وغيرها، أما البحار الداخلية فنجد: البحر التيراني غرب إيطاليا، البحر الأدرياتيكي شرقي إيطاليا و الأيوني في جنوبها، بحر إيجة بين تركيا و اليونان، بحر الباليار جنوب فرنسا و شرق إسبانيا.[2]

ينقسم المتوسط إلى حوضين غربي و شرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية و تونس:

أ) الحوض المتوسط الغربي:

يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق و الخناق الصقلي- التونسي و ينقسم هو أيضا إلى أحواض ثانوية هي:

---

[1] أحمد كاتب: مرجع سابق ، ص 12.

[2] – ابراهيم قلواز , **الابعاد الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط** , على الرابط http://www.elwataelllarabi.com/news347.htm . اطلع عليه في 20 افريل 2018 علي الساعة 18:30

- ✓ الحوض البلياري: يقع بين جزر البليار و الساحل الإسباني.
- ✓ بحر البوران: يقع بين السواحل الجزائرية و الإسبانية و هو ما سماه المؤرخ الفرنسي " **فرناند برودويل** "[1] بـ: القنال le channel نسبة إلى القنال الإنجليزي، و هذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا و أوروبا بداية من الخط الرابط بين رأس **كاكسين** قرب الجزائر العاصمة و رأس **ناو** قرب مدينة فلنسيا الإسبانية انتهاءً إلى مضيق جبل طارق.
- ✓ الحوض التيراني: يقع بين سواحل إيطاليا القارية و جزر صقلية و سردينيا و كورسيكا، بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بالحوض الجزائري.
- ✓ البروفنسي: يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية **الحوض الليجوري** بين سواحل فرنسا، إيطاليا و كورسيكا.[2]

ب) حوض المتوسط الشرقي:

يعتبر هذا الحوض أكثر استقامة و امتداد إلى الجنوب مقارنة بحوض المتوسط الغربي و يجمع عدة أحواض و بحار ثانوية تتمثل في:

- ✓ البحر الأيوني: يقع بين سواحل كلابارية و صقلية الإيطالية و السواحل الغربية لليونان شمالا و سواحل برقة الليبية جنوبا.
- ✓ حوض الليفانتي: يقع بين سواحل جزر كريت و رودس اليونانية و السواحل التركية شمالا و سواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا.
- ✓ البحر الأدرياتيكي: يمتد كالذراع بين إيطاليا و السواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان.
- ✓ بحر إيجة: ينحصر بين الأرخبيلات اليونانية و سواحل تركيا.

---

[1] **فرناند برودويل**، من رواد مؤسسي الحواليات التي احدثت تغييرا جدريا في مفهوم تناول وكتابة التاريخ من مؤلفاته : البحر المتوسط و العالم المتوسطي في عهد فليب الثاني .

[2] رتيبة برد، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص 48

لقد أضفت نقاط الخناق التي يتميز بها البحر المتوسط أهمية جيوسياسية عليه، حيث تسمح هذه النقاط بمراقبة الممرات البحرية و الجوية، و يعتبر كل **من جبل طارق، مضيق البوسفور و الدردنيل** شرقا و **قناة السويس** جنوبا أهم نقاط الخناق في البحر المتوسط، كما لا نغفل عن ذكر نقاط خناق أخرى مثل: **مضيق صقلية** بين جزيرة صقلية شمالا و تونس جنوبا، **مضيق مسينا** بين شبه الجزيرة الإيطالية و صقلية، **مضيق otrante** بين إيطاليا و ألبانيا و تعتبر كل هذه النقاط فاصل طبيعي بين الحوض الغربي و الشرقي.[1]

حدود المتوسط:

يصعب تحديد قائمة الدول المنتمية إلى هذا الفضاء إلاّ أن الدراسات ارتكزت على معيارين هما:

- **المعيار الجغرافي:**

حيث تعتبر كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط دولة متوسطية.

- المعيار الإستراتيجي:

يعتمد هذا المعيار على وجود مصالح و أهداف مشتركة بين الدول و يركزون على الترابط الاقتصادي، السياسي، أي التعاون.[2]

و بهذا نجد واحد و عشرون دولة لها حدود طبيعية مع البحر الأبيض المتوسط تقع في القارات الثلاث إفريقيا، أوروبا و آسيا.

أوروبا: إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة، الهرسك، صربيا، الجبل الأسود، ألبانيا، اليونان.

آسيا: تركيا، سوريا، لبنان، فلسطين، إسرائيل.

إفريقيا: مصر، تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، قبرص، مالطا.

---

[1] امينة حلال، مرجع سابق، ص 104 .

[2] وهيبة تباني، مرجع سابق ، ص ص46 49.

و نضيف ثلاث دويلات و هي موناكو، سان مارينو، الفاتيكان و نضيف دول أخرى بالاعتماد على رؤية موسعة للفضاء أي دول متاخمة للمتوسط وهي: البرتغال،أندورا، رومانيا، بلغاريا، روسيا، أكرانيا، جورجيا و نضيف الولايات المتحدة الأمريكية كدولة فاعلة في المنطقة.

و نذكر كل من الأردن، موريتانيا بحكم الجوار و انتمائهما للشراكات و الحوارات الإقليمية، مقدونيا و التي تنتمي للنظام الفرعي البلقاني و مشاركتها للإشكاليات التي يحتويها المتوسط.

كما لا نغفل عن ذكر الدول التي ترتبط بالمتوسط من خلال شراكات سياسية و تحالفات عسكرية كدول الإتحاد الأوروبي، الأعضاء في مسار برشلونة 1995.

أيضا نجد كل من النرويج، أيسلندا، كندا التي شاركت في الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي سنة 1994، و أخيرا نذكر الدول التي تتفاعل مع المتوسط و تدخل ضمن ديناميكية مثل: العراق، إيران، اليمن، دول مجلس التعاون الخليجي.

و من خلال ما سبق يبرز تداخل المصالح و كثافة التفاعلات لحوالي 67 دولة حول مساحة محدودة، و هنا تبرز ضخامة الفضاء الجيوسياسي للمتوسط.[1]

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للمتوسط:

يعتبر المتوسط من أهم المناطق نظرا لمكانته الاقتصادية و كذا موارده البشرية المقدرة بحوالي **مليون نسمة** و الذي يرتكز ثلثي النفط و الغاز الموجود في منطقة المغرب العربي بالجزائر **583 ألف برميل**، ليبيا **15 ألف برميل** و منطقة الخليج العربي. [2]

---

[1] أمينة حلال، مرجع سابق ، ص ص 117 – 118.

[2] إحصائيات المنطقة لسنة 2015، متحصل عليه من الموقع:

http://www.opec.org/opec/web/en/about-us/n6.htm بتاريخ 2018/05/05 على الساعة 13:52

يعتبر المتوسط معبرا للسفن و حاملات النفط و الأنابيب النفطية و الغازية المتجهة نحو أوروبا الغربية و الولايات الأمريكية عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق، و هنا يبرز المتوسط أنه شريان التجارة العالمية.[1]

بالإضافة إلى النفط و الغاز نجد ثروات معدنية متنوعة مثل الحديد، المنغنيز، الفوسفات، الذي يعتبر أوفر المعادن في الوطن العربي في مصر و الأردن كما تحتل الجزائر المرتبة الثانية عربيا في إنتاج الحديد و توجد أيضا معادن أخرى كالرصاص، اليورانيوم، كما تحتوي المنطقة على ثروة حيوانية و بحرية و زراعية. [2]

و سنبين في الخريطة التالية الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط و أهم الدول

المصدر

haifa.org.il/qara1936/alkhames-3https://sites.google.com/a/edu-

[1] مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، 2010 – 2011 ، ص 16

[2] محمد إبراهيم حسن، **دراسة في جغرافية أوروبا و حوض البحر المتوسط**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1999، ص 48

المطلب الثاني : تقاطع المنطقة بين روئ دول جنوب المتوسط و شماله

لقد كان و لازال حوض البحر الأبيض المتوسط يحتل الصدارة في النقاشات السياسية و الإستراتيجية نظرا لما يحتويه من إمكانيات اقتصادية، بشرية، حضارية ساهمت في إيقاظ أوروبا من سباتها أي ما أصطلح تسميته بعصر النهضة، لقد كان المتوسط كما قال " **بول فاليري Paul Valery** " بأنه « مصفوفة و آلة لصنع الحضارات » حيث توافد عليه عدة شعوب: المصريون في النيل، السومريون في بلاد ما بين النهرين، الفينيقيون و غيرهم، ساهمت كلها في بناء التراث الحضاري للمتوسط.[1]

لقد تعاقبت على المتوسط ثلاث فترات حضارية بارزة يمكن حصرها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** ما قبل العهد الروماني، التي عرفت بتتابع قيام الدولة التجارية و التي شغلت سواحل المتوسط مثل: فينيقيا، اليونان، قرطاجة.
- **المرحلة الثانية:** يمكن تحديدها ببداية القرن الثالث ميلادي و ذلك منذ بداية ظهور روما و توسعها حيث احتلت المتوسط و جميع أراضيه المجاورة حتى أصبح يطلق على المتوسط باسم " بحرنا Mar Nostrum " بحر الروم.
- **المرحلة الثالثة:** تعتبر هذه الفترة من أطول الفترات و ذلك لسيطرة السيادة الإسلامية، إلاّ أنها كانت دائما تطمس من قبل المؤرخين الذين كانوا بالطبع غربيين حاولوا دائما تجاهل الفترة التي بسط فيها الإسلام و المسلمون السيادة على المتوسط و تصويرها بأنها من مراحل الركود في فترات و تاريخ هذا البحر.[2]

إلاّ أنها تبقى من أبرز الفترات خاصة بعد ظهور الأسطول العثماني، لكن بعد توحد الغرب المسيحي و ظهور ما يسمى بالحروب الصليبية جعل من فترة سيادتهم على المتوسط تعتبر من أهم المراحل التي أعادت للمتوسط نشاطه و ازدهاره، إلا أن الأسطول العثماني و سيطرته على الحوض الشرقي و البلقان و الشمال الإفريقي

---

[1] أمينة حلال: مرجع سابق ، ص 106.

[2] – نفس المرجع ,ص 110 .

استطاع رد هجمات الصليبيين إلى نقطة البداية و لكن تبقى الحروب الصليبية ساهمت في التواصل بين العرب و الغرب المسيحي، حيث استطاع الغرب أن ينهلوا من الثقافة العربية التي كانت القاعدة و الأساس في النهضة التي عرفتها أوروبا في القرن 16 و تواصل الشد و الجدل بين الأسطول العثماني و الأوروبيون حتى وقعت معظم سواحل المتوسط تحت يد الاستعمار الفرنسي، الإيطالي و الإنجليزي و تحولت دول الساحل الجنوبي إلى مستعمرات.[1]

و لقد ساهم هذا الواقع و منذ عقود عدة في وضع شمال المتوسط في مواجهة جنوبه، فمن جهة البلدان الأوروبية الواقعة في الضفة الشمالية لهذا البحر و من الجهة الأخرى البلدان الممتدة على الضفة الجنوبية و التي توصف أيضا بالدول المتخلفة نتيجة السيطرة الاستعمارية التي مارستها عليها بلدان الشمال منذ القرن التاسع عشر.[2]

و المتمعن هنا يدرك أن آثار الااستعمار لم تختفي حتى بعد حصول الشوب على استقلالها حيث تشكلت رؤى واضحة تبرز تباين و خلفية كل ضفة عن الأخرى و ساهم واقع ما بعد الحرب الباردة ظهور فكرة أن العالم قد أضحى مسرحا لصدام الحضارات و يتجلى هذا في منطقة المتوسط حيث تمتد البلدان الإسلامية في الجنوب بينما تقبع البلدان المسيحية في الشمال.

و تعتبر هذه النظرة الثنائية شمال مقابل جنوب، الغرب في مواجهة الشرق قد غذيت بخطابات تزيد في تعقيد الأوضاع في المنطقة، حيث تنظر دول الجنوب للضفة الشمالية على أنها سبب تخلفها لما مارسته عليها من استعمار حال دون تطور اجتماعي، اقتصادي و سياسي، مما أدى إلى مسار تخلفها.[3]

---

[1] أمينة حلال ،، مرجع سابق ص ص 107 – 109.

[2] إيف لاكوست ،مرجع سابق ، ص 20 .

[3] علي الحاج، مرجع سابق ، ص 130 .

لقد ساهمت أطروحة صِدام الحضارات لمؤلفها " **صامويل هنتجتون** " و كذا أطروحة " **فرانسيس فوكوياما** " المعنونة بنهاية التاريخ كلها في إطار المواجهة بين الإسلام و المسيحية.

فنهاية الحرب الباردة كانت هي الأخرى بداية عهد جديد لسيرة الغرب على المتوسط لملئ الفراغ و بهذا تراجع دور أوروبا و استبعادها من المنطقة.[1]

لقد اسقبلت المنطقة الجنوبية للمتوسط القرن 21 في ظروف اقتصادية، اجتماعية و سياسية صعبة جعلها تقع في مجال تنافس بين مختلف القوى الكبرى، حيث أصبحت تابعة لمخططات و سياسيات القوى الغربية أو بالأحرى مستعمريها و هي حقيقة تواجه تحديات صعبة لا يمكنها مواجهتها لوحدها فتراجعت التنمية الاقتصادية و الذي يسبقها انفجار ديمغرافي و ازدياد البطالة، الفقر و المديونية، إضافة إلى موجات الاضطرابات التي عرفتها المنطقة ابتداء من 2011 جعل المنطقة تدخل في ركود و تخلف حاد جعلها تشكل هوة بين عالم أحدهما متقدم و الآخر متخلف أصبح بمثابة عدو يطرح مشاكل و لا يقدم مزايا و كذا تحولها إلى هاجس أمني أو مولد للأخطار.

كل هذه الأوضاع جعل من دول الجنوب تهمش بل و تغيب تماما في مساهمتها في الاقتصاد العالمي و بالتالي عن النقاشات السياسية فرغم ما تحويه المنطقة من إمكانيات بشرية و مادية إن فعلت يمكن لها أن تشكل ند للقوى العالمية، إلا أن الواقع جعلها تدخل ضمن المخططات الغربية.[2]

و جاءت أحداث ما أصطلح تسميته بالحراك العربي لتثبت للقوى أن الشعوب العربي يمكن تنهض و تغير الأوضاع للأحسن و هذا ما سنعالجه في المبحث الثاني.

---

[1] إيف لاكوست، مرجع سابق ، ص 24 .

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق ، ص 47 .

المبحث الثاني: التحولات السياسية والامنية في دول جنوب المتوسط

تمهيد:

شهدت منطقة جنوب المتوسط اضطرابات أواخر سنة 2011، إجتاحت المنطقة في شكل مد ثوري خلف مجموعة من التهديدات علي جميع الأصعدة والمستويات وهذا ما سنعالجه فيما يلي:

المطلب الأول: الثورات العربية

الثورة بمفهومها العام « التغيير الجدري والشامل للنظام القائم». وعند إسقاط هذا المفهوم على الثورات العربية نجد أن البعض اعتبر ما حدث في البلدان العربية لم يرقي أو لم يصل إلى المستوي الحقيقي للثورة سواء في شدتها أو درجة تأثيرها، لان ما قام به الشباب العربي لم يكن ذلك التغيير الجدري، بل أتي على تغيير رأس النظام لا غير أملا في أن يكونوا الأقدر على تغيير الأسس نحو الأفضل[1]

كما يرى البعض ان ما حدث مجرد انتفاضة قامت بها الشعوب العربية ثم تعود الاوضاع إلى سابق عهدها، إلا أنها تعتبر مد ثوري لقى صداه، عبر مناطق مختلفة من الوطن العربي، حيث بدأت باحتجاجات هنا وهناك أتت بثمارها نوعا ما، إلا أنها لم ترقي إلى مستوى الثورة التي تأتي بتغيرات جدرية وشاملة على جميع المستويات والأبعاد.

لكن تبقي الشعوب الثائرة ورغم انتقاء عوامل التنظيم والاتفاق فإنها شكلت تحدى حقيقي غيرت الواقع نوعا ما رغم كون هذا ا لأخير غير واضح ومجهول المعالم، فمعاناة الشعوب والاضطهاد .جعلها تتحرك بدون ترتيبات لأجل التخلص من المعاناة والأوضاع الكارثية التي تعيش فيها[2]

([1]) نعيمي الرياحي ، **الثورات العربية و الاستراتيجيات السياسية الراهنة** ، تصوير احمد ياسين ،تونس ، دار نقوش عربية ،الطبعة الاولى ، 2013 ، ص16 -17 .

([2]) نفس المرجع ، ،ص 20.

- مفهوم الربيع العربي:

يقصد بالربيع العربي أي الثورات العربية الاحداث التي جرت في المنطقة العربية وفجرها شباب بدءا من تونس مطلع 2011 لتنتشر لباقي الدول العربية مصر، سوريا، ليبيا.

فمصطلح الربيع له أصل أوروبي يستحضر روابط بينه وبين ربيع الأوطان 1848 وربيع براغ 1968 أو ربيع أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بعد سقوط الشيوعية، عندما سعت الثورات الشعبية باسم الديمقراطية وإطاحة الأنظمة المستبدة ولذلك فإن ثورات الربيع العربي وفقا لهذا تماثل التجربة الأوروبية.

ويعتبر الغرب هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الاحداث التي جرت في المنطقة العربية.

وتعتبر صحيفةالاندبندت البريطانية أول من استخدام هذا المصطلح واعتبرت هذه الأحداث مماثلة

لثورات الربيع الأوروبي.[1]

« تعتبر الثورات الشعبية بمثابة خلخلة للنظم الداخلية والحكام ....لقد كانت ثورات اجتماعية ثم توجهت إلى الهدف السياسي»

حيث جاءت كنتيجة لتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي بدورها أفرزت بيئة مضطربة، تحس فيها الشعوب العربية بالاغتراب وعدم الانتماء.

لقد انطلقت الثورة الأولى كهذه الثورات من تونس 2011 و ذلك نتيجة الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها معظم الشرائح، حيث حاولت الشعوب كسر الحلقة المفرغة التي دارت ولازلت تدور فيها وبينت حقيقة البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظم المستبدة.

([1]) رمضان عبد السلام حيدر، **ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي** ،العربي مجلة الجامعة الاسمرية، العدد 24، 2012، ص ص521-522.

لذا فإن الاوضاع الداخلية الكارثية والمزرية التي كانت الشعوب العربية تتخبط فيها هي المنطلق الاساسي لهذه الثورات لدا اعتبرت هذه الثورات بمثابة البداية كي تضع الشعوب العربية بصمتها في التاريخ لنفسها بعد أن سارت في فلك وتأريخ الغير.

لهذا فاندلاع الثورة في تونس ومصر وإطاحتها برأس النظام على الأقل بنحو سلمي وبأقل خسائر اعتبر بمثابة المفاجأة بالنسبة للقوى الخارجية التي لا يسعها إلا التأهب والاستعداد والتعامل مع حيثيات ما كان وما سيكون، لهذا نستطيع أن نقول أن ما يحدث من ثورات هو نابع من إرادة الشعوب العربية، دون أن ننسي تأثير العولمة بقيمها الديمقراطية وكذا حقوق الانسان وما ساهمت به تكنولوجيا الاعلام والاتصال خاصة شبكات التواصل الاجتماعي التي حشدت الشعوب ووحدتها في مناطق مختلفة والالتفاف حول هدف واحد هو التغيير، وانطلقت الثورة من تونس إلى مصر ليبيا اليمن سوريا عبر وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي التي جاوزت الجغرافيا وقربت الشعوب حول هدف واحد هو الانتفاضة ضد الظلم والتهميش.[1]

وقد برزت 3 أنواع من الثورات:

- **ثورات سليمة وهادئة:**

حدثت بين تونس، مصر، ارغمت رأس النظام عن التنحي.

- **ثورات عنيفة ومسلحة:** تلك الدائرة في ليبيا،سوريا.

- **ثورات إصلاحية:** تلك التي ارغمت الانظمة علي القيام باصلاحات لتفادي العنف و الاضطرابات حدثت في الاردن ، المغرب ، السعوية.[2]

لقد كانت الثورة التونسية مصدر إلهام التي استقت منه باقي الثورات إلهامها حيث قام محمد البوعزيزي وهو بائع متجول بإحراق نفسه نتيجة للبطالة وسوء الاحوال المعيشية، وبعد هذه الحادثة خرج سكان سيدي بوزيد في مظاهرات مساندة للبوعزيزي إلا أن الاحداث

[1] – نادية محمود مصطفي ، مرجع سابق ، ص 27 .

[2] – جهاد عودة ، **الثورات العربية واثرها علي طبيعة التغيير الدولي بناء الاشكالية** ،القاهرة ، جمعت الورقة البحثية من طرف فايز الدلو ، ص ، 26 .

أدت إلى انتفاضة أنهت زمن العبودية والتسلط وإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، ولهذا أعطت الثورة في تونس البداية لمعظم الثورات والاحتجاجات في الوطن العربي[1]

ثم جاءت بداية الثورة في مصر 25 فيفري 2011 وهذا اليوم يصادف عيد الشرطة في مصر، حيث خرج أهالي السويس للاحتجاج على سوء معاملة رجال الشرطة للمدنيين، لذا خرج اهالي السويس في مظاهرات فانتشرت هذه الأخيرة في مدن ومحافظات مصر وتحولت إلى احتجاجات عن سوء المعيشة والبطالة والفساد ، إلا ان الشعب واصل الاعتصام في ميدان التحرير ثم تم انتخاب الرئيس محمد مرسي رئيس البلاد إلا ان المظاهرات والاحتجاجات لم تنهي وجاء انقلاب عبد الفتاح السيسي في 2013 واستمرت الفوضى في مصر بمشاركة عدة جبهات منها جماعة الاخوان المسلمين التي كانت غائبة عن المشاركة في الثورة ، و مراقبتها للاوضاع من بعيد الا ان نجاح هدة الاخيرة –الثورة– جعلها تدخل في خضم الثورة لاستفادة من الاوضاع لصالحا ودلك لافتقار الشباب المنظم للثورة لقيادة موحدة لصياغة تكتيكات النضال السياسي ، لهدا يجب علي فئة الشباب ضرورة الحذرو اخد كامل الاحتياطات للتعامل مع هدا الواقع بحدر لصياغة مستقبل احسن [2].

ليبيا:

لقد كان يوم 17 فيفري 2011 يوم الغضب الليبي أين انطلقت المظاهرات والاحتجاجات في معظم المدن الليبية متأثرة بالمظاهريات في باقي الدول العربية لينتفض الشعب الليبي ضد الأحوال المعيشية المتردية ، وتحولت الاحتجاجات إلى ثورة عارمة حيث قام الرئيس

([1])ريكاردو بينهالاريمونت، يوسف محمد الصواني ، **الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ترجمة لطفي زكراوي، بيروت،منتدى المعارف، 2013، ص 87.

[2] – عماد صيام ، **25 يناير الثورة السلمية لشباب الطبقة الوسطي وتحديا المستقبل** ، مأخودة من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ، شرق الكتاب ، الطبعة الاولي ، 2013 ، ص ص 57 –66 .

معمر القدافي باستخدام الاسلحة الثقيلة وقصف جوي واستمرت الثورة ولم ينتهي إلى بعد وفاة الرئيس وأبنائه، بعد حكم دام اكثر من أربعين سنة وبذات ليبيا مرحلة جديدة .[1]

سوريا:

لقد كانت الانتفاضة في سوريا بمثابة الصدى للأصوات التي انطلقت في باقي الدول العربية ولم تنتهي الثورات في سوريا إلى حد الأن حيث دخلت في حالة من الفوضى واللاستقرار ساهمت التدخلات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية إلى فشل جميع الحلول وعودة النظام و الاستقرار سوريا ولاتزال الثورة متواصلة إلى يومنا هذا واستقراراها مرهون بما تصل إليه مختلف القوي الخارجية من حلول.[2]

تشترك مجمل هذه الثورات في جملة من الاسباب رغم أن لكل ثورة خصوصيتها وميزاتها تتمثل في:

أسباب سياسية:

تشترك معظم انظمة حكم هذه الدول في كونها انظمة تسلطية واستبدادية جاءت معظمها على إثر انقلابات عسكرية.

بالإضافة إلى انعدام التداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والاعلام فهي أنظمة مغلقة مستبدة رغم محاولتها تبني الديمقراطية والتعددية إلا أنها تبقي شكلية.

أسباب اجتماعية واقتصادية:

معظم الدول العربية تعيش في ظل القبلية وسيطرت التقاليد والاعراف على مجتمعاتها، لهذا تعاني المجتمعات العربية من التخلف في جميع الميادين لأنها تعتمد على الريع وصناعتها متخلفة استخراجية لهذا تكون عرضة لتقلبات أسعار النفط فالفرد العربي يعيش

[1] –امنة محمد علي ، **تداعيات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا** ، مجلة النوفة ، العدد 17 ، 238 –239 .

[2] –احمد سعيد نوفل ، **عاطف الجولاني ، قاصد محمود واخرون** ، ازمة التدخلات الاقليمية و الدولية في سوريا في ضوء التدخل الروسي المباشر ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، العدد 10 ، 2016 ، ص ص ، 5 –6 .

في أدنى مستويات المعيشة وأبسطها، إلى جانب ارتفاع النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة الأمية.[1]

إضافة إلى هذه العوامل لا يمكن إغفال الجانب التنظيمي فالمحددات الداخلية لوحدها فالسيئة المحيطة بالثورة سواء إقليمية أو دولية لها تأثير في مسارات ومألات هذه الثورات هذا ما استطاعت النظم المستبدة تكريسه في شعوبها حتى لاتثور حيث وضعت الشعوب أمام خيارين إما القبول بالنظام وإما الوقوع في أيدي القوي الخارجية إلا أن الشعوب العربية اختارت التغيير وكانت رسالتها واضحة وصريحة إلا انه لا يمكن إغفال دور القوى الخارجية في تحديد مسارات ومألات معظم الثورات خاصة في سوريا وليبيا أصبحت القوي الخارجية هي المحدد والمشارك في تشكيل التوازنات وذلك لأجل ضمان مصالحها في المنطقة وهنا يبرز دور كل من الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو وكذا الاتحاد الاوروبي كأبرز قوى لها مصالح في المنطقة[(2)]

وفي ظل هذا الزحم والتطور السريع للاحداث وتداخل العوامل الداخلية بما هو خارجي تبقي الثورات العربية ثورة الشعب العائد من بعيد على أوضاع كانت تبدو على انها واقع يصعب تغييره ولقد ترتب عن هذه الثورات أثار عميقة وهذا ما سنعالجه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الآثار السياسية والاجتماعية للثورات العربية:

ما من ثورة تحدث إلا وتخلف مجموعة من التغيرات، فأصل الثورة التغيير «**فهي فعل تأسيسي يؤسس واقعا جديدا يتجاوز سلبيات الواقع القديم فتكون بذلك تفويضا كاملا لمعالم الواقع القديم** »

فالثورات العربية أفضت إلى تغيرات مست العديد من الجوانب وخلقت آثار كان يبدو لأول مرة انها واقع يصعب تغييره، فاتجهت نحو تغيير أشكال متنوعة من التسلط أو بالأحرى

[1] –جهاد عودة ، مرجع سابق ، ص ، 13 .

([2]) نادية محمود مصطفي، مرجع سابق، ص ، 97.

برادايم، التسلط الذي حكم المنطقة لعقود طويلة ومعقدة، فسعت إلى تلمس الديمقراطية والتطلع نحو الحرية عبر إسقاط الانظمة التسلطية وصولا إلى نوع من إحلال الديمقراطية وضمان الحريات الواسعة وتحقيق العدالة. [1]

لقد حاولت فئة من الشباب ان تبني خطابا وشعارات جديدة تعبر فيها عن تطلعات مشتركة توحدها ضد غول لتسلط، طامحة إلى نظام أكثر ديمقراطية وعدالة، إلا أن تطور سير الأمور في معظم هذه البلدان أدخل قوي سياسة منظمة إلى الحراك، هي القوي الإسلامية وحركة الاخوان المسلمين بتنويعاتها وفروعها المختلفة في مصر، سوريا، ليبيا، فرغم محدودية الأدوار التي لعبتها هذه الأخيرة إلا أن حسن تنظيمها وشبكاتها الواسعة والمنتشرة وكذا التعاطف الذي كسبته نتيجة وقوفها الدائم في صفوف المعارضة السياسية لأنظمة التسلط وكذا تعرضها للقمع والسجن ساهم في إنتشارهاواتساع دورها.[2]

لقد ظهر الاسلام السياسي في مرحلة ما بعد الثورة وحصد قبول جماهيري واسع حيث تمكن حزب العدالة والحرية وهو الاسم السياسي الحركة الاخوان.

المسلمين في مصر على أكثر من 45% من مقاعد مجلس الشعبي المصري، كم تم إنتخاب مرشحه رئيسا للجمهورية، أما في تونس فقد نجحت حركة النهضة التونسية هي أيضا على نسبة كبيرة ودخلت في إتلاف مع القوي الليبرالية والعلمانية، أمل ليبيا فقد خالفت الأمر وأعطت الاغلبية لليبراليين.

لقد نجح الاسلام السياسي وفتح أبواب أخرى للصراع بين مختلف القوي حيث نشب خلاف بين السلطة المصرية والاسلام المتطرف وكذا بين الفصائل الإسلامية فيما بينها وكذا نشب صراع آخر بين السلفيون تونس.

([1]) نعيمة الرياحي، مرجع سابق،ص ، 11 .

([2]) أحمد سعيد نوفل ،عاطف الجولاني ، عبد الحميد الكيالي ، وآخرون ،مرجع سابق، ص ص، 4 –5.

لقد أصبح أصل الصراع الآن بين هذه القوي الإسلامية وغيرها حول أسس الدولة والدستور والنظام والقوانيين والثقافة والتعليم وحقوق المرأة.[1]

ولقد ظهرت الحركات الإسلامية وكأنها ديكتاتورية أشد خطر من الدكتاتوريات السابقة، حيث حملت شعارات عدائية للأنظمة السابقة حتى تستطيع هي الأخرى السيطرة على الحاضر والمستقبل في ثوب جديد ولهذا فإن قدر الحزب الواحد لم ينتهي بل جاء في ثوب جديد هو تيار الاسلام السياسي الذي يسعى إلى التستر تحت غطاء الدين أي باسم الشريعة الاسلامية وهو تحد خطير سوف يلقب بضلاله علي الشعوب العربية حيث تمتزج السياسة بالدين في جو من الأمية التعليمية والثقافية. [2]

فهل تستطيع القوي الإسلامية التعامل مع الاوضاع المتردية وإنتشار البطالة، الفقر الفساد وتتعامل مع الوضع الاقتصادي المتردي الذي انتج تراجع المداخيل الوطنية والاحتياطات النقدية؟

وهل تستطيع صياغة علاقة جديدة مع القوي الغربية وكيف ستكون طبيعة هذه العلاقة؟

المطلب3: الآثار الامنية للثورات العربية.

بالإضافة إلى الآثار السياسية والاجتماعية للثورات العربية لا يمكن إغفال الوضع الامني الذي يشكل تحدي على جميع الاصعدة والمستويات، فالوضع في المنطقة المتوسطية تغير بشكل راديكالي، حيث برزت عوامل جديدة مزعزعة للاستقرار والامن في المنطقة بعد انتفاضات الربيع العربي.[3]

لقد ظهرت تحديات قديمة جديدة غدتها الاوضاع الغير مستقرة في المنطقة، خاصة بعد الفوضى، حيث دخلت المنطقة في فراغ امني ساهم في انتشار مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

([1]) حسن كريم، **الربيع وعملية الانتقال إلى الديمقراطية**، مصر , دار شرق الكتاب الطبعة الأولى.2013، ص 99.

([2]) رمضان عبد السلام حيدر، مرجع سابق، ص ص.543.544.

([3]) جيمس بلاك اليكساندرا هول وآخرون، **مياه مصطربة: لمحة موجزة عن التحديات الامنية في منطقة المتوسط**، منطورت حليلي. ص 10 .

– زيادة نشاط الحركات الارهابية، فرغم انها ظاهرة قديمة الي انها أصبحت اليوم من أخطر التهديدات، خاصة بعد احداث 11 سيبتمبر 2001 التي جعلت منها ظاهرة عالمية مشتركة.

فما هو الارهاب؟

إن محاولة إعطاء تعريف جامع مانع للإرهاب بعد صعبا نوعا ما لأنه مفهوم هلامي متنازع عليه من قبل المفكرين والاكاديميين هذا من جهة إضافة غلى عدم الاتفاق حول الاسس والمعايير التي تشترك فيها الإعمال الارهابية، لهذا سنتاول بعض التعارف:

– **تعريف رايمونآرون:** « الارهاب فعل عنيف تتجاوز أثاره النفسية بكثير الخسائر المادية»

في هذاالتعريف ركز رايمونآرون على الآثر النفسي للعمليات الارهابية.

– **تعريف هيئة الامم المتحدة:** « عمل من الاعمال الجنائية الهادفة إلى إحلال حالة من الدعر»[1]

ركزت هيئة الأمم المتحدة في تعريفها للإرهاب على أساس قانوني باعتباره عمل جنائي.

– **تعريف اللجنة الاوروبية:**

«المخالفات الارهابية من مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسساتها وشعوبها من أجل تهديدها كليا »

في تعريف اللجنة الاوروبية إعتبرت الاعمال الارهابية مقصودة تستهدف الدولة داخليا وجميع الفواعل على مستوى النظام الدولي.

كل هذه التعاريف تجمع على كون الارهاب ظاهرة تحمل العنف ضد الافراد، الدول وجميع الفواعل.

يميز الباحثين عموما ما بين نوعين من الارهاب.

([1])علي لونيس: **آليات مكافحة الارهاب بين فعالية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في القانون الدولي ,جامعة تيزي وزو.2012. ص 17.

- إرهاب داخلي:

يهدد الدولة داخليا أي إرهاب الدولة وهو كل اعمال العنف التي تهدد الافراد ومختلف الفواعل داخلها.

- إرهاب دولي:

يقصد به كل الحوادث الإرهابية التي لها تبعات دولية واضحة يتجاوز بها الارهابيون الحدود وذلك من اجل الهجوم والعنف. [1]

للإرهاب صور انماط مختلفة لا يمكن حصرها، شكلت تحديا في المنطقة المتوسطية، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، فالفراغ الامني في المنطقة حولها ملاذ كمجموعة كبيرة من الحركات الإرهابية، حيث ظهرت الدولة الاسلامية –داعش–واستلاؤها على مساحات شاسعة من سوريا في الجانب الآخر نجد حالة الفوضى في ليبيا التي أدت إلى إنتشارالاسلحة وتهريبها بين الحدود، حيث عذت هذه الأخيرة نشاطات الحركات الارهابية، أما تونس فأدى الفراع الامني إلى تعرض مخازن الجيش إلى النهب والسرقة، ووقوع الاسلحة في أيدي جماعات غير حكومية.

ويمكن حصر الجماعات الارهابية التي تنشط في المنطقة كالآتي:

- الدولة الإسلامية –داعش– تعود أصوتها إلى تنظيم القاعدة.
- جبهة النصرة وهي تدعى الآن جبهة فتح الشام.
- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب والمتمركز في شمال إفريقيا.
- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

كل هذه الجماعات الإرهابية تنشط في المنطقة وتحمل معها إشكاليات أخرى مثل الجريمة المنظمة تهريب البشر التجارة بالأسلحة، تجارة المخدرات وغيرها.

([1])أحمد محمد وهبان، **ظاهرة الارهاب بين صورها التقليدية وانماطها المستحدثة**. السعودية، الجمعية السعودية .للعلوم السياسية، 2015، ص 8.

لقد ساهمت الاحداث التي تعرضت لها اوروبا في العديد من عواصمها خاصة بعد تفجيرات باريس 1995 مدريد – إسبانيا 2004 والهجمات على قطار الانفاق في لندن 2005 إعتبار الارهاب هاجس أثار مخاوف الدول الأوربية خاصة بعد التقارير التي أعدها مكتب الشرطة الأوروبية أن عدد الهجمات الارهابية في أوروبا يبلغ 249 هجمة وبهذا أصبحت الضفة الجنوبية أحد أهم مصادر التهديد للأمن الأوروبي.[1]

ثانيا: الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من سمات دول جنوب المتوسط وذلك بسبب الهجرة بين شمال متقدم يتمتع أفراده بكافة حقوقهم وجنوب شلف يعاني أفراده البطالة والقفر واحيانا إنعادم أدني شروط الحياة كما شاهدت الاضطرابات والأوضاع في المنطقة بعد أحداث الربيع العربي، تصاعد حدة الهجرة بفعل الحروب الاهلية وسوء الأوضاع الاجتماعية وتدهور الوضع الامني.

فما هي الهجرة غير الشرعية؟

الهجرة عموما هي إنتقال البشر من مكان غلى آخر سواء بشكل فردي او جماعي.

لأسباب سياسية إقتصادية ويمكن التفريق الهجرة الشرعية التي تنظمها قوانين وهجرة غير شرعية التي تقوم على أساس غير قانوني.[2]

تعريف الهجرة غير الشرعية:

هي التسلل عبر الحدود ابرية، البحرية والاقامة بدولة اخر بطريقة غير مشروعة.

كما تعرف بين فئة الشباب –الحرقة –التي يقصد بها الهروب بأية وسيلة غير شرعية وغير قانونية

للخروج من البلاد وللتخلص من المشاكل التي يتخبطون فيها. [3]

([1])جيمس بلاك، اليكساندرا هول وآخرون، مرجع سابق , ص 200 .

([2])رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منطور الامن الانساني**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، 2012، ص 14.

([3])محمد غريب، **سفيان فوكة وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط** , لبنان , دار الروافد الثقافة، ط1 2014، ص 23.

لقد إنطلقت أعداد كبيرة من المهاجرين من بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط بإتجاه الضفة الشمالية – أوروبا– بفعل الثورات العربية وسوء الأحوال المعيشية والامن خاصة من سوريا التي شهدت مئات بل الملايين من النازحين والمهاجريين حيث هرب ما يزيد عن 4 ملايين لاجئ إلى البلدان العربية تركيا واروبا ومع تواصل واستمرار الاضطرابات السياسية، تتواصل قوافل المهاجرين غلى الضفة الأخرى – اروبا –للخلاص والبحث عن حياة أفضل، ويقدر عدد المهاجرين إلى الاتحاد الأوربي بـ 1.5 مليون مهاجر وتقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين حوالي نصف مليون مهاجر[1]

فأوروبا تعتبر الوجهة الرئيسة لأعداد وموجات كبيرة من المهاجريين وهذا راجع للقرب الجغرافي والروابط التاريخية والاستعمارية وفيما يلي نقدم بعد الاحصائيات حول الهجرة غير الشرعية لبعض الدول الضفة الجنوبية في الفترة 2010و2013 إلا أنها لا تعتبر حقيقة عن الارقام الحقيقة للهجرة وهذا راجع لخصوصية الى طاهرة و طابعها الغير القانوني.

- خارطة الهجرة غير الشرعية خلال الربيع العربي:

قبل بداية الربيع العربي كانت أفواج المهاجرين تنتقل عبر اليونان للوصول إلى أوروبا وبلغت نسبتهم حوالي 70% و 5% عبر إسبانيا و 4% عبر إيطاليا بالإضافةإلى منافد أخرى: مالطا، قبرص

وقد مثلت الفترة ما بين 2010–2012 دخول عن ما يزيد 87 ألف شخص لليونان وذلك عبر تركيا، مما أدى إلى تشكيل سياج من الأملاك يمتد 12 كيلومتر، بسبب تزايد أعداد المهاجرين على طريق البري، حيث صرحت وكالة الحدود الأوربية الخارجية Front ex أن اعداد كبيرة تعبر نهر إيفروس اليونان يوميا عاما بين 300–400 شخص يوميا خصوصا خلال الصيف.

([1])سهام حروري، مرجع سابق ،ص 347.

أما من الجهة الغربية للمتوسط فقد بلغ عدد المهاجرين في النصف الأول من عام 2013 فانطلق من السواحل المصرية والليبية إلى إيطاليا ومالطا 31 ألف ومن السواحل التركية إلياليونان وبلغاريا 15 ألف. [1]

وساهمت أحداث الربيع العربي في زيادة عدد الهاجرين من تونس الجزائر، ليبيا سوريا هروبا من الحروب والاوضاع المصطربة، حيث قدر في ليبيا حوالي مليون الف وتضاعف ثلاث مرات في نفس السنة إلى 76 ألف وفي سنة 2014 تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط 207 الف، وذلك حسب أرقام المفوضة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

اما بخصوص الغرقي فتجاوز 3.400 غريق و يتزايد عدد المهاجرين في فصل الصيف وذلك لتحسن الاحوال الجوية حيث يصل عددهم الف مهاجر في اليوم.

كما تسبب تحول دول الضفة الجنوبية إلى منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة الصوماليين والارتيريين وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء هربا من القمع وسوء الأحوال المعيشية.[2]

ثالثا: الجريمة المنظمة:

هي احدي الاشكاليات والتهديدات التي تعاني منها الضفة الجنوبية للمتوسط لأنها مرتبطة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية ومختلف التهديدات الأخرى.

لقد تداول مصطلح الجريمة المنظمة لأول مرة في ولاية شيكا غرا الامريكية سنة 1919فاصبح بعد ذلك المفهوم متداول ويستعمل من وقت لأخر وفقا لظروف معينة ولأوضاع سائدة.[3]

([1])عبد الواحد أكمير، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط** , الرباط , مجلة المستقبل العربي ،جامعة محمد الخامس, العدد29, ص ص 28-29 .

– 1–الارقام مأخوذة من عبد الواحد أكمير، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الابيض المتوسط** ومأخوذة عن إعلان أدريان إدواردز المتحدث باسم المفوضية خلال الفترة من ديسمبر إلى فيفري 2014.

[2] – عبد الواحد اكمير ، مرجع سابق ، ص 30 .

([3]) إبراء أحمد إسماعيل، **الجريمة المنظمة وتحديات الامن الانساني في المنظقة العربية** , مجلة السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 13.

« تعتبر الجريمة المنظمة بانها الانشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجامعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير الشرعية وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة.»[1]

اما النشاط الصادر عنها فهو غير الأموال جرائم الارهاب، سرقة التحف الفنية والأثار، تهريب الأسلحة، القرصنة، تهريب المهاجرين وغيرها.

لقد ساهمت كل هذه التهديدات – النشاطات الارهابية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة – في جعل منطقة المتوسط مصدر تهديد للنظام الدولي بشكل عام ولدول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، لأنها تهديدات لا تعرف الحدود والحواجز، وساهمت الثورات العربية والحراك الشعبي وضعف الأنظمة الامنية إلى استفحالهاوزيادة نشاطها ، لهذا إستدعت الضرورة تبني مقاربات امنية مشتركة لوضع حلول لها ولما لا الحد منها لأنها تحمل تحديات لدول المنشأ وكذا بالنسبة لدول المستقبلة.

وهذا ما سنتطرق له في المبحث الموالي والدي سنتناول فيه السياسات و الآليات التي تبناها الاتحاد الأوروبي لمواجهة تهديدات الجنوب.

(1) مايا خاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية دبل مكافحتها**، دمشق مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية قسم القانون الدولي كلية الحقوق، العدد 3، 2011، ص 511.

المبحث الثالث :آليات الاتحاد الأوروبي في مواجهة تهديدات جنوب المتوسط

تمهيد:

تعد العلاقة بين أوروبا و دول جنوب المتوسط علاقة قديمة، مرت بتطورات و مراحل عديدة.

فمند تأسيسه عبر معاهدة ماستريخت 1992 حاول الاتحاد الأوروبي انتهاج سياسة أمنية مستقلة عن الأطر الأمنية التقليدية –حلف الناتو– و وجه اهتمامه من جديد نحو الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها احد أهم الدوائر الأمنية التي تؤثر بصفة مباشرة و كبيرة في أمنه، لهذا أطلق الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع و سياسات اتجاه المنطقة و ذلك لاحتواء التهديدات و الأخطار الآتية من هناك، خاصة بعد محاولة أوروبا إعادة تعريف أمنها الخاص و كذا مصادر التهديد و اعتبار الهجرة غير الشرعية، الارهاب, الدولة الفاشلة احد أهم التهديدات للأمن الأوروبي.

المطلب الأول :مسار برشلونة التحول في الأهداف و الاتجاه الجغرافي.

تعود بوادر التعاون بين الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط إلى فترة السبعينات بل وأبعد من ذلك– العلاقات كانت استعمارية –ثم تحولت بفعل متغيرات جديدة أصبحت من سمات النظام الدولي كالتجمعات الإقليمية و الاقتصادية هداما دفع بالاتحاد الأوروبي البحث عن صيغ جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد[1].

فقلد أدرك الاتحاد ضرورة تغيير النهج التقليدي اتجاه المنطقة المتوسطية، خاصة بعد تهميش دوره في عملية السلام في مؤتمر مدريد – الصراع العربي الإسرائيلي – و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها في حوض المتوسط، ما استدعى من دول الاتحاد الأوروبي تبنى إستراتيجية جديدة متوازنة مع دول جنوب المتوسط تضمن المصالح المشتركة و الأمن و الاستقرار في المنطقة و كذا احتواءها.

[1] – مصطفي بخوش مرجع سابق , ص 93 .

لهذا جاءت عملية برشلونة و التي تعتبر مشروع أوروبي في الأساس يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية و التجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين في ضوء المتطلبات السياسية و الأمنية الجديدة[1]

و لقد جاء هذا المشروع كما قلنا سابقا في بيئة مغايرة، فنهاية القطبية الثنائية و سقوط جدار برلين و كذا توسع الاتحاد الأوروبي شرقا طرح ضرورة ملحة مفادها الموازنة بين التوسع شرقا و الشراكة مع دول جنوب المتوسط.

سبقت هذه المعاهدة قمة لشبونة جوان 1992 التي حاولت الحسم في قضية الموازنة بين حالة الاستقطاب داخل أوروبا بين ألمانيا و تطلعاتها نحو شرق و وسط أوروبا و دول القوس اللاتيني

(فرنسا، اسبانيا، البرتغال) و تطلعاتها نحو دول جنوب المتوسط[2].

جاء التمهيد لمؤتمر برشلونة من خلال عدة لقاءات تتمثل في:

مشروع الشراكة الاورومغاربية و الذي بدا بمنطقة للتبادل الحر بين أوروبا و المغرب العربي و ذلك لانقاد الدول المغاربية من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

افريل 1992 وجهت المفوضة رسالة للمجلس الأوروبي و البرلمان من اجل دراسة العلاقة بين المجموعة الأوروبية و دول المغرب العربي.

قمة كورفو courfou جوان1994 ، حيث كانت نقلة نوعية في العلاقات و ذلك لخلق منطقة للتبادل الحر[3].

أكتوبر 1994 قامت اللجنة الأوروبية بتوجيه وثيقة للمجلس و البرلمان بتثمين السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي و تأسيس شراكة اورومتوسطية، و اعتبرت هذه الوثيقة أن

---

[1] – لبنه جديد , **السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة المقدمات واختلاف النتائج** , مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية , جامعة تشرين , 2004 , ص ص , 145–146 .

[2] – بينتا فروير, ولدنر, **مولد الاتحاد من اجل المتوسط نموذج اورومتوسطي جديد**, الكتاب السنوي للبحر المتوسط , 2009 , ص ص , 27–29 .

[3] – بلال قريب , مرجع سابق , ص 111 .

منطقة المتوسط ذات أهمية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي و أي عدم استقرار فيها ستكون له انعكاسات سلبية على أوروبا و أن هذه الأخيرة ستساعد دول المنطقة لمواجهة التحديات عبر سياسات متعددة الأبعاد سمتها الوثيقة شراكة اورومتوسطية.

و جاء قمة ايسن ESSEN ديسمبر 1994 لتأكد أيضا أن حوض المتوسط له أولوية إستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي[1].

مارس 1955 جاءت وثيقة أخرى من قبل المفوضة الأوروبية تبين المحاور الأساسية لانطلاق في الشراكة الاورومتوسطية و هي:

- دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب المتوسط.
- دعم التوازن السوسيو اقتصادي.
- دعم التكامل الإقليمي.

كما ضاعفت الغلاف المالي الموجه للدول المتوسطية في كان و بعد هذا بدأت التحضيرات بعقد الندوة الاورومتوسطية التي أقرت في قمة ايسن، و بدا تبادل الزيارات بين بلدان الطرفين.

ثم جاءت ندوة برشلونة 1995 التي تم فيها التحضير للإعلان الذي يعتبر كميثاق اورومتوسطي بين 27 دولة مشاركة و القائم على فكرة الأمن و التعاون في حوض المتوسط و ذلك في إطار متعدد الأطراف يشمل المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية [2].

و قد تضمن الإعلان ثلاث سلال و هي:

* **السلة الأولى** :تتضمن الحوار السياسي و الأمني من اجل إقامة منطقة امن و استقرار في المتوسط و كذا ترقية الأمن الإقليمي من خلال التعاون و الحوار و التركيز على تحديد سلسلة من الإجراءات لبناء الثقة و الأمن.

[1] – سفيات طبوش , مرجع سابق , ص 139 .

[2] –مصطفي بخوش مرجع سابق ص 93.

* **السلة الثانية** :تقوم على إنشاء منطقة اورومتوسطية للتبادل الحر و بناء منطقة رفاه مشترك.

* **السلة الثالثة** :تناولت الجوانب الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية، و ذلك من خلال الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان و تقريب الشعوب[1].

و ما يهمنا في الإعلان هو البعد السياسي و الأمني الذي اعتبر أولوية في الوثيقة، حيث تضمن تبادل المعلومات الأمنية و التعاون في مكافحة الإرهاب و وضع إجراءات بناء الثقة للأمن المشترك، كما اعتبر أن احترام حقوق الإنسان و التعددية السياسية و الحريات الأساسية و تبني الديمقراطية و تنمية دولة القانون كلها شروط للتوقيع على الوثيقة و ذلك من اجل:

إنشاء فضاء مشترك للسلم و الأمن :لان تحقيق السلم و الاستقرار في حوض المتوسط يعتبر أولوية من الأولويات المشتركة و كذا احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي و الحفاظ على الأمن الإقليمي.

ترقية الأمن الإقليمي : وذلك من خلال تبين مقاربة للأمن الشامل للقضاء عى الإشكاليات التي تهدد الأمن الإقليمي، مثل انتشار الأسلحة النووية و الكيمائية، البيولوجي ، لخلق فضاء إقليمي خالي من أسلحة الدمار الشامل[2].

كل هذا التأكيد على الجانب الأمني ينبع كون منطقة المتوسط لها أهمية إستراتيجية، فالمنطقة تتمتع بدينا مكية خاصة بالنسبة للأمن الأوروبي هذا ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن و التعاون الأوروبي الذي اعتبر المنطقة تمثل العمق الاستراتيجي لجنوب أوروبا، لهذا جاء الأمن في مقدمة المحاور التي دارت حولها الشراكة الاورومتوسطية، حيث جاءت كل التصورات تصب في خانة الأمن باعتباره مفتاح التعاون و الشراكة و هذا الاعتبار أن التهديدات القادمة من المنطقة لها جذور اقتصادية و اجتماعية و سياسية لهذا

[1] هاني خلاف , احمد نافع , مرجع سابق ص ص 46- 50.

[2] – ليندة عكروم ,مرجع سابق ,ص 141 .

لم تعد القوة الصلبة قادرة على مواجهة هذا التغير الحاصل في طبيعة التهديد لهذا وضع الاتحاد الأوروبي سياسة شاملة تتضمن جميع الجوانب و لا يمكن الحديث عن الأمن في ظل غياب التنمية الاقتصادية و السياسية، لقد تضمن الشق السياسي و الأمني في إعلان برشلونة 18 بندا من بينها تسعة بنود تتعلق بمبادئ و تعهدات خاصة بتحقيق الأمن و الاستقرار في منطقة المتوسط[1].

و لقد تم عقد مؤتمر وزاري ثاني و هذا بعد مرور عام و نصف تقريبا و ذلك في فاليتا عرف ببرشلونة 2 ، من اجل تقييم و استعراض الاجتماعات و الأنشطة و تفعيل النصوص و المبادئ الواردة في إعلان برشلونة، حيث عقدت اجتماعات في بروكسل و لاهاي بمتوسط اجتماع كل شهرين نوقشت فيها الجوانب السياسية و الأمنية و كذا البحث عن الوسائل و الآليات لتفعيلها و ابرز الجوانب التي طرحت:

صياغة خطوط أساسية كما يسمى " ميثاق الاستقرار في البحر المتوسط "و الذي جاء في الفقرة 11 من إعلان برشلونة.

صياغة أول قائمة شاملة لإجراءات بناء الأمن و الثقة التي يمكن الاتفاق عليها في المراحل الأولى ثم تطويرها فيما بعد.

إضافة إلى إنشاء شبكة اتصال بين مراكز الدراسات الاستيراتيجية و السياسة الخارجية داخل الدول الأعضاء و الاستفادة من الدراسات هذه خاصة القضايا المتوسطية، و كذلك صياغة خطوط إرشادية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط من اجل مكافحة الإرهاب[2].

إلا أن انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط أثرت على مسار برشلونة فكيف يمكن الحديث عن منطقة سلام و استقرار في المنطقة دون الوصول إلى اتفاق أو تسوية لهذا الصراع – الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. –

[1] – أمينة حلال ,مرجع سابق , ص 283 .

[2] هاني خلاف , احمد نافع , مرجع سابق ص 59 .

ثم جاء المسار الثالث لبرشلونة في 16-15 افريل 1999 في شتوتغارت لأجل صياغة مقاربة شاملة للأمن في المتوسط من اجل احتواء التحولات و التهديدات، و هذا من خلال الميثاق الاورومتوسطي و ذلك من خلال الحوار و التعاون الإقليمي و الدبلوماسية الوقائية كآلية لتحقيق السلام و الاستقرار.

ثم جاء المسار الرابع المنعقد بمرسيليا 16-15 نوفمبر 2000 الذي تم فيه تحرير نص الميثاق الاورو متوسطي الذي قامت فيه ألمانيا بصياغة خطوط توجيهية تعد بمثابة وثيقة سياسية و لكنها غير إلزامية قانونيا قائمة على نهج تدريجي تطوري للاتفاق على بنود تتعلق بعدة مسائل أهمها:

اعتبار الأمن في المتوسط غير قابل للتجزئة أي تبني المفهوم الشامل للأمن و ذلك تزامنا مع التطورات الحاصلة في مفهوم الأمن ليشمل مختلف الأبعاد و المستويات[1].

صياغة الأمن التعاوني بدل الأمن الجماعي حتى لا يكون الاتحاد الأوروبي طرف في الصراعات المتوسطية و إشارتها إلى عدم التدخل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

أما الأهداف الأمنية الأخرى التي جاء بها الميثاق فهي لأجل مواجهة التحديات العالمية كالإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، انتشار أسلحة الدمار الشامل و الهجرة السرية.

ثم جاءت ندوة نابولي الاورومتوسطية في ديسمبر 2003 لتأكد على أهمية التعاون في المجال الأمني لمواجهة التحديات السالفة الذكر و اعتبار الحوار الوسيلة الوحيدة لوضع الأسس و الأطر الأمنية المناسبة و اعتبرت أن اطلاع الشركاء على السياسة الأوروبية للدفاع و الأمن ESDP يساعد على معرفة أهدافها و كذا تقارب وجهات النظر و الاتفاق بين مختلف الأطراف[2].

من خلال عرض كل الأبعاد الأمنية في الشراكة المتوسطية عبر مختلف مراحلها و كذا سلسلة الإجراءات التي اتبعتها مختلف الأطراف المشاركة و ذلك لخلق فضاء

[1] -عبد النور بن عنتر , **البعد المتوسطى للامن الجزائري و اوروبا والحلف الاطلسي** , الجزائر , المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , 2005 و ص 200 .

[2] - حمزاوي جويدة , مرجع سابق و ص 109 .

اورومتوسطي مستقر ، نجد أن القاسم المشترك الذي جمع مختلف الشركاء في الشمال و الجنوب هو الهاجس الأمني أو الأخطار الأمنية الآتية من الضفة الجنوبية، دون التطرق إلى القدرات النووية الإسرائيلية و انتهاكاتها ضد الفلسطينين، كذلك اعتبار كل هذه الاتفاقيات مجرد نوايا لا أكثر دون الالتزام حقيقة إزاء القضايا المحورية في المنطقة، خاصة الصراعات البينية بين الأطراف المتوسطية كالخلافات بين المغرب و الجزائر حول الصحراء الغربية كما نجد أن الإعلان تطرق للأمن حتى في الجانب الثقافي و الاجتماعي و الإنساني أو ما يسمى بمسائل الأمن الخفيفة و ذلك من خلال فتح قنوات الحوار و الاتصال بين شخصيات المجتمع المدني و النقابات و الاتحاديات و لقاءات الشباب مما ينعكس على التوازن الاجتماعي و الثقافي لأطراف الجنوب.

كل هذا الاهتمام بالجانب الأمني جعل إعلان برشلونة لا يخرج عن إطار هوس أوروبي بالتهديدات و الأخطار القادمة من الجنوب، حتى شاع لدى الاكاديميين و الصحفيين بتسميته الأعراض الأمنية لدى الأوروبيين[1].

كما لا ننسى محاولة هذا المشروع جمع الأطراف العربية بالكيان الصهيوني و هو أول مشروع حقق هذا الجانب و هذا يحسب كنجاح للاتحاد الأوروبي و نقطة إضافية له خاصة في إطار المنافسة بينه و بين الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و في خصم كل هذا و في طل الحركية و نعاقب و تسارع الأحداث التي نعرفها المنطقة المتوسطية هل يمكن لمسار برشلونة احتواء كل هذا أم هناك ترتيبات جديدة أوسع و اشمل.

فيمايلي سنقوم بعرض أهم الدول المشاركة في مسار برشلونة 1995

[1] – هاني خلاف، احمد نافع ، مرجع سابق، ص ص 82 –83 .

[2] – سفيان طبوش ، مرجع سابق ، ص 145.

اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية-1995 –

البلدان المتوسطة	التوقيع	الاتفاق التجاري	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	22/04/2002		
السلطة الفلسطينية	24/02/1997		01/07/1997
مصر	25/06/2001	01/01/2004	01/06/2004
إسرائيل	20/11/1995	01/01/1996	01/06/2000
الأردن	24/11/1997		01/05/2002
لبنان	17/06/2002	01/02/2003	01/03/2003
المغرب	26/02/1996		01/03/2000
سوريا	أكتوبر 2004		
تونس	17/07/1995		01/03/1998
ليبيا	صفة مراقب		

المصدر :كتاب : خضر شارة، أوروبا من اجل المتوسط، مؤتمر برشلونة الى قمة باريس، ترجمة سليمان الرياشي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2010 ، ص.70

التمويلات الثنائية لبرنامج المتوسط في الفترة2003-1955

دول المتوسط	1995	1997	1999	2001	2003	2004	1995-2004	1995-2004	التزام/دفع نسبة مئوية
الجزائر	-	41	28	60	41.6	51	396.8	104.9	26.4
مصر	-	2.3	11	-	103.8	159	1939.5	517.2	49.8
الأردن	7	10	129	20	42.4	35	458.4	3.51	76.6
لبنان	-	86	86	-	43.7	18	255.7	104.6	40.9
المغرب	30	235	172	120	42.7	151.8	1332.1	570.6	82.7
فلسطين	3		41	42	-	81.1	5.72	461.3	82.7
سوريا	-	42	44	8	0.7	53	234.7	39	16.4
تونس	20	138	131	9	48.7	22	756.6	475	64.2
المجموع الثنائي	60	796	643	298	504.7	562.3	4936.2	2554.6	51.8
المجموع الإقليمي	113	93	133	305.3	95.6	135.3	1219.8	706.3	75.9
المجموع	173	911	797	603.3	600.3	697.6	6156	3261	53

المصدر: كتاب: خضر شارة، مرجع سابق، ص.72

المطلب الثاني :سياسة الجوار الأوروبي مشروع تصدير النموذج الأوروبي

بما أن مسار برشلونة لم يحقق الأهداف المرجوة إلى جانب رغبة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات مع جيرانه في جنوب المتوسط، أطلق الاتحاد الأوروبي سياسة أوروبا الجوارية القائمة على ترقية علاقات حسن الجوار و نشر المعايير المجتمعية الأوروبية.

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتشرت الهواجس الأمنية و أصبحت لهاا الأولوية في الأجندات ال–عالمية، و بما أن الجوار الأوروبي يعاني جملة من الإشكاليات و التحديات و التي تؤثر بدورها بصورة مباشرة على امن أوروبا – الهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة –كل هذا فرض نفسه على هذه الأخيرة لأجل تبني مقاربة شاملة للأمن، لهذا جاءت سياسة الجوار الأوروبية[1].

مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية، و هي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و ذلك من خلال الوثيقة الرسمية التي نشرت في 2003 من قبل المفوضية تحت اسم أوروبا الموسعة و الجوار، و ذلك في إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب ثم سميت فيما بعد بسياسة الجوار الأوروبي[2].

تعود إرهاصات السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة الجيران الجدد التي جاءت عام 2002من قبل الاتحاد الأوروبي و ذلك كحالة استباقية تحسبا للانضمام دول أوروبا الوسطى و الشرقية، ثم شملت الدول المتوسطية في 2003 ثم تطورت لتشمل مجموعة كبيرة من دول الجوار الأوروبي.

[1] –سهام حروري , **الهجرة وسياسة الجوار الاوروبي** , مجتة الفكر , جامعة محمد خيضر بسكرة , العدد 5 , ص 346 .

[2] – جعفر عدالة , **تطور سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي** , مجلة العلوم الاجتماعية , العدد 5 , 2014 ص 6 .

لقد كانت نظرة اللجنة الأوروبية لسياسة الجوار نابغة من كون أن اتساع الاتحاد الأوروبي ليشمل دولا جديدة من الشرق و الجنوب سيشكل حالة من اللااستقرار سوف تطال أبواب أوروبا كون هذه الدول تعاني من عدة إشكاليات و بذلك ستكون بمثابة تهديد مباشر للأمن الأوروبي[1].

ترمي سياسة الجوار إلى خلق مصالح مشتركة بين الطرفين لمواجهة التحديات المشتركة و خلق منطقة امن و استقرار ينعم بها الطرفين لأجل هذا تم وضع الإستراتيجية التالية:

الورقة الإستراتيجية: ماي 2004 تضع المبادئ و النطاق الجغرافي و منهجية تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي و كذا القضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي بالإضافة إلى طريقة التمويل و كيفية دفع التعاون بدرجة أعمق في المناطق.

خطط العمل :هي الإداة الرئيسية في عملية التقارب بين الاتحاد الأوروبي و جيرانه و جعلهم أكثر تفاعلا معه .لترجمة الأهداف إلى واقع فهي وثائق سياسية يتم الاتفاق عليها لتكثيف التكامل الاقتصادي.

الحوار الأوروبي و أداة الشراكة : هي أداة مالية حلت محل برنامج ميدأ تقارير الدول تقوم بإقرار حالة التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية و الإصلاحات المرتبطة بها ، و تركز على المناطق ذات الأولوية في البرنامج[2].

ولقد وضعت سياسة الجوار جملة من الشروط تلتزم بها كل دولة:

- إقامة مؤسسات سياسية و ديمقراطية
- احترام حقوق الإنسان و تبني الحكم الراشد
- تحقيق التنمية المستدامة و ذلك عبر إصلاحات اقتصادية وسياسية

إصلاح المنظومة القانونية بما يتناسب مع اقتصاد السوق لأجل تدفق الاستثمارات ، إلى جانب إصلاح نظام البنوك.

---

[1] – امينة حلال , مرجع سابق , ص 99 .

[2] – نفس المرجع , ص 100 .

كل دولة تتبنى و تطبق هذه الشروط سوف تستفيد من الامتيازات التالية :

فتح الأسواق الداخلية للاتحاد الأوروبي لاستقبال سلع و منتجات الصناعية و الزراعية لأنها دولة التزمت بالشروط.

تعامل الاتحاد الأوروبي يشكل مرن مع الهجرة الشرعية للدول المتعاونة والمطبقة للشروط.

مساعدة الاتحاد الأوروبي للدول الملتزمة في مجال التكنولوجيا التصنيعية إلى جانب التكامل في مجال الطاقة ، النقل ، الاتصالات.

تتحصل الدولة على صفة " الوضع المتقدم " في حالة التزامها وتعاونها بالإضافة إلى زيادة المساعدات المالية .[1]

لقد جاءت سياسة الجوار لتحقيق التنمية و الإصلاح في دول الجوار لأجل احتواء التهديدات الناتجة عن الأوضاع السيئة و الكارثية التي تعاني منها الدول المتوسطية ، لهذا قدم الاتحاد الأوروبي تحفيزات للدول من شانها أن تساهم في تحقيق التنمية ، فالجوار المضطرب والغير المستقر يؤثر بشكل مباشر على امن واستقرار الجماعة الأوروبية.

اعتمد أيضا على الخطط الثنائية أي أن كل دولة على حدا لأنه يرى أن كل دولة لها خصوصية تتميز بها عن باقي الدول ، كما اعتمد على التحفيزات الاقتصادية والسياسية و ربطها بمدى التزام كل دولة بالشروط الإصلاحية و التنموية في إطار ما يعرف بالمشروطية الايجابية[2].

كما تم في 2011 إطلاق سياسة جوار أوروبية مجددة و طموحة و جاءت من قبل الممثلة السامية للشؤون الخارجية و السياسية الأمنية **كاثرين آشتون** و هي استجابة جديدة لجوار متغير ، ولقد حاولت هذه السياسة أن تحفز دول جنوب المتوسط للمزيد من الإصلاح مقابل مزيد من الدعم المادي و التقني بنشر القيم الديمقراطية و الحكم الراشد و دولة القانون و قد خصص غلاف مالي قدره 1.2 مليار يورو وتمت المصادقة عليه في

[1] – سايل سعيد , **التعاون الاوروبي المتوسطي في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية** , مدكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ، الجزائر، 2012 , ص 84 .

[2] – نفس الرجع ، ص 85 .

مارس 2011 و هذا كرد فعل على الأحداث التي عرفتها المنطقة و التي عرفت بأحداث الربيع العربي التي خلخلت النظام و الاستقرار في المتوسط ، وقد قام الطرفين بمشاورات ومراجعات على أعلى المستويات أي من خلال الحكومات و منظمات المجتمع المدني.

لقد جاءت هذه المبادرة لتدعم الشراكات السابقة ابتداء من مسار برشلونة ، حيث حافظت على الأسس والاتفاقيات الموقعة سابقا، إلا أنها جسدت في شكل و إطار مؤسسي قائم على الترويكا.[1]

لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار أن يخلق فضاء متوسطي مستقر و آمن و ذلك عبر نشر قيمه و نموذجه المؤسسات الديمقراطية إلا أن غياب مؤسسات إقليمية تجمع دول الجنوب المتوسطي جعل الجانب الثنائي يطغى على التعاملات مع الشريك الأوروبي ، هذا ما يجعل المصالح القطرية تغلب على المصالح الجماعية للمنطقة، هذا ما يكرس مزيد من الانقسام و التشتت، فبدل أن تجتمع الدول في إطار مؤسسي يضمن لها التفاوض مع الطرف الأوروبي كشريك اقتصرت على الثنائية، هذا ما يضعف الطرف المتوسطي الي جانب كون التعامل بين الظرفين يتم من خلال التعاون التقليدي بين الحكومات فغياب هيكلية مؤسسية او الية قانونية جعل القرارات تتخد بصيغة التفاهم وبالتالي فالوثائق وثائق سياسية – لا توجد تبعات قانونية –[2].

فهل هناك مزيد من المشاريع يا ترى ؟.

سنقوم بتقديم جدول يبين أهم الدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبي و برنامج سياسة الجوار .

---

[1] –تمغارت اسمهان , **تطور موقف الجزائر اتجاه السياسة الاوروبية للجوار** , مجلة دفاتر السياسية و القانونية , جامعة الجزائر , 2013 , العدد 9 , ص 225 .

[2]– خضر بشارة ، **اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس 1995 2008** ، ترجمة سليمان الرياشي ، بيروت –لبنان ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولي ،2010 ، ص 206 .

برنامج سياسة الجوار

الشركاء في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع أوروبا حيز التنفيذ	إقرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الاتحاد الاوروبي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	سبتمبر2005	–	–	–	–
مصر	جويلية2004	مارس2005	تم التبني في2006	06/03/2007	–
اسرائيل	جويلية2002	مارس2004	تم التبني في نهاية 2004	21/02/2005	11/04/2005
الأردن	ماي2002	مارس2004	تم التبني في نهاية 2004	21/03/2005	11/01/2005
لبنان	افريل2006	مارس2005	تم التبني في2006	17/10/2006	قيد الانتظار
ليبيا	–	–	–	–	–
المغرب	مارس2000	ماي2004	تم التبني في نهاية 2004	21/02/2005	27/04/2005
فلسطين	جويلية1997	ماي2004	تم التبني في نهاية 2004	21/02/2005	04/05/2005
سوريا	–	–	–	–	–
تونس	مارس1997	ماي2004	تم التبني في نهاية 2004	21/02/2005	04/07/2005

المصدر: كتاب: خضر شارة، مرجع سابق، ص 196.

تقديم عام للبلدان المشاركة في سياسة الجوار الأوروبي

البلد	السكان 2005 بالآلاف	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	الناتج المحلي للفرد بموجب القدرة	الواردات بالمليون	الصادرات
لبنان	3577	22146	5930	9338	1749
سوريا	19043	67606	3722	5320	6435
الأردن	5723	24967	4383	7892	3970
فلسطين	3720	2568	2726	1224	1246
مصر	7.6مليون	282.3مليار دولار	4042	19.66مليار دولار	20.06مليار دولار
ليبيا	5753	61042	10769	5600	
تونس	10102	77371	7732	12738	20150
الجزائر	32854	217224	6722	18199	9685
المغرب	31478	129273	4227	185514	31713
اسرائيل	16725	145152	22077	43425	9661
					36850

المصدر: كتاب: خضر شارة، مرجع سابق، ص.216

المطلب الثالث : الاتحاد من اجل المتوسط مبادرة فرنسية متعددة الابعاد .

كنتيجة لمحدودية المشاريع التي طرحت سابقا – مسار برشلونة ، سياسة الجوار–، أطلق الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي مشروع الاتحاد الأوروبي من اجل المتوسط الذي روج له في حملته الانتحابية في فيفري 2007 قي خطاب ألقاه في تولون مبينا أهمية منطقة المتوسط بالنسبة لأوروبا ، واعتبر أن المنطقة هي مستقبل أوروبا ، ويعتبر إن إخفاق المشاريع السابقة نابع من إعطاء الأولية لدول شرق و وسط أوروبا على حساب ضفة جنوب متوسط.

و فور فوزه بالانتخابات قام الرئيس نيكولاي ساركوزي بزيارة للعديد من عواصم الدول المتوسطية و طرح برنامج مشروعه الذي يرتكز على ترقية و تطوير العلاقة بين الضفتين و خلق منطقة تبادل وتكامل و تعاون في جميع المجالات[1] .

أما نظرة الرئيس ساركوزي على التجارب السابقة رأي أن طرفي الشراكة يسيران في مسار مختلف فدول الاتحاد الأوروبي تعتبر نموذج للوحدة و التكامل و دول متوسطية متنازعة و متنافرة المصالح و الأهداف.

لقد واجه المشروع عدة تحديات متمثلة في معارضة كل من اسبانيا و ايطاليا و ذلك لانفراد فرنسا بالفكرة و كدا اقتصار المشروع على بعض الدول في الاتحاد الأوروبي ، لهذا استدعت الدبلوماسية الفرنسية القيام بمجهود حيث استدعت رؤساء كل من ايطاليا ، اسبانيا في قمة روما تم ترتيب المشروع حسب النظرة الثلاثية للأعضاء حيث تم تغيير التسمية من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من اجل المتوسط لان التسمية الأولى تعكس وجود اتحاد سياسي ، بالإضافة إلى تحول المشروع إلى فكرة ثلاثية ومشتركة ، وكدا تنازل الطرف الفرنسي عن فكرة استثناء بعض الدول الأوروبية من المشروع و تعميم المشروع

[1] – سهام حروري , مرجع سابق , ص 200 .

ليشمل كل بلدان الاتحاد الأوروبي و هذا من خلال الاجتماع الذي عقد في مارس 2008 مع أنجيلا ميركل[1].

كما أسفرت الاجتماعات الفرنسية الألمانية عن أن فكرة الاتحاد من اجل المتوسط هو مشروع مكمل لمسار برشلونة حيث جاءت التسمية : عملية برشلونة : الاتحاد من اجل المتوسط ، وقد أسفر مجلس الاتحاد الأوروبي في مارس 2008 عن موافقته كالآتي :

"وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ الاتحاد من اجل المتوسط بضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الدول التي ليس أعضاء في الاتحاد الأوروبي و يدعو المجلس المفوضة إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من اجل تحديد الترتيبات كما سوف نسميه –عملية برشلونة : الاتحاد من اجل المتوسط – و ذلك تحضيرا للقمة التي سوف تنعقد في باريس جويلية" 2008

و قد جاء المشروع على انه تكملة لمسار برشلونة و تقوية و إصلاح ما لم يستطيع مسار برشلونة الوصول إليه.

و قد نضم جدول أعمال اللقاءات و القمم من خلال قمم نصف سنوية بين الرؤساء الدول و الحكومات و ذلك بالتناوب و كذا زيادة علاقات متعددة الأطراف و تفعيلها عبر مؤسسات جديدة و أمانة عامة و تقوية دور البرلمان الاورومتوسطي و تبني مبدأ الإجماع[2].

و أخيرا تم صياغة بيان نهائي في نوفمبر 2008 ليعلن عن الإطار المؤسسي الجديد للاتحاد من اجل المتوسط و عن طريقه العمل المتبنية و ذلك لخلق منطقة سلام و استقرار.

أما بخصوص الدول المشاركة في المشروع فقد وصلت إلى 43 دولة و يمكن تقسيمها إلى:

---

[1] – امينة حلال , مرجع سابق ص ،117.

[2] – امينة حلال , مرجع سابق ، ص 121 .

الدول المتوسطية الشمالية و هي أيضا تتدرج تحت 3 فئات:

- دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي :اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، اليونان، قبرص.
- دول مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي :تركيا و كرواتيا.
- دول لا تنتمي لعضوية الاتحاد الأوروبي :البوسنة، مونتينغرو، ألبانيا.

دول جنوب المتوسط : المغرب، الصحراء الغربية، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، فلسطين، لبنان، سوريا.

دول لا تنتمي لحوض المتوسط :موريتانيا، الأردن، البرتغال، ايرلندا، انجلترا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ، الدنمارك، السويد، فلندة، استونيا، ليتونيا، ليتوانيا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، النمسا، سلوفينيا، رومانيا، بلغاريا، المجر.

من خلال ما تقدم يتبن عدم التكافؤ بين الطرفين فالدول العربية ثمانية مقابل أربعة و ثلاثون طرف أوروبي[1].

يتبنى المشروع مشاريع جديدة أهمها:

- تنقية مياه المتوسط
- بناء طرق سريعة لتسهيل التبادلات بين الطرفين
- إنشاء حماية مدنية ضد الكوارث

-تطوير الجامعة الاورومتوسطية التي دشنت في 2008 .

لقد أضفت هذه المشاريع صبغة جديدة لعمل الاتحاد من اجل المتوسط و خرجت بأبعاد أخرى كانت قد طرحت في مسار برشلونة كالديمقراطية و حقوق الإنسان.

و يبقى الهاجس الأمني هو الغالب و المحرك لأي مبادرة في المتوسط و ذلك من خلال التأكيد على التعاون الاقتصادي كأحد المفاتيح القادرة على أحداث تنمية في الصفة الجنوبية للتقليل من البطالة و الهجرة[2].

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي ،**الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد والافاق** ،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2009 ،ص 45 .

2 نفس المرجع ، ص 52، .

لقد حاول المشروع أن يتغاضى مع ما يحدث في الشرق الأوسط – الصراع العربي الإسرائيلي – حتى لا يتورط في الصراعات ، إلا انه ذكر في النص التأسيسي للاتحاد ، ضرورة نزع السلاح لأجل شرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل إلا أنها تبقى مجرد شعارات لا غير.

يدخل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط ضمن المخططات الإستراتيجية السياسية الفرنسية لتحقيق أهداف معلنة تتمثل في جعل حوض المتوسط بحيرة سلام واستقر، ، وذلك من خلال القضاء على المواجهة بين الحضارات و كذا المواجهة بين الشمال و الجنوب ، و على أن المشروع يهدف إلى السلام و الحوار والتنمية و كدا مشكلات الهجرة والبيئة. [1] أما الأهداف الغير معلنة فتتمثل في سعي فرنسا لإعادة بعث دورها في الاتحاد الأوروبي كقوة لها مكانتها عبر بناء نفوذ سياسي و اقتصادي في مواجهة ألمانيا هذا من جهة و من الجهة المقابلة نجد شدة التنافس و الاستقطاب بين مختلف القوى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة جنوب المتوسط جعل فرنسا تحاول تعميق الروابط بين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى تنامي التهديدات القادمة من جنوب المتوسط أصبح أمرا ملحا فرض نفسه على الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي حيث نجد الجانب الأمني أخد حيزا كبيرا في المشروع.

لقد واجه المشروع عدة تحديات و عراقيل خاصة من الجانب الألماني الذي اعتبره بمثابة تحدي له وذلك بشان علاقاتها مع دول شرق و وسط أوروبا و اعتبرته كرد فعل على رغبة ألمانيا اتجاهها شرقا بدل الاتجاه جنوبا ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أيدت ساركوزي ودعمته و اعتبرت المشروع كبداية و محاولة لإعادة النظام و الاستقرار في المنطقة و اعتبرت المشروع من شانه أن يكون جسر لعبور الحلف الأطلسي و أدواره في المنطقة.

أما الدول العربية فقد رحبت به و اعتبرته أداة لتدعيم الشراكة والتعاون و الحد من الإشكاليات التي تعاني منها المنطقة كالهجرة خاصة والإرهاب إلا إن المشروع تطرق إليها

[1] – خضر بشارة، مرجع سابق ،ص ص222 –223.

، إلا انه لم يضع السبل و الطرق الأنجع للقضاء عليها أو حتى معالجتها و قد سعى الاتحاد الأوروبي أن يتطرق لهده الإشكاليات على مستوى ثنائي[1] .

و أخيرا يمكن القول أن المشروع قد حقق تأثير نادر نسبيا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الا انه لم يكن المنبر لحل قضايا الشرق الأوسط – الصراع العربي – الإسرائيلي – خاصة بعد تصاعد القمع الإسرائيلي للفلسطينيين في نهاية – 2008 أزمة عزة – والذي عرقل الاجتماع المزمع إجراءه في نوفمبر 2009 و سيظل هذا الصراع عقبة تواجه جميع المشاريع ، خاصة أثناء القمم والمؤتمرات و وزراء الخارجية.

كما لا نغفل باقي النزاعات ، الصحراء الغربية ، النزاع القبرصي ، فكيف يمكن الحديث عن الأمن والاستقرار في ظل غياب للتسوية او حتى المحاولات لو لبعض من هذه النزاعات.

لقد واجه الاتحاد من اجل المتوسط نفس التحديات مثل سابقيه من المشاريع التي لم تستطيع لو حتى القضاء على جزء من الإشكاليات التي تعاني منها المنطقة فلم يرسى لا للسلام ولا الاستقرار .[2]

في ظل هذا انطرح سؤالا يتبادر الى الأذهان :

هل يمكن أن ننتظر مشاريع من أطراف خارجية سواء كانت متوسطية أو قوى أخرى عالمية أن تحل إشكاليات نحن ادري واقدر على حلها إذا ما اجتمعنا و اتحدنا ؟

[1] – ليندة عكروم , مرجع سابق , ص 159 .

[2] – جويدة حمزاوي , مرجع سابق ص ص 127– 128 .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق تبرز أهمية المتوسط على عدة مستويات:

على المستوى الحضاري: حيث يعتبر مركز إشعاع ثقافي و علمي بفعل تعاقب مختلف الحضارات: الفرعونية، القرطاجية، الرومانية وغيرها.

على المستوى الجيوسياسي: يعتبر المتوسط منطقة هامة لأنه ممر للاتصالات و منطقة عبور النفط و بالتالي فهو شريان التجارة العالمية.

– تتجلى في المتوسط تقسيمات العالم على أساس شرق–غرب، شمال–جنوب، عالم متقدم–عالم متخلف، مما جعله يعيش ديناميات الصراع و التعاون.

لقد شهدت دول الضفة الجنوبية ابتداءً من 2011 مد ثوري و حركات احتجاجية ما أصطلح تسميته " الحراك العربي "، ثورات الربيع العربي "، مما أنتج مجموعة من التهديدات (الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة) مثلت تحدي للمنطقة و باتت تهدد أمنها و استقرارها، لهذا سارعت دول الإتحاد الأوروبي وضع سياسات و آليات تتراوح بين التعاون و الشراكة فجاء مسار برشلونة 1995 ثم سياسة الجوار الأوروبية 2003 و أخيرا الإتحاد من أجل المتوسط 2008.

و هذا لجعل منطقة المتوسط منطقة سلام و استقرار.

خـــاتمـــــة

خاتمـــــــة:

أدت التحولات التي طرأت علي النظام الدولي بعد الحرب الباردة الي محاولة الاتحاد الاوروبي تفعيل سياسته الامنية لاجل ان تعكس الخصوصية و الهوية الاوروبية ، لذا احتدم النقاش في قضايا السياسة ، الامن وكدا الدفاع في اوروبا كنتيجة للاتجاه المتزايد في الاعتماد علي الولايات المتحدة الامريكية لانه مدعاة للخطر و القلق السياسي و ليس الامن خاصة في ظل المستجدات الدولية .

لقد كان كان الهاجس الامني دائما البوصلة التي توجه معظم تفاعلات اوروبا لذا كان النقاش بشأن الامن دائما حاضرا في جميع المراحل التاريخية التي مر بها الاتحاد الاوروبي الدفاع ،و كانت اتفاقية دانكيرك 1947 و معاهدة بروكسل 1948 من أولى المشاريع سواء في جانبها الأمني، السياسي أو الاقتصادي.فمند فشل المجموعة الاوروبية للدفاع سنة 1952 و اتحاد اوروبا الغربية 1954 اؤكلت مهمة الدفاع و الأمن إلى الحلف الأطلسي.

لقد ارتكز الأمن الأوروبي على أسس نظرية متمثلة في النظرية الوظيفية التي كانت بمثابة محاكاة للتجربة الأوروبية إلى جانب الليبرالية المؤسساتية التي تؤكد بدورها على دور المؤسسات و المنظمات الفوق قومية التي تنشأ بين الدول من اجل تحقيق التعاون و الأمن و نشر القيم الديمقراطية.

أما نظرية المركب الأمني الإقليمي فتؤكد على دور المستوى الإقليمي في تحليل الأمن و ارتباط مجموعة من الدول تحكمها روابط التاريخ و الجغرافيا بنفس الهواجس الأمنية و يتجلى هذا في دول أوروبا الغربية و دور الهاجس الأمني المشترك في تحقيقهم التكامل وصولا لتشكيل الإتحاد الأوروبي.

أدت معاهدة **ماستريخت** إلى ظهور الإتحاد الأوروبي مرتكزا على ثلاثة دعائم – كان الأمن فيها أهم دعامة – حيث ظهرت السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة حاول من خلالها الأوروبيين تفكيك الروابط مع الحلف الأطلسي و اعتبار أن السياسة الأمنية الأوروبية ستؤدي مستقبلا مع تحقيق الوحدة السياسية إلى سياسة دفاعية موحدة، إلاّ أن عدم الاتفاق بين دول الإتحاد الأوروبي شكل عائقا أمام كل هذه التطلعات و شكلت الأزمات التي حدثت و دارت رحاها في عقر دار البيت الأوروبي أول اختبار لها، فلم يكن لا اتفاق و لا إجماع و لا رؤى واضحة حول الوسائل العسكرية و الأدوات، لهذا قام الحلف الأطلسي بالتدخل و حل أزمات أوروبا من جديد و أوكلت مهمة الدفاع إلى إتحاد أوروبا الغربية.

لقد كانت أزمة كوسوفو نقطة فاصلة أيقظت الدول الأوروبية لأجل أن يكون لها قوة عسكرية للتدخل و توفير الأمن فجاءت اتفاقية أمستردام سنة 1997 لتضع الأسس لتبنى سياسة أوروبية للأمن و الدفاع و توالت القمم: قمة سانت مالو، قمة كولن و قمة هلنكسي ليقطع الإتحاد الأوروبي أشواطا كبيرة , حيث اوجد هياكل و مؤسسات لم تكن قائمة من قبل، لقد كان أول اختبار لها هي أيضا – السياسة

الأوروبية للأمن و الدفاع – بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب و غزوها العراق 2003، حيث انقسم البيت الأوروبي بين معارض كفرنسا و مؤيد كبريطانيا للتدخل الأمريكي عسكريا و بدت مواقف الدول الأوروبية هشة، لهدا جاءت الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في 2003 في بروكسل لتعطي بُعداً جديدا للدفاع الأوروبي و قدرته على التدخل في الأزمات الدولية دون الرجوع إلى الحلف الأطلسي و تم اعتبار الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الأزمات الإقليمية، الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية أهم التهديدات التي تمس الأمن الأوروبي.

أدى فشل مشروع الدستور الأوروبي الموحد عام 2005 الدي رفضت التصويت عليع كل من فرنسا– هولندا إلى المصادقة على معاهدة لشبونة عام 2007 التي قامت بإصلاح مؤسسات الإتحاد الأوروبي و كذا عملية صنع القرار.

لقد تأرجح الأمن الأوروبي بين عدة أطر و مؤسسات منها أوروبية " إتحاد غرب أوروبا " و أخرى أطلسية مثل " الحلف الأطلسي " و أخرى شرقية–غربية كمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، كل هذا أثّر على السياسة الأمنية الأوروبية و جعلها تقع بين شد و جدب طموحات الاستقلال عن المظلة الأطلسية من جهة و محدودية الأدوات و الآليات من جهة أخرى الي جانب انقسام الدوائر الامنية داخل الاتحاد الاوروبي فالاختلاف في التوجهات الامنية للدول الاعضاء وعدم وجود تهديدات خارجية مشتركة جعل القارة الاوروبية تنقسم الي عدة دوائر امنية هي : اوروبا المتوسطية ثانيا دائرة النفود الالمانية ثالثا الكتلة الاقليمية الشمالية ورابعا دائرة فايسيجراد .

ساهم خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بعد الاستفتاء الذي أجرته في سنة 2016 طبقا للمادة 50 من معاهدة لشبونة بروز موضوع الأمن و الدفاع باعتبارها بعدين رئيسيين في المناقشات، و هذا ما يؤكد وصف شارل ديغول بريطانيا أنها الصورة النشاز في أوروبا في موقف يتأرجح بين الانتماء الأوروبي أو الانتماء الأنجلوسكسوني و لقد كانت بريطانيا دائما ترفض أي قرار أو آلية أو مؤسسة جديدة تتفرد بحفظ امن القارة، لهذا فخروجها سلاح ذو حدين فحسب رأي **أنـا بالاسو** – وزيرة الخارجية الإسبانية سابقا– فإن خروج بريطانيا إماّ أن يدفع الإستراتيجية الأمنية لأوروبا إلى مرتبة متدنية و إماّ أن تكون الكيفية التي يدفع بها الإتحاد الأوروبي هذه الإستراتيجية إلى الأمام لتكون بمثابة المنارة لمستقبل المشروع الأوروبي للتغلب على مشاكلهم البينية والمضي قدما نحو امن ودفاع اوروبي مشترك .

فما هو مصير السياسة الامنية الاوروبية بعد خروج بريطانيا ؟

خاتمـــــة:

تتمتع منطقة جنوب المتوسط بمكانة جيوسياسية هامة باعتبارها مصدر و معبر للنفط في آن واحد و بالتالي تمثل شريان الاقتصاد العالمي، لهذا باتت منطقة للتنافس بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و حلفها الأطلسي إلى جانب الإتحاد الأوروبي الذي أدرك أهمية هذه المنطقة بالنسبة لأمنه و استقراره.

لقد شهدت المنطقة ابتداءً من 2011 عدة تحولات و هو ما أصطلح تسميته بأحداث الربيع العربي مما خلق بيئة مضطربة و غير مستقرة خلفت تهديدات كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة.

بادر الإتحاد الأوروبي بطرح عدة مشاريع و سياسات ابتداء من مسار برشلونة 1995، سياسة الجوار الأوروبي 2003 نهاية بالإتحاد من أجل المتوسط و هذا لأجل احتواء التهديدات و خلق منطقة سلام و استقرار.

غلب على جل هذه المبادرات كونها اهتمت بالجانب الأمني دون الاهتمام بالمولدات الحقيقية لحالة اللاأمن.

يعتبر الإتحاد الأوروبي قوة معيارية، إلاّ أنه لم ينشر قيمه الديمقراطية في المنطقة بل تعامل مع أنظمة تسلطية جاءت جلها بعد انقلابات عسكرية و قد حاول الإبقاء على الوضع القائم الذي يحقق و لو نوع من الاستقرار في المنطقة فهل يمكن اعتبار الاتحاد الاوروبي فاعل دولي في ظل غياب ادوات التأثير في القضايا الدولية وسيطرة الهوية الوطنية ؟

جاءت جل المبادرات الأوروبية تصب في خانة تحقيق الأمن الأوروبي و تأمين حدوده من الهجرة، الإرهاب، الإسلام السياسي و لم تكن دول جنوب المتوسط سوي تابع ومنفد للسياسات لم يشارك في وضعها وصياغتها بما يناسب مصالحه واهدافه .

أدى غياب المؤسسات الحقيقية بين دول جنوب المتوسط إلى تعارض المصالح و الأهداف فكل دولة لها مصلحة تختلف عن أخرى، فنجد الكيان الصهيوني يحاول التطبيع مع الدول العربية، أما الدول العربية فكل منها يحاول على المساعدات، فعم التنافس و غابت الأهداف المشتركة، فلم يحقق لا الأمن و لا الاستقرار.

كانت المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط متغيرة يتماشى مع التطورات الحاصلة في مفهوم الأمن، إلاّ أنها كانت تخدم المصالح و الأهداف الأوروبية و مزيدا من الهيمنة على المنطقة، خاصة في ظل التنافس بين القوى المختلفة.

خاتمـــــــة:

فشلت السياسة الأمنية الأوروبية بفعل عوامل داخلية كانقسام الدوائر الامنية في الاتحاد الاوروبي –فرنسا جنوبا – المانيا شرقا– بالاضافة الي عوامل خارجية –الهيمنة الامريكية , روسيا فلم تحقق لا الأمن و لا الاستقرار و لا التنمية لهذا يجب مواصلة الجهود بين الدول الاوروبية من اجل بناء سياسة امنية موحدة كي تنعكس هده الاخيرة خارجيا حتي يكون الاتحاد الاوروبي فاعل قادرا علي تحمل اعباء خارجية مع اطراف اقليمية –دول جنوب المتوسط–.

لا يمكن أن ننتظر مشاريع و سياسات من قوى خارجية فدول جنوب المتوسط لديها إمكانيات كامنة غير مفعلة يجب توظيفها للنهوض بالمنطقة.

هل يمكن أن ننتظر سياسة أمنية عربية مشتركة ؟ !!!!

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. إبراهيم حسن محمد ،دراسة في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط ، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، 1999 .
2. الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،بيروت : مركز دراسات الوحدةا لعربية ،ط 1، 2005 .
3. الرياحي نعيمة ،الثورات العربية والاستيراتيجيات السياسية الراهنة ,تونس :دارنقوش عربية ، ط 1، 2013.
4. الأبيض احمد، سعيد نوفل حمدو آخرون،الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية ،عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط ،ط 1 ، 2014,
5. بخوش مصطفى ،حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،القاهرة :دارالفجر للنشرو التوزيع ، 2014.
6. بن عنترعبدالنور،البعد المتوسطي للأمن الجزائري وأوروبا والحلف الأطلسي ،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005.
7. بوعمامة زهير ، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة ، الجزائر : دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، ط 1 ، 2010 .
8. بيندرجون ،اشرودسايمون ،الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا،تر :خالدغريب على ،مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، ط 1،2015 ,
9. تيركس رونالد،اورنيان جون فان ،السياسة الخارجية الأوروبية .هل مازالت أوروبا مهمة .تر :الشايب طلعت، مصر :المركز القومي للترجمة، ط 1 ، 2016 .

10. خلاف هاني،نافع احمد .نخن....وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل،القاهرة:مركز الدراسات،السياسية والاستيراتيجية ، 1997 .

11. خضر بشارة،أوروبا من اجل المتوسط ، ترجمة:سليمان الرياشى.،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ،2010.

12. دان تيم .سميث ستيف وآخرون ، نظريات العلاقات الدولية ، التخصص والتنوع ،تر:الخضر اديما .قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ط 1 ، 2016 .

13. عامر مصباح،نظريات التحليل الاستيراتيجية والأمن في العلاقات الدولية ،القاهرة :دارالكتاب الجديد ،2010 .

14.عبد المبيض مخلد ،الاتحاد الأوروبي كطاهرة إقليمية متميزة،عمان :الأكاديميون للنشر و التوزيع ،ط 1 ،2012 ,

15.عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب ا لمتوسط، ب،ب.ن، دارابن بطوطة للنشر والتوزيع ،10 20 .

16. عودة جهاد ، الثورات العربية وأثرها على العلاقات الدولية ، القاهرة ، 2013.

17. عودة جهاد .النظام الدولي.....نظريات وإشكاليات،الجزائر: دار الهدي للنشر والتوزيع ، 2005 غربي هيبة،تداعيات ا لانسحاب البريطاني على المسالة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، ألمانيا :المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستيراتيجية والسياسية والاقتصادية،ط 1، 2005 .

18.كريم.حسن ، الربيع وعملية الانتقال إلى الديمقراطية ، القاهرة : دار الشرق للكتاب.ط 1.2013 .

19. كمال محمد مصطفي، نهرا فؤاد،ضنع ا لقرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 .2012

20.لاريمونت رينيه ريكاردو، الربيع العربي والانتفاضة والإصلاح والثورة، تر : زكراوي لطفي، بيروت: منتدي ا لمعارف، 2010 .

21.لاكوست ايف ، الجغرافيا السياسية للمتوسط،، تر :درويش زهيدة جبور، أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة و التراث ، 2010.

22. محمد فهمي عبدالقادر، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان :دارالشروق . 2010.

23. مخادمي رزيق عبدالقادر، الحلف الأطلسي من الحرب الباردة....إلى حروب الهيمنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2014 .

24.مصباح عامر، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.2006 .

25. محمود الإمام محمد، تجارب التكامل العالمية ومغزاها ا لتكامل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

26. حسن.نافغة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1ى.2004 .

الدوريات والمجالات

1- اسراء احمد اسماعيل، الجريمة المنظمة وتحديات الأمن الإنساني في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، الرياض، العدد:1864،المجلد46،اكتوبر 2011.

2- احمدعلى عدوى محمد، الأمن الإنساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية، الرياض ،المجلة العربية للدراسات الأمنية،العدد :68 ،المجلد 32 .2017 .

3- اكمير عبدالواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية، الرباط :جامعة محمد الخامس .مجلة المستقبل العربي .العدد"37:.2012 .

4- بادي الطراونة طارق، دور حلف الشمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، تقرير مركز الدراسات.2009 .

5- بن عنتر عبدالنور .نبيل وآخرون، حلف الشمال الأطلسي في الستين .تقرير مركز الدراسات . 2009.

6- بالة عمار،توجهات حلف شمال الأطلسي اتجاه دول جنوب المتوسط بين المخاوف الأمنية والكوارث، جامعة خنشلة، العدد : 7 ،2017 ,

7- حسون محمد، الاستيراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، دمشق، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد26 ، العدد 2 ، 2010 .

8- حروري سهام .الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلة المفكر، العدد5. 2005.

9- خاطرمايا، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، دمشق.

10-سعدون رفعت عباس، سياسة حلفال ناتو اتجاه المنطقة العربية ، مصر :مجلة الدراسات الدولية، العدد 69 ، ب س ن .

11-صفار محمد .إدارة مرحلة ما بعد الثورة...مصر،مصر: مجلة السياسة الدولية .العدد 184،2011.

12-طلال مقلد حسين، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية، مجلة المفكر، العدد9 ، 2013 .

13-عبد السلام حيدر رمضان، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد24. 2010 ,

14-عدالة جعفر .تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي، مجلة العلوم الاجتماعية،العدد8 ،.2014

15-محمد على أمنة،تداعيات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا،مجلة النوفة، العدد 17. 2012.

الرسائل والأطروحات

1- بوناب خولة،تأثير البعد الطاقوي للسياسة الخارجية الروسية اتجاه الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص سياسة مقارنة، جامعة المدية، 2015.

2- برد رتيبة،الحوار الاورو متوسطي من برشلونة الى منتدى5+5 ،مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الجزائر.2009 .

3- تباني وهيبة،الامن المتوسطي في استيراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستر،جامعة مولود معمري، تيزيوزو.2014 .

4- حمزاوي جويدة،التصور الامني الاوروبي نحوبنية امنية شاملة وهوية استيراتيجية في المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة باتنة،.2010

5- حموتة فاطمة، البعد التقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لتيل شهادة الماجستر قي العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة.2010 .

6- حلال امينة، التهديدات الامنية في حوض المتوسط الغربي .اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،تخصص : علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2013 .

7- زكري مريم،البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. تخصص : دراسات اورو متوسطية،الجزائر2011 .

8- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منطور الأمن الإنساني، رسالة ماجستر في العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية، الجزائر،.2012

9- سايل سعيد،التعاون الأوروبي المتوسطي في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية، مدكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،تخصص :علاقات دولية و استيراتيجية،جامعة بسكرة.2012 .

10-قريب بلال،السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منطور اقطابه لتحديات والرهانات،مدكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص :دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة . **2010**.

11- كاتب احمد ،خلفيات الشراكة ا لاوروبية المتوسطية، مدكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :علاقات دولية، جامعة الجزائر.2001 .

لونيس على،آليات مكافحة الإرهاب بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدوليةا لانفرادية ، اطروحة دكتوراه في القانون الدولي، جامعة تيزي وزو .2010 .

مزاني راضية ، مسالة الدفاع الاوروبي بعد حرب كوسوفو، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 ، 2010 .

التقارير

1.بنيتا فريرو، ولدنر :مولد الإتحاد من أجل المتوسط، نموذج أورومتوسطي جديد، الكتاب السنوي للبحر المتوسط،2119.

2.توفير الأمن في عالم متغير . تقرير حول تطبيق الاستي ا رتيجية الأمنية الأوروبية.

3.الكتاب السنوي المتوسطي . دفعة جديدة للعلاقات في منطقة البحر الأبيض المتوسط . 2012.

4.دور الإتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، تقرير معلومات مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان.

5.ستيفاني بيرزادا، أندرو ا ردين و آخرون : العلاقات الأوروبية مع روسيا تطورات التهديدات و الإستجابات، مؤسسة . RAND للنشر و التوزيع، 2017

6.جيمس بلاك، أليكس كول و آخرون : الدفاع و الأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، تقرير مؤسسة RAND ،2017.

المواقع الإلكترونية:

1-إبراهيم قلواز :الأبعاد الجيوسياسية للبحر المتوسط على ال ا ربط:
http://www.alwatanalarabi.com/new347.htmأطلع عليه يوم 71 أفريل7176 على الساعة76:21

2- آنا بالاسو :أمين أوروبا ما بعد الخروج البريطاني، مقال مأخوذ من سلسلة ماذا يحدث في

3- أوروبا، ترجمة أحمد ياسين، مأخوذ من ال ا ربطhttp://www.syndicate.org :

مراجع باللغة الاجنبية

1. Istonan szilaoyi, “ the barcelona proccess revisited and the SBH presidency “ , european and regional studies. vol. IN°2,2010.

2. Ston Marianne, sacristy according to buzen school of international and public affaire.

3. Fakhreddin soltani, said maj and other, leverls analysie, international relation and regional security complelx theory journal of puplic administration and covernance,2014.

4. Lan davies, the british bombe and mato, stokholm international peace research institute,2015.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	1
إهــداء	2
مقدمة	6
أهمية الدراسة	7
أهداف الدراسة	7
الدوافع الموضوعية و الذاتية	8
حدود الدراسة	8
إشكالية و التساؤلات الفرعية	9
الفرضيات	9
منهج الدراسة	9
الدراسات السابقة	12
موقع الدراسة من الدراسات السابقة	12
تبرير الخطة	13
الفصل الأول: مضامين السياسة الأمنية الأوروبية	15
المبحث الأول: مفهوم السياسة الأمنية الأوروبية	16

المطلب الأول: الهوية الأوروبية للأمن و الدفاع	18
المطلب الثاني: الأسس النظرية للأمن الأوروبي	20
المطلب الثالث: مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية	30
المبحث الثاني: الديناميكية الجديدة للأمن و الدفاع الأوروبي	35
المطلب الأول: تعدد الأطر و تجانس المحتويات	35
المطلب الثاني: الأطر السياسية للأمن و الدفاع الأوروبي	41
المطلب الثالث: المؤسسات الأوروبية للأمن و الدفاع	52
المبحث الثالث: التوجه نحو أوربة السياسة الأمنية	65
المطلب الأول: بين الأوروبوية و الأطلسية	65
المطلب الثاني: جدلية الأمن و التعاون بين الإتحاد الأوروبي و روسيا	73
المطلب الثالث: المتوسط بين الأدوار الجديدة للإتحاد الأوروبي و الحلف الأطلسي	77
خلاصة الفصل الأول	83
الفصل الثاني: السلوك الأمني للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط	86
المبحث الأول: دائرة المتوسط في معادلة الأمن و الدفاع الأوروبي	87
المطلب الأول: الأهمية التاريخية و الجيو سياسية لمنطقة المتوسط	87
المطلب الثاني : تقاطع المنطقة بين روئ دول جنوب المتوسط و شماله	94
المبحث الثاني: التحولات السياسية والامنية في دول جنوب المتوسط	98
المطلب الأول: الثورات العربية	98

المطلب الثاني: التهديدات السياسية و الاجتماعية للثورات العربية	103
المطلب الثالث: التهديدات الأمنية للثورات العربية	105
المبحث الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي في مواجهة تهديدات جنوب المتوسط	112
المطلب الأول: مسار برشلونة التحول في الأهداف و الاتجاه الجغرافي	112
المطلب الثاني: السياسة الأوروبية للجوار و تصدير النموذج الأوروبي	119
المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط مبادرة ساركوزية متعددة الأبعاد	122
خلاصة الفصل الثاني	128
خاتمة	130
قائمة المراجع	135
قائمة الملاحق	144
فهرس محتويات	150
الملخص باللغة العربية و الفرنسية	

الملخص

أدت التحولات التي حدثت بعد الحرب الباردة الي بروز قضية الامن كأحد اهم القضايا علي مستوي النظام الدولي ودلك بفعل التغير في طبيعة التهديد, لهذا سعت الفواعل البحث عن مشروع امني يكفل لها الامن والاستقرا ر .وعلي ضوء هذا سعي الاتحاد الأوروبي البحث عن مشروع امني او بالأحرى تفعيل سياستة الأمنية كي تتماشي مع ما وصلت اليه التجربة التكاملية من تقدم خاصة في جانبها الاقتصادي و الوصول الي اعتاب الوحدة السياسية هذا من جهة الي جانب انعكاس التهديدات الأمنية بشتي أنواعها و الاتية من دول جنوب المتوسط بشكل مباشر علي المنظومة الأمنية الأوروبية مما تطلب من هذا الأخير اتخاد حزمة من السياسات و البرامج تهدف الي تحقيق الامن الأوروبي عبر تحقيقه للامن في المتوسط .

لهذا تهدف الدراسة من خلال هذا الموضوع الي تسليط الضوء علي واقع الامن الاورومتوسطي من زاوية السياسات الأمنية التي اطلقها الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الراهنة كالهجرة , الإرهاب , الجريمة المنظمة وغيرها .